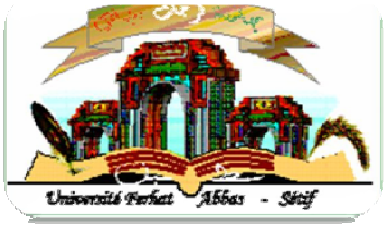

وزارة التعليـــم العالي والبحث العلـــمي

جامعـــة فرحات عباس – سطيف –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة

آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية

دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

من إعداد الطالب:

بن قري سمير

تحت إشراف الأستاذ:

د. زواوي موسى

لجنة المناقشة

أ.د عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة: سطيف1	رئيسا
د.زواوي موسى	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة: سطيف2	مشرفا ومقررا
د.بودرامة مصطفى	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة: سطيف1	عضوا مناقشا
د.فوزي عبد الرزاق	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة: سطيف1	عضوا مناقشا

2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي نفتتح به الكلام، والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام، سبحانه لا نحصي له ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

والحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، ورفع المؤمنين الذين أوتوا العلم درجات، قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، كما لا تستوي الأنوار والظلمات، واشهد أن لا اله إلا الله، وحده لا شريك له في ألوهيته وماله من الأسماء الحسنى وكامل الصفات، واشهد أن محمدا عبده ورسوله، الذي بلغ العلى بكماله، كشف الدجى بجماله كملت جميع خصاله، صلوا عليه واله، اللهم صلي على محمد وعلى اله وصحبه الذين هم ابر الخلق قلوبا، و أغزرهم علوما وأكملهم حزما وعزما، وسلم وتسليما، أما بعد:

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى كل أفراد العائلة

إلى جميع زملاء العمل

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من ساعد من قريب ومن بعيد

شكر وتقدير

نــحمد الله ونشكره على جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء
كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم
*زواوي موسى * الذي كان له الفضل بنصائحه
القيمة ومساعدته.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ لكريم *عمار
عماري* الذي لم يبخل بمساعدته وتوجيهاته في
في إنجاز هذا العمل.
كما لا أنسى أن اشكر كل من ساعد في انجاز هذا العمل،من
أساتذة، وطلبة وزملاء عمل.

الفهرس

فهـــــرس المحتويـــــــــات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	.....
شكر وتقدير	.....
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	IX
مقدمـــــــــة عـــــامـــــــــــة	أ-و
الفصل الأول:المقاربة النظرية لتجارة الخدمات وتحريرها	**50-1**
تمهيـــــد	2
المبحث الأول: الهيكل الجديد للاقتصاد العالمي	3
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي.....	3
الفرع الأول: التطور التاريخي لهيكل الاقتصاد العالمي.	3
الفرع الثاني: خصائص اقتصاد ما بعد الصناعة.....	7
المطلب الثاني: ظروف وأسباب تطور قطاع الخدمات دوليا.....	7
الفرع الأول: الظروف الدولية المواكبة لظهور الاقتصاد ما بعد الصناعي.....	8
الفرع الثاني: أسباب تطور الخدمات.....	9
المطلب الثالث: أهمية تجارة الخدمات في الاقتصاد.....	12
الفرع الأول: الدور التكاملي لقطاع الخدمات.....	12
الفرع الثاني: دور تجارة الخدمات في دعم التنمية الاقتصادية.....	13
المبحث الثاني: ماهية تجارة الخدمات.....	17
المطلب الأول: مفهوم الخدمات.....	17

الفرع الأول: تعريف الخدمات.....	17
الفرع الثاني: خصائص الخدمات.....	18
المطلب الثاني: مفهوم تجارة الخدمات.	20
الفرع الأول: تعريف تجارة الخدمات.....	20
الفرع الثاني: خصائص التجارة الدولية في الخدمات.....	21
المطلب الثالث: تصنيف الخدمات و التجارة في الخدمات.	22
الفرع الأول: تصنيف الخدمات.....	22
الفرع الثاني: تصنيف التجارة في الخدمات.....	25
المبحث الثالث: الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحرير تجارة الخدمات.....	27
المطلب الأول: مفهوم التحرير الدولي لتجارة الخدمات.....	27
الفرع الأول:تعريف التحرير الدولي لتجارة الخدمات	27
الفرع الثاني: قضايا متعلقة بتحرير تجارة الخدمات.....	29
المطلب الثاني:المنظمة العالمي للتجارة.	30
الفرع الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة.	30
الفرع الثاني: هيكل المنظمة العالمية للتجارة.....	33
المطلب الثالث: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدماتGATS.....	38
الفرع الأول: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....	38
الفرع الثاني:الالتزامات في مجال تقديم الخدمات.....	44
الفرع الثالث: تصنيف الخدمات حسب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....	47
الخلاصة.....	50
الفصل الثاني: التنمية المستدامة وأثار تحرير تجارة الخدمات عليها في الدول النامية	**-51 107**
تمهيـــــد.....	52
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....	53
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....	53

الفرع الأول: الأصول الفكرية والنظرية للتنمية المستدامة.....	53
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.....	56
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....	59
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.....	59
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....	60
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.....	61
الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية.....	61
المطلب الثالث: الإطار العام للعلاقة بين تحرير تجارة الخدمات والنمو والبيئة.....	64
الفرع الأول: العلاقة بين النمو وتحرير تجارة الخدمات.....	64
الفرع الثاني: العلاقة بين تحرير تجارة الخدمات والبيئة.....	65
المبحث الثاني: واقع تجارة الخدمات في الدول النامية.....	66
المطلب الأول: هيكل تجارة الخدمات في الدول النامية.....	66
الفرع الأول: الصادرات والواردات الخدمية.....	66
الفرع الثاني: الاستثمار الخدمي في الدول النامية.....	71
المطلب الثاني: تجارة الخدمات في الدول العربية.....	73
الفرع الأول: أهمية قطاع الخدمات في الدول العربية.....	73
الفرع الثاني: تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية.....	74
المطلب الثالث: محددات وعوائق تجارة الخدمات في الدول النامية.....	80
الفرع الأول: محددات التجارة الدولية الخدمات.....	80
الفرع الثاني: معوقات التجارة الدولية في الخدمات.....	81
المبحث الثالث: الدول النامية بين تحرير تجارة الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة.....	85
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في الدول النامية.....	85
الفرع الأول:الآثار الاقتصادية العامة.....	85
الفرع الثاني: نماذج عن بعض الآثار القطاعية.....	90

المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية والبيئية لتحرير تجارة الخدمات.....	94
الفرع الأول: الآثار الاجتماعية.....	94
الفرع الثاني: الآثار البيئية.....	99
المطلب الثالث: متطلبات تحرير تجارة الخدمات في ضوء تحقيق التنمية المستدامة.....	102
الفرع الأول: تفعيل عملية التحرير.....	102
الفرع الثاني: إصلاح التنظيمات المحلية.....	104
الخلاصة.....	107
الفصل الثالث:.... تحرير قطاع الاتصالات وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر ومصر	**108-163**
تمهيـــــد.....	109
المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري والمصري.....	110
المطلب الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.....	110
الفرع الأول: الخصائص الاجتماعية.....	110
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية.....	114
المطلب الثاني:واقع تجارة الخدمات في الجزائر ومصر.....	116
الفرع الأول: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....	116
الفرع الثاني: مكانة قطاع الخدمات في هيكل الاقتصاد الوطني.....	117
الفرع الثالث: هيكل تجارة الخدمات.....	120
المبحث الثاني: واقع قطاع الاتصالات في الجزائر ومصر.....	122
المطلب الأول: لمحة عن قطاع الاتصالات.....	122
الفرع الأول: نبذة تاريخية.....	122
الفرع الثاني:تنظيم وإصلاح قطاع الاتصالات.....	123
الفرع الثالث: استراتيجيات تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....	125
المطلب الثاني: تحرير قطاع الاتصالات.....	127
الفرع الأول: المشهد التنظيمي لقطاع الاتصالات.....	127

الفرع الثاني: السوق الهاتفية.....	128
الفرع الثالث: خدمات الانترنيت.....	137
المطلب الثالث: تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات..... ...	141
الفرع الأول: مؤشرات التنافسية.....	141
الفرع الثاني: إسقاط مؤشرات التنافسية على حالتي الجزائر ومصر..... ...	146
المبحث الثالث: أثار تحرير قطاع الاتصالات على التنمية المستدامة.....	149
المطلب الأول:دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.....	149
الفرع الأول:المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي..... ..	149
الفرع الثاني:تأثير قطاع الاتصالات على باقي القطاعات..... ..	150
المطلب الثاني:دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة الاجتماعية..... ...	154
الفرع الأول:التأثير على الأسعار والعمالة.....	154
الفرع الثاني:المبادرات في إطار المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصال.....	156
المطلب الثالث: دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة البيئية.....	160
الفرع الأول:حماية البيئة في التشريع الجزائري والمصري.....	160
الفرع الثاني: مساهمة شركات الاتصالات في حماية البيئة..... ..	160
الخلاصة.....	163
الخاتمة العامة.....	164
المراجع.....	168
الملاحق.....	181

فهـــرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
01	مراحل التطور الاقتصادي وخصائص كل مرحلة.....	06
02	نموذج لجدول الالتزامات المحددة.....	46
	الفصل الثاني	
03	توزيع مؤشرات التنمية المستدامة حسب نموذج DPSIR.....	63
04	تطور الصادرات الخدماتية خلال الفترة 1980-2011.....	67
05	تطور الواردات الخدماتية خلال الفترة 1980-2011.....	68
06	تطور الخدمات التجارية حسب الأصناف وحسب الأقاليم في الدول النامية.....	70
07	توزيع الاستثمارات الخدماتية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة 2008-2012.....	72
08	تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2008-2012.....	74
09	التزامات بعض الدول العربية بشأن التجارة في الخدمات.....	76
10	تطور الصادرات والواردات الخدماتية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2012.....	78
11	أثار تحرير تجارة الخدمات على الدخل الحقيقي العالمي	86
12	الأهمية النسبية لتجارة الخدمات حسب أنماط التوريد.....	90
13	الآثار الاجتماعية السلبية لتحرير تجارة الخدمات	98
	الفصل الثالث	
14	عدد سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	111
15	تطور معدل نمو سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012	112
16	تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر ومصر خلال الفترة 2007-2012	113
17	أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	114
18	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	118
19	تطور المبادلات الخدماتية في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	120
20	المشهد التنظيمي لقطاع الاتصالات في الجزائر و مصري.....	127
21	المشهد التنظيمي لخدمات الهاتف الثابت والمحمول والانترنيت في الجزائر ومصر.....	128
22	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	129
23	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة2008-2012	132

24	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 20082012.....	134
25	تطور إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008–2012.....	135
26	تطور معدلات نمو مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة2008–2012.....	136
27	تطور نسبة النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008–2012.....	139
28	تطور سلة أسعار النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر و مصر خلال الفترة 2008–2012.....	140
29	تطور مؤشر الاستعداد الشبكي في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008– 2012.....	146
30	ترتيب الجزائر ومصر في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2013.....	147
31	تطور مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر.....	149
32	تأثير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مركز الصكوك البريدية.....	141
33	تطور معدل انتشار الهاتف المحمول في الجزائر ومصر في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008–2012.....	153

فهـــرس الاشكـــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1970-2008.....	13
02	ترتيب عشر دول الأولى المتصدرة للتجارة في الخدمات.....	14
03	مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول خلال سنة 2010.....	15
04	مساهمة الخدمات في التوظيف خلال الفترة 2000-2011.....	16
05	هيكل المنظمة العالمية للتجارة.....	37
	الفصل الثاني	
06	أبعاد التنمية المستدامة.....	58
07	تطور الصادرات والواردات الخدمية في الدول النامية خلال الفترة 2008-2011.....	68
08	وضعية ميزان الخدمات في المجموعات الاقتصادية العالمية خلال الفترة1990-2011.....	69
09	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008-2012.....	71
10	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال 2000-2010.	87
11	تطور حجم التوظيف في قطاع الخدمات في الاقتصاديات النامية خلال الفترة 2000-2011....	89
12	اكبر الدول النامية المستقبلة للتحويلات المالية خلال سنة 2001.....	96
13	تأثيرات خدمات المدخنة والخدمات التراكمية.....	100
	الفصل الثالث	
14	تطور عدد سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	111
15	مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	118
16	تطور ميزان الخدمات الجزائري والمصري خلال الفترة 2008-2012.....	121
17	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	130
18	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2008-2012.....	132
19	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة2008-2012.....	135
20	تطور اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012.....	136
21	مؤشر جاهزية الشبكات Networked Readiness Index **NRI**.....	145
22	التشابكات الخلفية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري مع القطاعات الأخرى.....	152
23	التشابكات الأمامية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري مع القطاعات الأخرى	153
24	تطور أسعار المكالمات الهاتفية في دول عربية مختارة خلال الفترة 2008-2012.....	155

فهـــرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	**الالتزامات الأفقية في جداول التزامات مصر في تجارة الخدمات**.....	22
	الفصل الثالث	
02	**الاعتمادات المالية المخصصة في برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009**.....	119
03	**قيمة المعاملات التجارية الجزائرية مع أهم الشركاء التجاريين (إحصائيات 2012)**.....	120
04	**قيمة المعاملات التجارية المصرية مع أهم الشركاء التجاريين (إحصائيات 2012)**.....	120
05	**مؤشر الاستعداد الشبكي 2013**.....	146

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في العقد الأخير تطورات هامة في مجال التجارة الدولية، وذلك تماشيا مع ما يشهده العالم من توسع لموجة العولمة التي مست جميع المستويات، و يقصد بالعولمة الاقتصادية على وجه التحديد زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول، من خلال زيادة حجم ونوعية التبادل التجاري السلعي والخدمي بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وبالرغم من أن البعض يعتقد بالحداثة النسبية لهذه الظاهرة، إلا أن الأمر ينعرج تاريخيا إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء العالم كله، وجعله قرية صغيرة، تتحكم من خلالها في السياسات التي تسطرها الدول لإدارة شؤونها الاقتصادية الداخلية والخارجية، دون أن يتعارض هذا التدخل مع مبدأ سيادة الدولة، وفي هذا السياق يرى بعض المفكرين انه من المستحسن إطلاق مصطلح الأمركة بدلا من مصطلح العولمة. ولقد كان من بين السبل لتحقيق ذلك هو عقد الاتفاقات التجارية على اختلاف مستوياتها، سواء بعقد اتفاقيات ثنائية، أو الدخول في اتفاقيات التكامل الاقتصادي، أو في إطار دولي ، ظهرت معالمه الأساسية في بادئ الأمر من خلال ظهور ثلاث محاور رئيسية لتسيير النظام الاقتصادي الدولي وهي : الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد كانت هذه الكيانات الثلاثة هي الأعمدة الأساسية التي قامت عليها ظاهرة العولمة، والتي كرست فيما بعد خطة تحرير التجارة الدولية والذي تم بالفعل عام 1947 في جنيف، وتم من خلالها الإقرار بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT.

وفي هذا الصدد فالتحرير يعني إزالة جميع القيود والعقبات والضوابط المانعة أو الضابطة لتبادل وانتقال عوامل الإنتاج والسلع بين البلدان، أي يصبح أي شخص أو شركة من أية جنسية بإمكانها الاستثمار في بلد. مع الإشارة إلى أن قطاع الخدمات غير وارد بالمعنى السابق، وبالرجوع إلى حقبة قريبة كان يطلق على الخدمات اسم القطاع الثالث، إشارة إلى الزراعة وهي القطاع الأول والصناعة وهي القطاع الثاني في تكوين الناتج المحلي والإجمالي، و لم تهتم البرامج الاقتصادية والمالية بتطوير الخدمات إلا لتهيئة المناخ الملائم للزراعة والصناعة،كما ساد الاعتقاد بأن معظم الخدمات غير قابلة للتبادل، وبالتالي يتعذر تصديرها واستيرادها، لذلك لم تكن مشمولة بأحكامGATT، و لم تحظ بعناية الجولات التجارية المتعددة الأطراف طوال الفترة الواقعة بين الأعوام 1947 و1986م، ولكن على إثر التقدم التكنولوجي وتحرير حركة رؤوس الأموال وانتقال الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص تغيَّرت النظرة للخدمات، فأصبحت تحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية وأغلب البلدان النامية، وباتت تشكل خمس التجارة العالمية،

وتتقدم بسرعة تفوق سرعة تجارة السلع، لذلك لا يمكن تركها دون قواعد تنظيمية تحكمها على الصعيد الدولي، وهكذا اهتمت جولة أوروغواي في الأعوام (1986 ــ 1994) اهتماماً كبيراً بتجارة الخدمات فظهر الاتفاق العام بشأنها حال إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام 1995م.

ويرمي اتفاق تجارة الخدمات إلى تحرير المبادلات الخارجية من مختلف أنواع القيود، ورغم أن هذا الهدف قد يحقق مكاسب محدودة لبعض الدول من جهة ويسبب مشكلات عدة مالية، واقتصادية، واجتماعية من جهة أخرى، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالدول النامية، وخصوصية هذا القطاع ضمن هذه الاقتصاديات الذي يسجل ضعف كبير على مستوى الصادرات، بالإضافة إلى المساهمة الضئيلة لهذه الدول في صنع القرارات الدولية، وبالتالي بات من اللازم البحث عن كيفية وإمكانية الاستفادة منه ليخدم مصالح جميع البلدان وضمان سير عملية التنمية في هذه الاقتصاديات الهشة وبالنظر إلى كل ما ورد يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو تأثير تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث في اقتصاديات النامية ؟

من اجل الإجابة على هذا السؤال ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى أهمية القطاع الخدمي في هيكل الاقتصاديات النامية ؟
- ما هي أحسن طريقة لتحرير تجارة الخدمات على الدول النامية وانعكاسات التوقيع على اتفاقية الجاتس ؟
- هل تتشابه الآثار البيئية الناتجة عن تحرير الخدمات عن تلك الناتجة عن تحرير السلع ؟
- ما هو اثر تحرير قطاع الاتصالات على التنمية المستدامة من خلال تجربتي الجزائر ومصر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة ارتأينا بناء دراستنا على الفرضيات التالية:

- يتمتع قطاع الخدمات بأهمية كبيرة في الاقتصاديات النامية.
- عملية تحرير تجارة الخدمات تتباين نتائجها بحسب الوضعية الاقتصادية للبلدان.
- تختلف الآثار البيئية الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات نسبيا عن الآثار الناتجة عن تحرير تجارة السلع.
ــ تحرير تجارة الخدمات من شانه رفع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وبالتالي دعم إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

سوف تركز هذه الدراسة على الجزائر، ومصر كعينة صغيرة من مجموعة الدول العربية، أما الجانب الزمني فسنحصر عموما على الفترة من سنة 2008 إلى سنة 2012 وفقا للإحصائيات المتوفرة

أهميـــة الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على قطاع الخدمات، والمكانة التي أصبح يحتلها بالموازاة مع المسار الذي أضحت تسير عليه مختلف الدول والقائم على انتهاج السياسات و الاستراتيجيات التي تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية و رفع معدلات التجارة الخارجية وبالخصوص في مجال الخدمات التي تتميز بالتنوع الغير محدود ،على سبيل المثال لا الحصر : الخدمات المصرفية ، الخدمات السياحية، التامين والنقل وغيرها وما شهده هذا القطاع من ثورة تكنولوجية غير مسبوقة مما شجع على احتدام المنافسة بين مختلف الدول خاصة منها الصناعية لتوسيع أسواقها واختراق أسواق جديدة، بالإضافة إلى الضرورة الملحة للبلدان النامية للحاق بركب الدول المتقدمة وضرورة التوصل إلى الطرق المثلى في استغلال هذا القطاع بالنظر إلى التراجع والتذبذب الذي أصبح يميز القطاعات التقليدية (الصناعة والزراعة)، والعمل على ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

أسباب اختيار موضوع البحث

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- من أهم المواضيع المدرجة ضمن الاقتصاد الدولي والتي لها علاقة بالاختصاص.
- من أهم المواضيع الدولية التي تبقى انشغالات الدول منصبة حولها، ويظهر ذلك من خلال تأخر الحسم في موضوع تحرير تجارة الخدمات بالنسبة للكثير من الدول النامية، بما في ذلك شان الكثير من الدول العربية.
- حاجة التنمية المستدامة الشاملة إلى تنمية جميع القطاعات الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية أداء هذا القطاع في اقتصاد أغلبية الدول النامية.

أهـــداف البحـــث

الأهداف التي يستند إليها هذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

- محاولة التعريف بماهية الاقتصاديات الخدمية.
- الوقوف على مدى الارتباط بين تحرير تجارة الخدمات وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.
- محاولة التوصل إلى أكبر قدر ممكن من النتائج، التي من شأنها تحديد الكيفيات والاستراتيجيات التي من خلالها يمكن جعل النشاط التجاري الخدمي في صالح الدول النامية .

الدراسات السابقة:

إن موضوع التجارة الخارجية قد عني باهتمام الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي ونجد من بين هذه الدراسات :

-الدراسة التي قام بإعدادها الباحث شادي ازمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 01، 2009 بعنوان: "**دور تحرير التجارة في الخدمات على التنمية الاقتصادية – حالة الخدمات المالية** " أطروحة دكتوراه، من بحيث توصل الباحث إلى هي أن تطور الخدمات المالية ليس له اثر مهم أو حتى سلبي على النمو الاقتصادي ، بالنسبة لجميع الدول النامية من خلال دراسته لمجموعة دول أمريكا اللاتينية، و المجموعة الاقتصادية MENA ،كما أن النتيجة السلبية يمكن إرجاعها إلى عدم كفاءة التنظيمات المحلية، والبنية التحتية الكافية في الدول التي تنتمي إلى هذين المجموعتين، كما توصل الباحث إلى أن همزة الوصل الرئيسية التي تساهم في نقل تأثير تطور الخدمات المالية على التنمية الاقتصادية هي الإنتاجية والفعالية للمؤسسات، كما توصل إلى أن هذا التحرير قد ساهم في تقليص تكاليف رأس المال بالنسبة للقطاعات التي تعتمد ماليا على التمويل الخارجي، بحيث يسمح بتسهيل حصول للمؤسسات على مثل هذا التمويل.

-الدراسة التي قامت بها شامي رشيدة - جامعة الجزائر- سنة 2007/2006 تحت عنوان :**المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر** والتي توصلت من خلالها إلى أن الفكر الغربي يرى أن التنمية تتم عن طريق إرضاء طلبات السوق، ومبدأ العرض والطلب وهذا صحيح في تلك المجتمعات، لكن في الدول النامية يتم التركيز على حقيقة أخرى مفادها أن التنمية تتم بفتح جبهة حقيقة لمحاربة أشنع أشكال الفقر في مجتمعاتها .

-دراسة محمد قويدري المنشورة في مجلة البحوث الاقتصادية العربية عدد 53-54 سنة 2011 تحت عنوان "**إشكالية تحرير التجارة الدولية وقضايا لبيئة والتنمية المستدامة**"بحيث تم التوصل إلى نتيجة مفاها تباين وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية وتمثلت نقاط الاتفاق على التأكيد على أهمية التجارة من اجل التنمية المستدامة، والتأكيد على مبدأ المكاسب المشتركة، خاصة بالنسبة لقطاعات الزراعة ومصايد الأسماك، والخدمات البيئية، وكذلك تأكيد أهمية عمل كل من لجنة التجارة والبيئة وكذلك لجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية.

- دراسة التي أعدتها الطالبة فاطمة بوسالم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، والتي كانت بعنوان: **اثر التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية** – حالة الجزائر- ، بحيث تم التوصل إلى أن البنوك الأجنبية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر تحقق معدلات عائد أعلى مما هو عليه في الجزائر، وهو ما يعكس مستويات كفاءة إدارية أعلى في البنوك الأجنبية مما هو عليه في البنوك الجزائرية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في استراتيجيات العمل الإداري لهذه البنوك.

- دراسة كانت بعنوان:" **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة** "، من إعداد الباحثين، الدكتور فواز جار الله نايف الدليمي، والدكتور احمد طارق محمود الأغا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2008. وقد توصل الباحثين من خلال دراستهما إلى أن تحرير الخدمات المالية سوف يؤدي إلى تعزيز المنافسة، وتحسين كفاءة القطاعات، كما انه سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول النامية، كما أن رفع عملية التحرير بنسبة 1% سنويا، سوف يؤدي الى رفع معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي بمقدار0.35 وحدة.

- دراسة من إعداد الباحث كالفن دجيوفاك زيباز CALVIN DJIOFACK ZEBAZE خلال الفترة من 2001-2006 بعنوان:" **اثر تحرير تجارة الخدمات على إفريقيا** " حالة قطاع الاتصالات في الكمرون، وقد كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل اثر تحرير قطاع الاتصالات في الكمرون على نسبة الفقر، وقد وصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عملية التحرير سوف تؤدي إلى تقليص عدد الفقراء بنسبة 2% في المتوسط، كما خرجت الدراسة بأهمية القيام بإصلاحات في قطاع الاتصالات بحيث انه ينبغي أن توضع ضمن الإستراتيجية الوطنية للكفاح ضد الفقر، مع التأكيد على دعم الرخصة الثالثة للهاتف النقال في الكمرون .

المنهج المستخدم في الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تقتضي التقيد بالمنهج الوصفي خاصة عند التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة باقتصاد الخدمات وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وكذلك عند التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة ، مع استعمال المنهج الوصفي التحليلي عند القيام بتحليل العلاقة بين تحرير تجارة الخدمات وجوانب التنمية المستدامة، كما يتم استعمال المنهج الإحصائي المقارن خاصة في الفصل التطبيقي قصد مقارنة وتحليل مختلف الآثار المترتبة عن عملية التحرير.

محتويات الدراسة:

تحتوي خطة الموضوع على مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة، سوف نتطرق في الفصل الأول من خلال مبحثه الأول إلى تقديم الاقتصاد الخدمي، المكانة التي أصبح يحتلها في الاقتصاد العالمي، ثم التعريج في المبحث الثاني والثالث إلى تقديم المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات " GATS"، أما الفصل الثاني فسوف يخصص للإحاطة بمفهوم التنمية المستدامة ومختلف جوانبها، وكذلك واقع تجارة الخدمات في الدول النامية وتأثير تحريرها على مختلف جوانب التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، أما الفصل الأخير فسيتم من خلاله إلقاء نظرة مقارنة لقطاع الاتصالات في كل من الجزائر ومصر، بالإضافة إلى تتبع أهم نقاط تحول هذا القطاع في البلدين محل الدراسة، مع رصد مختلف مؤشرات هذا القطاع والمتعاملين الاقتصاديين في السوق المحلية لكلا البلدين، وتأثير تحرير القطاع على جوانب التنمية المستدامة وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول تقديم لمحة عن اقتصاد الجزائر ومصر، أما المبحث الثاني

فسوف يخصص لتحليل واقع قطاع الاتصالات في البلدين، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لتحديد بعض الآثار الناجمة عن عملية التحرير، والتي تمس جوانب التنمية المستدامة .

الفصل الأول:

المقاربة النظرية لتجارة الخدمات وتحريرها

تمهيد

إن تتبع تطور هيكل الاقتصاد العالمي يثبت أن هذا الأخير قد شهد ثلاث مراحل، فبعد أن كانت الزراعة هي القطاع المهيمن لفترة طويلة، انتقلت الكفة بعد ذلك لصالح القطاع الصناعي، وهو الفكر الاقتصادي الذي ساد على أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانعكاس شرطي لبناء ما هدمته الحرب، لتشهد الفترة اللاحقة تحول جذري نحو القطاع الخدمي، بظهور بوادر اقتصاد جديد يقوم على المعرفة، ولما كانت الدول المقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطر على هذا النوع من النشاط، طلبت هذه الأخيرة بإخضاعه إلى أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف،الذي كانت بداية بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) سنة 1947، و التي شهدت بعد ذلك ثماني جولات تفاوضية من أجل تحقيق المزايد من التحرير للتجارة الدولية، بحيث تم الاتفاق على موضوعات جديدة و أحكام مختلفة خلال كل جولة بقصد زيادة التحرير، و تعتبر جولة لأوروغواي آخر و أهم الجولات على الإطلاق، والتي تمخضت عنها المنظمة العالمية للتجارة،التي تضم مجموعة من الاتفاقيات، بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بالخدمات، والتي تسمى بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS"، التي تستوجب وضع تنازلات في شكل التزامات، وهذا ما يمكن أن يكون في غير صالح الدول النامية، بالنظر إلى واقع هذا القطاع داخل هذه الدول .

وبالتالي سيتم في هذا الفصل التطرق إلى بوادر ظهور الاقتصاد الجديد القائم على الخدمات، وكذا الإطار النظري لتجارة الخدمات، انطلاقا من مفهوم الخدمة وأخيرا الإطار المؤسساتي لتحرير هذا النوع من التجارة وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:

1- الإطار الجديد للاقتصاد العالمي.

2- ماهية تجارة الخدمات.

3- الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحرير تجارة الخدمات.

المبحث الأول: الهيكل الجديد للاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تحولات هيكلية خلال مراحل متعاقبة من تاريخ البشرية، وقد ترافق هذا التحول تغييرات متتابعة في الحاجات وفي أنماط الاستهلاك والذي يرجع بصفة أساسية إلى خصوصيات المرحلة التي يعيشها الفرد والمجتمع والتي تتباين فيما بينها، وإذا كان من التقليدي الإشارة إلى الزراعة كأقدم نشاط عرفه الإنسان، والى الصناعة إلى مرحلة تحول جذري في إيديولوجية الفكر ومنه إلى ديناميكية المجتمع والاقتصاد ، فان مصطلح الاقتصاد الجديد الذي ظهر لأول مرة في الخمسينيات عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطوّر التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة صناعياً على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. هذه القطاعات الجديدة وصفت حينها بالنواة لاقتصاد جديد أو كما أطلق عليها في ذلك الوقت بمصطلح "**مرحلة ما بعد الصناعة post-industrielle "** وهي المرحلة التي يعيشها العالم منذ ذلك الحين إلى بدية القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد ما بعد الصناعي

إذا كان الاقتصاد الزراعي يشير إلى اقتصاد يعتمد على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ،وإذا كان الاقتصاد الصناعي يشير إلى حقبة تميزت بسيادة مخرجات القطاع الصناعي وغزوها للأسواق العالمية مع تسجيل لمؤشرات اقتصادية تصب في هذا الصدد، فان الاقتصاد ما بعد الصناعي يشير إلى اقتصاد مختلف المعالم من حيث مخرجاته و مدخلاته وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول:التطور التاريخي لهيكل الاقتصاد العالمي

لقد مر هيكل الاقتصاد العالمي بثلاث مراحل أساسية تمثلت في :

- الاقتصاد الزراعي.
- الاقتصاد الصناعي.
- الاقتصاد ما بعد الصناعي .

أولا- الاقتصاد القائم على الزراعة (الاقتصاد الزراعي):

لا ترجع الحضارة إلى أكثر من واحد في المائة من تاريخ الإنسان على الأرض، فالشطر الأعظم من هذا التاريخ قضاه الإنسان في حالة أقرب إلى الحيوانية يقوم فيها على الجمع واللقط مما تجود به الطبيعة، و لم يبدأ تاريخه الحضاري إلا باستقراره مع الزراعة. فالإنسان في شكله الحديث، الإنسان المفكر (Homo Sapiens)، ظهر على الأرض فيما يبدو منذ حوالي مليون سنة، و لم يعرف أول ثورة اقتصادية إلا منذ حوالي عشرة آلاف سنة عندما اكتشف الزراعة في مكان ما في الشرق الأوسط – في وادي مابين النهرين أو على شواطئ البحر

الأسود وربما في مصر- وبذلك انتقل من حالة الترحال والانتقال والاعتماد الكامل على الظروف الطبيعية إلى حياة الاستقرار والتمدن.

ولم يكن اكتشاف الزراعة مجرد تطور في أساليب الإنتاج، وتطوير الأدوات الزراعية اللازمة وتوفير الظروف المناسبة للري والصرف وحماية المحاصيل، بقدر ما ساهم في تحقيق تطور مؤسسي أدى إلى ظهور دولة مركزية ونظام قانوني، وخاصة الاعتراف بفكرة الحقوق العينية، فمن دون هذه الفكرة لا يمكن أن تستقر الزراعة، التي تتطلب موالاة المزارع لأرضه دون تعرضه لاعتداءات الآخرين[1].

ثانيا- الاقتصاد القائم على الصناعة (الاقتصاد الصناعي):

إذا كان اكتشاف الزراعة لحظة فارقة في تاريخ الإنسان، فقد كانت الثورة الصناعية منذ القرن الثامن عشر أخطر انقلاب اقتصادي بعد تلك الثورة الزراعية الأولى. وقد كانت الثورة الزراعية عملا تراكميا لم يقم به مكتشف أو مخترع، وإنما ظهرت في شكل عملية مجتمعية بطيئة، من التراكمات والخبرات انتهت باكتشاف الإنسان لقدرته على السيطرة على الحياة النباتية، فلم تكن الثورة الصناعية بدورها عملا منفردا وإنما هي الأخرى عملية مجتمعية مركبة، تداخلت فيها روافد عدة من قدرة علمية اعتمدت على التجربة والاختبار، ومن ثورة دينية (The Reformation) حررت المجتمع المدني إلى حد بعيد من سيطرة الكنيسة، وثورة تنويرية(The Age Of Enlightenment) طالبت بحرية الفكر والفرد من قيود الإقطاع وغلبة التقاليد، وثورة اجتماعية ارتبطت بظهور المدن المستقلة، وبروز طبقة التجار والبورجوازية التي تجد مكانتها الاجتماعية من خلال ماتحققه من أمول وأرباح من التجارة، بأكثر مما تجده في نقاء العرق والنسب والارتباط بالأرض، وأخيرا وليس آخرا ثورة تكنولوجية تمثلت في اكتشاف الآلة البخارية مع تسخير قوة البخار، ثم الكهرباء كمصدر للطاقة بدلا من قوى الحيوان أو الرياح. وقد تداخلت هذه العوامل عبر أجيال إلى أن ظهرت بشكل واضح ومتكامل في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر. فأصبحت الصناعة- وليس الزراعة- هي النشاط الاقتصادي الأكثر ديناميكية والأقدر على جذب الاهتمام، سواء من جانب المستثمرين أو من ناحية العمال. وأصبح المشروع الصناعي في المصنع أو المعمل هو وحده العمل الرئيسي بدلا من المزرعة، وبدأ تجمع العمال والإحساس بالانفصال بين الملكية والعمل، وبالتالي،مع المصنع والمجتمع الصناعي، فالعلاقات أصبحت علاقات غير شخصية، بحيث أن العلاقة بين المالك وجموع العاملين لا تكاد تربط بعضهم ببعض إلا من خلال مكان العمل والحاجة إلى الأجر. وإذا كان ظهور الطبقة العاملة، وانفصال الملكية عن العمل وتباعد الشقة بينهما هي إحدى نتائج الثورة الصناعية، فإن المجتمع الصناعي لم يلبث أن أظهر تفرقة جديدة بين الملكية والإدارة، أو بين الفيين والتكنوقراط من ناحية والملكية من ناحية أخرى. فالمجتمع الصناعي الذي يقوم على التقدم الفني، لم

[1]. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000، ص120.

يلبث أن أعطى دورا متميزا للعنصر الفني والمهني، أو بعبارة أخرى لرأس المال البشري[1]. وما يمكن قوله عن ما يميز هذه الحقبة هو أن المدخل التكنولوجي كان هو المسيطر و الرائد لهذا التوجه (المدخل التكنولوجي) هو (F. Taylor) سنة 1881 وهو أول من طبق المعرفة في دراسة وتحليل هندسة العمل[2].

ثالثا– الاقتصاد ما بعد الصناعي (الخدمي):

فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعا كاملا بين نمطي الحياة السابق واللاحق، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين انقطاعا آخر غير في نمط الحياة وأساليب الإنتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغيرا في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات. فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين، يبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كليا منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وخاصة في التسعينيات من هذا القرن فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات، والذي يمثل بكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطورا وازدهارا، إنما يعبر عن حلقة متصلة، ولا يعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور.

في ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية لم تنشأ صناعة كبيرة جديدة لم تكن كذلك بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى، و لم تستخدم تكنولوجيات غير معروفة قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل. فالقطاع الذي حقق أكبر معدل للنمو خلال الخمسين سنة الأولى للقرن العشرين كان القطاع الزراعي. وهو في كل هذا يستخدم أفكارا وتكنولوجيات معروفة منذ بداية القرن على الأقل. وإذا كانت صناعة الصلب تمثل خلال تلك الفترة محركا للنمو، فإن معظم التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعة في منتصف هذا القرن كانت معروفة بالفعل قبل قرن من الزمان. وعلى رغم التطورات، كانت القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد في منتصف القرن العشرين، سواء من حيث مساهمتها في الناتج القومي أو استيعابها للعمالة، هي الصناعات المعروفة نفسها في أول هذا القرن واستخدمت فنونا وأساليب إنتاجية معروفة بشكل عام منذ ذلك الوقت.

لكن الأمر لم يعد كذلك منذ نهاية الستينيات، وبوجه خاص مع الثمانينيات والتسعينيات فنحن نعاصر الآن تغيرا نوعيا في الصناعة والتكنولوجيا المستخدمة. فلم يعد الأمر متعلقا بإنتاج"أكبر" أو "أكثر" ولكنه أصبح يشير إلى شيء "آخر"، إلى أمر"مختلف". فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماما، مما جعل البعض يطلقون اسم "عصر الانقطاع" على هذه الفترة. وهي فترة تتميز بتزايد أهمية المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم أن وجود الجماعة الإنسانية لا يمكن تصوره دون "تنسيق" لنشاطها مما يفترض

---

[1]. حازم الببلاوي، المرجع نفسه، ص ص: 121، 122.

[2]. عزيزة عبد الرحمن العتيبي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مصر، 2010، ص 11، متوفر على الموقع الالكتروني :www.abahe.co.uk. محملة بتاريخ :2012/06/22،

تبادل المعلومات، فإن غلبة المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرر إطلاق"ثورة المعلوماتية" على هذا المجتمع الحديث[1].

وبالتالي فان هذا الانتقال النوعي في ركائز الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة ومن ثم إلى المعلومات قد أدى إلى تغيير في هيكل الاقتصاد على اعتبار أن تسويق هذه المعلومات لا يندرج ضمن مفهوم الصناعة الذي يفضي إلى تسويق مخرجات الصناعة في شكل سلع استهلاكية أو نهائية أي ذات طابع مادي بحت، فاستعمال هذه المكونات الجديدة لهذه السلعة الجديدة يتطلب نوع جديد من التسويق يكون في شكل تقديم خدمات.ومع تحول أنماط الاستهلاك ومع زيادة الطلب و الاستعمال اليومي لهذه المخرجات الخدمية أصبحت مؤشرات الاقتصاد العالمي تصب في جانب القطاع الخدمي .

الجدول رقم (01): مراحل التطور الاقتصادي وخصائص كل مرحلة

الخصائص	اقتصاد ما قبل الصناعي	اقتصاد صناعي	اقتصاد ما بعد الصناعي
القطاع الصناعي السائد	زراعة	صناعة	خدمات
طبيعة التكنولوجيا المسيطرة	-العمل-مصادر طبيعة مكثفة	تكثيف رأس المال	تكثيف المعلومات
المنتج المستهلك	الغذاء – ملابس مصنوعة يدويا	سلع صناعية	معلومة، خدمات معرفية
طبيعة العمليات الإنتاجية	إنسان-طبيعة	إنسان – آلة	إنسان-إنسان
العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي	إنتاجية طبيعية (خصوبة الأرض،المناخ، مصادر بيولوجية)	إنتاجية العمل	إنتاجية فكرية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع

Tatyana, Soubotina, **beyond economic growth**, the World Bank,Washington D.C, 2000, p67.

[1].حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص127.

الفرع الثاني: خصائص اقتصاد ما بعد الصناعة

ترتبط خصائص المجتمع ارتباطا وثيقا بخصائص الاقتصاد السائد، وهناك بعض الخصائص التي تميز هذا الاقتصاد وأهمها:[1]

1-سيادة القطاع الثالث :

يلاحظ أن غالبية الأيدي العاملة تتجه للعمل في هذا القطاع ولعل الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك، حيث يعمل في هذا القطاع ما يزيد عن ثلثي العمالة هناك، والجدير بالذكر انه إذا كان مستوى المعيشة في المجتمع الصناعي يتحدد بكمية السلع، فان هذا المستوى يتحدد في مجتمع الخدمات بنوعية الحياة التي تقاس بالتعليم والصحة وغيرها .

2-مجتمع الخدمات هو مجتمع المعرفة :

إذ أن ما يميز مجتمع ما بعد الصناعة هو المعرفة العلمية، التي هي أساس الابتكار وهي معرفة ترجح نوعا من التعاون بين الإنسان والآلة، بل إن عنصر الإنتاج في هذا المجتمع لن يكون رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية كما هو معلوم بل سيكون المعرفة، وبالتالي فالتركيز سيكون على منظمات العلوم والتكنولوجيا والفكر القائمة على المعلومات والمعرفة النظرية .

3- تفوق المستوى المهني والفني:

حسب هذا التوجه سيكون العلماء والمهندسين هم نواة المجتمع، وما يساعد على ذلك مجتمع التعليم الذي يعتبر مجتمعا منظما ويشكل الصفوة وسيلعب الدور الأهم في هذا المجتمع.

4- التغير في نظم القيمة وأشكال قياسها :

في ظل مجتمع المعرفة لن يكون التعامل مستمرا مع الآلة في كل التعاملات، بل ستكون العلاقات الشخصية أكثر ترابطا وبدرجة تفوق ما كانت عليه في المجتمع الصناعي، إذ سيكون مجتمع الخدمات أكثر إنسانية، وان القيمة ستخلق عن طريق الإنتاجية، وعن طريق الاستخدام المستمر للمستحدثات وكليهما يعتمد على المعرفة التطبيقية .

المطلب الثاني: ظروف وأسباب تطور قطاع الخدمات دوليا

إن التحول الحاصل في تركيبة الاقتصاد العالمي لم يكن وليد اللحظة، بل كان نتيجة حتمية للتطور الحاصل في المنظومة الاقتصادية العالمية بتصاعد المد الرأسمالي إلى ابعد الحدود وتراجع الاشتراكية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السياسية لتلك المرحلة، التي تميزت بزيادة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين واتساع رقعة

[1]. إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد، **تأثير تحرير الخدمات المصرفية على التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2011، ص54.

الحرب الباردة وما رافقه من تسابق نحو التسلح والذي كان له الدور الكبير في التطور التكنولوجي الحاصل، والذي أدى بدوره إلى إحداث تغيير في أنماط الاستهلاك المجتمعية في اتجاه الخدمات.

الفرع الأول : الظروف الدولية المواكبة لظهور الاقتصاد ما بعد الصناعي

هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والظروف التي واكبت فترة السبعينات والثمانينات (أي فترة التحول نحو الاقتصاد الخدمي) ولعل أهمها:

1-الأزمة النقدية العالمية:

تمثلت هذه الأزمة في انهيار نظام برتون وودز **Bretton Woods** في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، و هذا خوفا من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

و قد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقد الدولي، بحيث تم تعويم معظم العملات الرئيسية في أوروبا، و بذلك تقيدت دعائم النظام النقدي الدولي واشتدت المضاربات على الذهب و اشتعلت حركات رؤوس الأموال بقوة و اضطربت المعاملات النقدية الدولية.

و بذلك فقدت المنظومة الرأسمالية أهم آلية عالمية كانت مسئولة على نجاحها، وهي ثبات أسعار الصرف و استقرار المدفوعات الدولية، كما أن اضطراب العلاقات النقدية أثر بشكل سيء على موازين مدفوعات البلاد النامية، حيث زاد من عجزها وتفاقم مشكلة ديونها الخارجية[1].

2- تراجع الفكري الكينزي وظهور المدرسة المحافظة" مدرسة شيكاغو":

ينتمي هذا التيار من الناحية الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وهي المدرسة التي انتهت إلى القول بان الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على عيوب خطيرة، وإنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر، وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي تزمت نقابات العمال وإصرارها المستمر على زيادة الأجور ومن رواد هذه المدرسة " ميلتون فريدمان وكارل برونز، ميلتز ، ليدلر، وغيرهم "، فمع حلول العقد الثامن ومع الفشل الذريع الذي أصاب الكينزية، سواء في تفسير ما جرى (الكساد التضخمي STAG-FLATION)، أو في فاعليتها في مواجهة الأزمة التي تتعرض لها الرأسمالية على النطاق المحلي والعالمي، وما يمكن الإشارة إليه أن هذا التيار شديد التطرف في ليبراليته، وان الرأسمالية نظام يقوم على الحرية،وتحجيم سلطة الدولة الاقتصادية وتدخلها في النشاط الاقتصادي،بل انم يلتون فريدمان يعتقد أن اليد

[1] .حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص07

الخفية (Invisible Hand) التي تحدث عنها ادم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد، وتستطيع أن تحدث الانسجام والتوافق بين المصالح الفردية وتحقق التوازن العام لو عاش الناس في حرية تامة[1].

3- تعاظم ظاهرة التدويل:

عرفت هذه الظاهرة تطورا و عمقا ملحوظين خلال السبعينات حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة و هو نشاط يمتد إلى كل الأصعدة الإنتاجية و الخدماتية و التمويلية و التسويقية و التقنية. كما قامت هذه الشركات الكبرى بتوزيع نشاطها الإنتاجي و التسويقي جغرافيا عبر مختلف مناطق المنظومة الرأسمالية مستفيدة في ذلك بمزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة و القرب من مواقع التسويق. و قد تنامى نشاطها في مجال التمويل و امتزج فيها رأس المال المالي الدولي[2].

ونتيجة تعاظم نشاط هذا الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية و البلدان النامية، و زادت ظاهرة التدويل هذه من درجة التشابك و الترابط بين مختلف أجزاء المنظومة، مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على كل باقي بلدان المنظومة بواسطة التبادل التجاري و المالي.

4- ظهور قوى اقتصادية جديدة:

تراجع القوة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية في مواجهة اليابان ودول جنوب شرق آسيا أو النمور الأربعة (كوريا، هونج كونج، تايوان، سنغافورة) التي تعاظمت أهميتها النسبية، ليس فقط في الصناعات التقليدية، إنما كذلك في بعض الصناعات التكنولوجية الرفيعة (كصناعة السيارات، والالكترونيات والكهرباء)[3].

الفرع الثاني : أسباب تطور الخدمات

هناك بعض العوامل التي ساهمت في نمو الخدمات ولعل أهمها:

- ازدياد متوسط أعمار السكان، مما زاد الحاجة إلى الطلب على الخدمات الطبية وما نتج عنه من زيادة مراكز الرعاية الصحية ومراكز التأهيل البدني والمرتبطة نسبيا بكبار السن .

- ازدياد أوقات الفراغ، وازدياد أوقات العمل وارتفاع دخل الفرد، مما زاد معه الإنفاق على الخدمات الترفيهية، ومراكز رعاية الطفولة في مراحلها المبكرة نظرا لازدياد وتوسع دائرة عمل المرأة وأصبحت قوة مؤثرة، وأصبح للأسرة الواحدة دخلان مما استدعى طلب الأسرة لكثير من الخدمات من خارج البيت.

---

[1]. عبد الحسين وداي العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، ط1، دار الشروق، عمان، 2001، ص45.

[2]. حشماوي محمد، مرجع سابق، ص08.

[3]. عبد الباسط وفاء، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص48.

– ازدياد تعقيد المنتجات تقنيا مما يستدعي الحاجة إلى خدمات الصيانة، وخاصة بازدياد عدد المستشفيات الخاصة ومراكز تأجير السيارات وشركات التامين ...الخ.[1]

كما يمكن تقسيم أسباب هذا التطور الحاصل في الخدمات حسب الوجهة النهائية للخدمة إلى قسمين:

أولا–الخدمات الموجهة للمستفيدين مباشرة : ساعدت عدة قوى في نمو قطاع الخدمات، حيث تساهم خدمات المستفيدين في تحسين ظروف الحياة، وكلما تقدمت المجتمعات كلما تقلصت المنفعة الحدية الناشئة من الزيادات الإضافية في المنتجات، وبالرغم من تحسن في أنواع الأغذية والملابس إلا أن استهلاك السلع يعتبر محدودا، ويأتي هذا التراجع بسبب ردود الفعل الحاصلة ضد الفكرة المادية في الحياة، واخذ البحث في التجارب والنشاطات الأكثر حيوية بالبروز والتصاعد، ولم يعد البحث المستمر عن المعدات هو الهدف الوحيد على الرغم من أن هذا الهدف لم يختفي بأي حال من الأحوال، ويعتبر الوصف الحالي ملائما " إنتاج شيء لا نملكه " وصفا مناسبا مع التقلص الحاصل في حجم الأسرة خاصة في الأقطار المتقدمة ما يعني انخفاض الحاجة للسلع[2].

ثانيا– خدمات ذات وساطة: يمكن حصر ثلاث أسباب رئيسية لنمو هذه الخدمات المقدمة من طرف جهات لا تمد بصلة للمستهلك النهائي كالمنظمات الصناعية والمعاهد، الدولة، وهذه الأسباب:

- ✓ الفوائد الناجمة عن التخصص وفي ضوء ذلك تقوم المنظمات الصحية والتعليمية بإحالة مسؤولية التزود بالغذاء والسكن إلى منظمات خدمية متخصصة وتقوم المنظمة الخاصة بالأعمال بإناطة عمليات الإعلان إلى وكالة متخصصة في نشاط الإعلان .
- ✓ مزيج من فعل التطور التقني السريع والانفجار الحاصل في مجال المعرفة أدى إلى تركز جل اهتمام منظمات الأعمال في الأزمات اليومية التي تواجه المنظمة والرغبة في إحراز النجاح في وقت قصير ورغبة في مسايرة التطور التقني لجأت منظمات الأعمال والمنظمات الغير ربحية إلى الاستعانة بمنظمات الخدمات التي لا تمتلك إلى المعرفة (منظمات خاصة بالاستشارات).
- ✓ الرغبة في المرونة التي تشير إلى شراء الكثير من الخدمات غير الاستهلاكية بالشكل الذي تحتاجه وليس على هيئة تنظيم اجتماعي يقع ضمن المنظمة وعلى هيئة أقسام خاصة بالكلفة الثابتة، فعلى سبيل المثال تقوم اغلب المنظمات بالتعاقد مع منظمة بحوث التسويق للقيام بالبحوث الميدانية بدلا من تهيئة الكوادر اللازمة للقيام بهذا العمل، وفي نفس الوقت يمكن للمنظمة أن تعتمد على خدمات منظمة تنفيذية للبحث عندما تدعو الحاجة لذلك بدلا من تكوين هذا النوع من النشاط الطارئ ضمن تنظيمها[3].

---

[1] . نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق مفاهيم المعاصرة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2003، ص226.

[2] . زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص38.

[3] . زكي خليل المساعد، المرجع نفسه، ص39.

وعموما يمكن تقسيم أسباب تطور تجارة الخدمات إلى أربع وجهات:[1]

التوجه الأول: هي النظرة التقليدية بقيادة فيشر(1965) وكلارك (1940) اللذان أكدا أن تزايد حجم قطاع الخدمات كان كنتيجة لتغير هيكل الاستهلاك (التحول من السلع إلى الخدمات) وهو كنتيجة لنمو الدخل الحقيقي وبتعبير آخر، فإن مساهمة الخدمات زادت مع زيادة مستوى الدخل بحيث أن مرونة الدخل بالنسبة للطلب على السلع تكون أقل من 01، أما الطلب على الخدمات فتكون المرونة فيه أكبر من 01.

التوجه الثاني: هي النظرية المقدمة من طرف بومول " Baumol" هذه الفرضية ترجع هذا التحول من التصنيع إلى الخدمات إلى وجود فجوة إنتاجية بين القطاعين، أكثر منه في التحول النهائي المترافق بنمو الدخل كما لمحت الوجهة التقليدية إلى ذلك، فإذا كان هناك اقتصاد يتكون من قطاع صناعي ذو قدرة تصنيعية قوية وإنتاجية عالية وتكنولوجيات متطورة وقطاع خدماتي راكد، يشهد تباطؤ في النمو من حيث الإنتاجية والتقدم التكنولوجي، فإن أسعار المنتجات تنخفض بسرعة، وهذا راجع لاقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف، وفي المقابل فأن أسعار الخدمات ترتفع نتيجة لاختلاف الإنتاجية الحدية بين القطاعين.

التوجه الثالث: هي نظرية صدمة الطلب الخارجي التي تفترض أن التحول نحو قطاع الخدمات يتم عن طريق العديد من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتي تحرك منحنى الطلب على الخدمات نحو الأعلى، وهذا لأن صناعة الخدمات والتي لا تحتاج لوجود مؤسسات ضخمة توفر خدمات خارجية (را Raa و وولف Wolf 1996)، حيث أن منتجات الخدمات كالقطاع المالي والتأمينات وقطاع الأعمال الخدمية توسعت بسرعة كبيرة خاصة في الدول المتقدمة ولكن هذا التوسع ليس راجعا فقط لارتفاع النمو الاقتصادي ولكن راجع أيضا لتغير بنية الاقتصاد كارتفاع نسبة الإناث في تركيبة اليد العاملة وهو الأمر الذي رجح لخلق العديد من الخدمات الأخرى المرافقة والمساعدة، وقد كانت ما نسبته 31% من اليد العاملة قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنوات 1929 و1965 قد ارتفع إلى ما نسبته 69% في القطاع ما بين سنوات 1966 و1981 وهذا راجع لصدمات الطلب التي أدت لتوسع قطاع الخدمات.

التوجه الرابع : النظرية الأخيرة هي فرضية التحول من التصنيع في الدول المتقدمة وذلك لتمركز اليد العاملة الرخيصة في الدول النامية مما أدى إلى توطن المؤسسات الصناعية الكبرى بها وتحويل الصناعات نحوها. وبعبارة أخرى فإن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الدول المتقدمة نتيجة لاختلاف تركيبة اليد العاملة بين الدول المتقدمة والنامية حيث أن التبادلات التجارية بين الدول النامية والمتقدمة من أجل نقل واستلام منتجات التصنيع تستدعي قيام هيئات متعددة توفر خدمات الشحن والنقل والتأمين والإنفاق على الاستيراد وغيرها وهو ما يخلق قطاعات خدمية إضافية.

[1]. Hyun-Jeong Kim, **The shift to service economy- Causes and Effects**, Institute for monetary and economic research, the bank of Korea, 2006, p18-22.

من خلال التطرق إلى النظريات الأربعة السابقة نلاحظ أن نظرتي صدمة الطلب وزوال التصنيع تفترضان أن التحول إلى قطاع الخدمات عبارة عن نوع من النمو السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد العالمي؛ أما النظريتان الباقيتان فإنهما تفترضان أن التحول نحو قطاع الخدمات راجع للركود الذي يعرفه الاقتصاد ومنه استدعت الحاجة إلى التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد.

المطلب الثالث : أهمية تجارة الخدمات في الاقتصاد:

تتجلى أهمية هذا القطاع من خلال الخصائص التي تميز الخدمة في حد ذاتها ومن خلال العلاقة التي تلعبها داخل المؤسسة والربط بين مختلف مستوياتها سواء الإنتاجية أو الإدارية أو بين المؤسسات المختلفة ،كما تتجلى هذه الأهمية في الدور الرائد لها في دعم الاقتصاديات وتحريك عجلة النمو والتي تنعكس من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية كمعدل نمو الناتج الداخلي أو من خلال تنشيط عملية التوظيف .

الفرع الأول: دور قطاع الخدمات داخل المؤسسة الاقتصادية

تظهر أهمية قطاع الخدمات من خلال الدور الذي تلعبه الخدمات داخل المستويات التنظيمية والإنتاجية المختلفة في المؤسسة، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:[1]

- يستطيع قطاع الخدمات توفير مدخلات الإنتاج المادي في قطاع الزراعة والصناعة وفي المرحلة الخلفية التي تسبق عملية النتاج مثال ذلك دراسات الجدوى، البحوث المتعلقة بالسوق، تصميم المنتجات؛

- في مرحلة الإنتاج بالنسبة للسلع ، مثال ذلك مراقبة الجدوى وتأجير المعدات؛

- في مرحلة الإنتاج الموازي بالنسبة لتشغيل الشركات مثال ذلك المحاسبة وإدارة شؤون العاملين والشؤون القانونية؛

- في العمليات الأمامية: مثال ذلك الإعلان التسويقي والنقل والتوزيع حيث أصبحت روابط التغذية المرتدة بين الخدمات في مختلف هذه المراحل بمثابة سبيل يؤدي إلى تحقيق القدرة على المنافسة إذ أنها تضمن قبول المنتجات وزيادة المبيعات؛

- يلي قطاع الخدمات حاجات أساسية في شكل مباشر كما هو الحال في التعليم والتدريبات الرعاية الصحية أو الإسكان؛

- يلي حاجات أساسية في شكل غير مباشر كما هو الحال في تقديم فرص العمالة أو توليد دخول جديدة والتي هي ضرورية لاتساع السوق في القطاع السلعي والإنتاجي؛

- يقوم بدور اجتماعي يتمثل في تخفيض البطالة والفقر، وما يرتبط ذلك من التأثير على المناخ السياسي والاقتصادي، والذي هو ضرورة ملحة للعملية الاستثمارية.

---

[1]. سامي احمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الجاتس**، ط 1، المكتب العربي للمعارف،القاهرة،2007، ص 48 .

الفرع الثاني : دور تجارة الخدمات في دعم التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الخارجية دور هام في تحريك عجلة التنمية،كما أن تجارة الخدمات أصبحت تلعب دور لا يقل أهمية عن التجارة في السلع، بحيث تشير الإحصائيات أن سنة 1970 شهدت تصدر قطاع الخدمات الإنتاج العالمي بنسبة 52 % ، وبنسبة 72% سنة 2005، في حين مثل القطاع الزراعي 10% من الإنتاج العالمي سنة 1970 لتنخفض هذه النسبة إلى 3.6% سنة 2005، أما الصناعة فمثلت 38 % إلى 29% بين نفس السنتين المذكورتين سابقا[1].

الشكل رقم (01): القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة:1970-2008

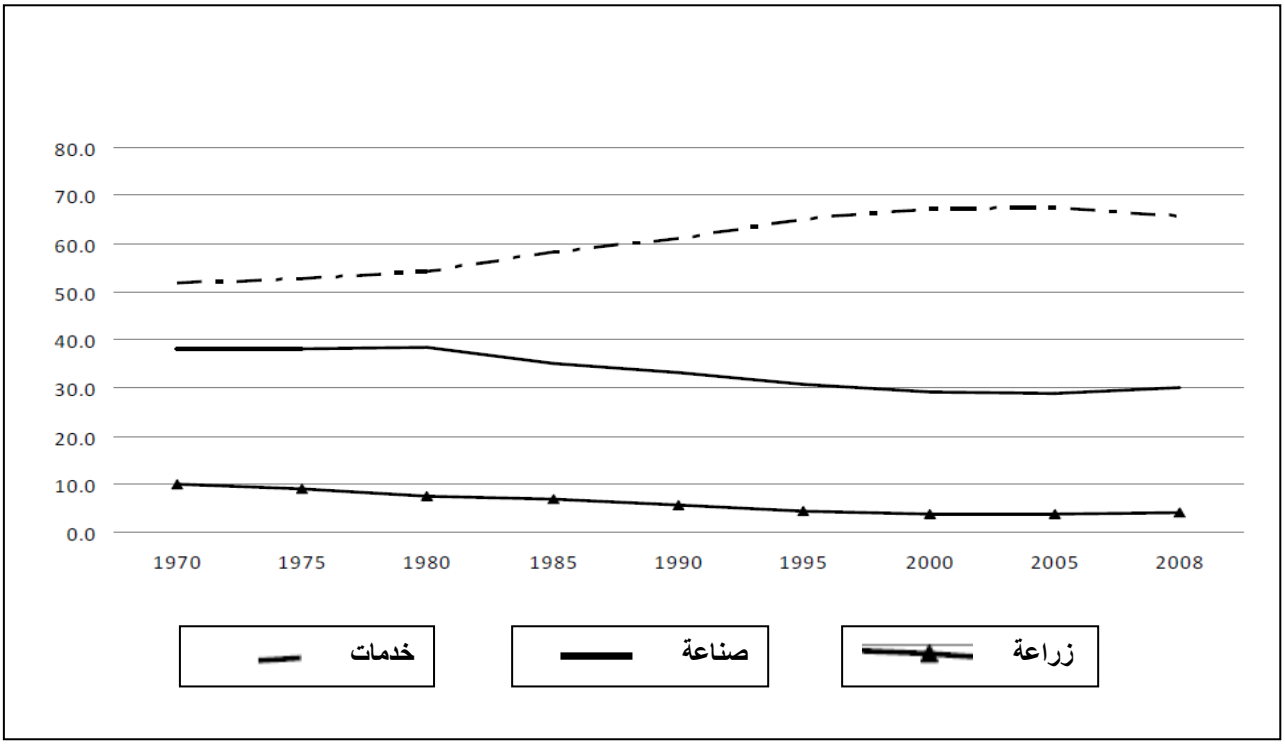

Source: Olga memedovic, **structural change in the world economy**, UNIDO ,vienna,2010,p6

وتشير إحصائيات 2011 إلى أن نصف الصادرات العالمية من الخدمات التجارية تتكون أساسا من خدمات الأسفار بنسبة 25.6%، و خدمات النقل بنسبة20.6%، هذه الأخيرة التي شهدت انخفضت بحيث كانت تمثل نسبة 22.7% سنة 2005 وبنسب اضعف بالنسبة للخدمات التجارية الأخرى كخدمات التأمينات بنسبة 2.1%، الخدمات المالية بنسبة 7.4% وخدمات الاتصالات بنسبة 2.1%[2].

[1]. Olga memedovic,Idem , p6
[2].World trade organization, op.cit, p139.

و ترتيب الدول العشرة الأولى المتصدرة لتجارة الخدمات حسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2012، يمكن تمثيله حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): ترتيب عشر دول الأولى المتصدرة للتجارة في الخدمات

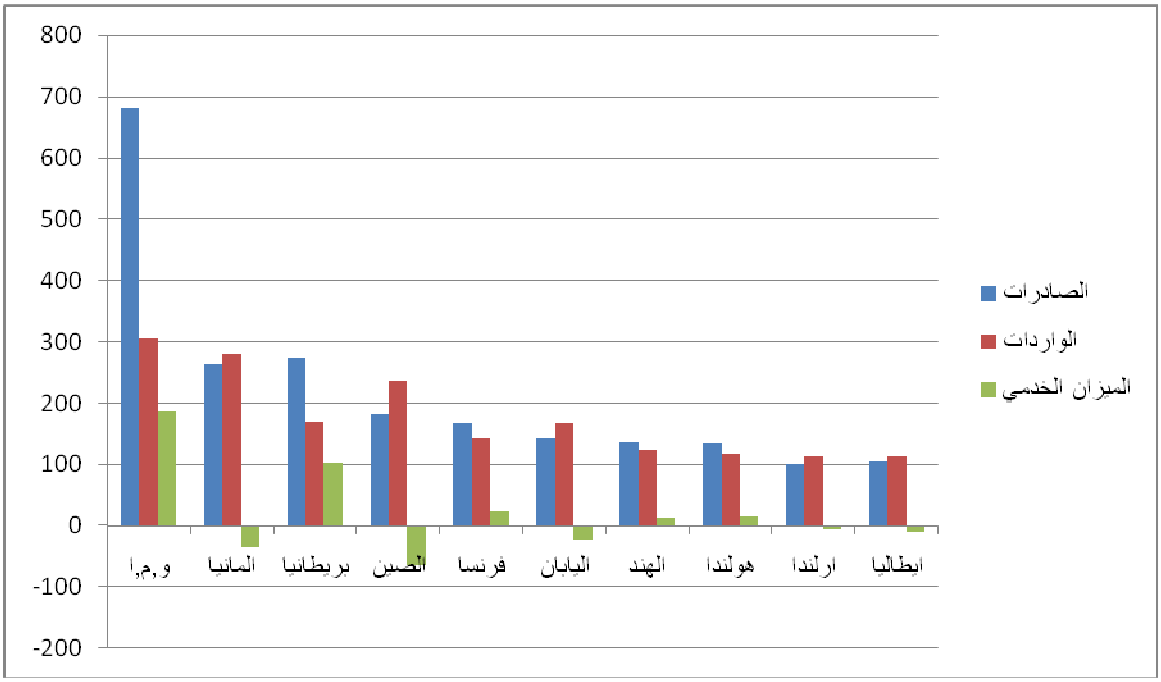

Source : WTO, international trade statistics, Geneva, 2012 ,p17.

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن الدول المتقدمة هي الرائدة في مجال الخدمات التجارية، فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى عالميا كأقوى متعامل في الخدمات التجارية بـــ 976 مليار دولار سنة 2011 بتحقيق فائض قدر بـــ: 186 مليار دولار، في حين احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثالثة بـــحجم تجاري قدر بـــ444 مليار دولار وبتحقيق فائض قدر 103 مليار دولار، كما تمكنت كل من الهند والصين من احتلال مراتب متقدمة، فعلى سبيل المثال احتلت الهند المرتبة السابعة عالميا بحجم معاملات يقدر بـــ:137 مليار دولار وبفائض ايجابي يقدر ب: 13 مليار دولار.

أولا– مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم الخدمات بنسبة معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي ما يلي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول المختارة والتي تمثل مراتب ريادية في تجارة الخدمات.

ويمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول سنة 2010

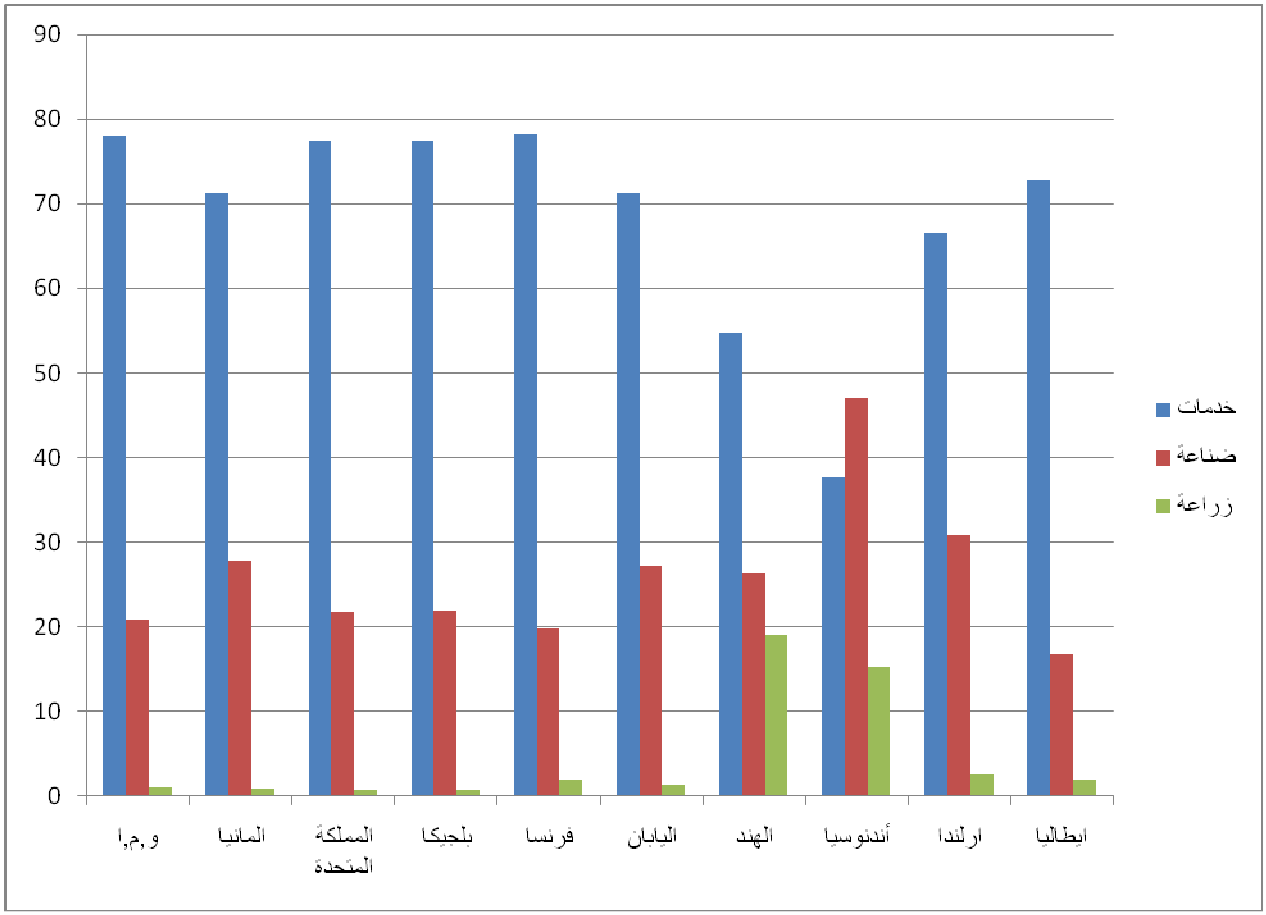

Source UNICTAD, Handbook of statistics 2012,United Nations,New York and Geneva ,p 440-470.

من خلال الشكل رقم (03) يتبين أن قطاع الخدمات يمثل اكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 بنسبة 78.1% ، في حين كانت مساهمة القطاع الصناعي في حدود 20.9%، وأخيرا 32.4% بالنسبة للقطاع الزراعي، أما في الصين، كانت مساهمة قطاع الخدمات تمثل 43.1%، اما القطاع الصناعي فقد مثل ما نسبته 46% ، وبقيت 10% كمساهمة للقطاع الزراعي، أما في الإمارات العربية المتحدة كمثال للدول العربية، فقد كانت هذه النسب على التوالي: 46%، 53%، 08% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا–المساهمة في التوظيف:

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في الكثير من الاقتصاديات العالمية وخاصة المتقدمة من خلال حجم العمالة والتوظيف ضمن هذا القطاع فتشير الإحصائيات العالمية إلى ارتفاع معدل القوة العاملة في مجال الخدمات في

الدول المتقدمة من 41 % عام 1965 إلى 67% مابين 1989 إلى 1991، وتدل إحصاءات المصرف الدولي على أن معدل العاملين في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1980 يقدر بحوالي 66% وازداد هذا المعدل ليبلغ 80% من قوتها العاملة عام 1990 وتعتبر هذه الأخيرة من اكبر الدول التي يوجد فيها اكبر قطاع خدمي[1]، وهو ما يوضحه الشكل التالي نصيب الخدمات كنسبة مئوية من حجم التوظف الكلي في الاقتصاد في العالم خلال الفترة من 2000 إلى 2011.

الشكل رقم (04):مساهمة الخدمات في التوظيف خلال الفترة :(2000-2011) (الوحدة: مليون نسمة)

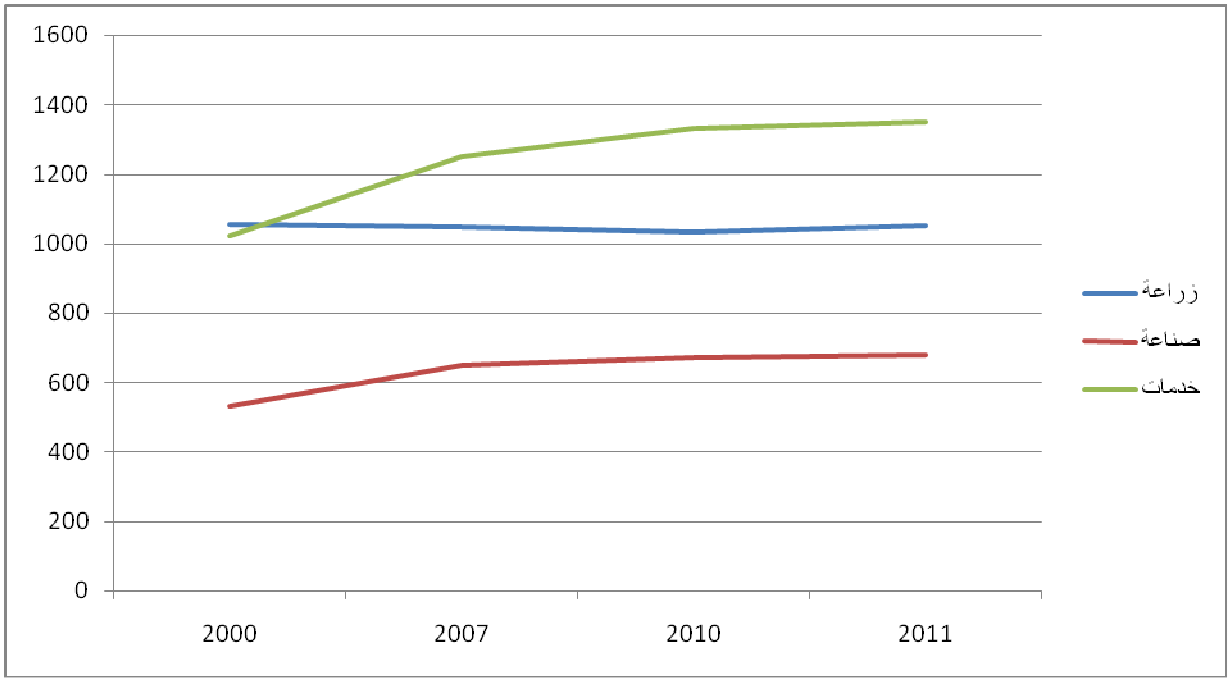

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات:

Tendances mondiales de l'emploi 2012, Bureau international du Travail, Genève, BIT, 2012,p107.

من المنحنى نلاحظ أن هناك تراجع نسبي طفيف في حجم التوظيف بالنسبة للقطاع الزراعي، في حين أن هناك زيادة مستمرة في حجم التوظيف بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات، كما أن قطاع الخدمات هو الذي يحتل حصة لأسد في حجم التوظيف الذي ارتفع بنسبة معتبرة ما بين 2000 إلى 2011 بزيادة تقدر بـــ 329.2 مليون وظيفة، في حين أن القطاع الصناعي قد شهد تطور بزيادة قدرها 148 مليون وظيفة، اما قطاع الزراعة فقد تراجع خلال نفس الفترة ب 3.7 مليون وظيفة[2].

[1]. فريد كورتل، **تسويق الخدمات**، ط1،دار كنوز المعرفة،عمان، الأردن،2009، ص76.

[2]. **Tendances mondiales de l'emploi 2012**, idem, p107

المبحث الثاني: ماهية تجارة الخدمات

أثارت مسالة التجارة الخارجية اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين، مما أدى إلى ظهور مجموعة من المدارس الفكرية للتنظير في هذا الإطار، انطلاقا من مذهب التجاريين في القرن السادس عشر وصولا إلى النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية، وينظر إلى التجارة الخارجية على أنها التبادل السلعي الدولي (التجارة الخارجية المنظورة) والتبادل السلعي المعنوي (التجارة غير المنظورة). وهذه الأخيرة(التجارة غير المنظورة) وبالنظر إلى طبيعتها و تطور التبادل الدولي فيها أصبحت تتطلب الكثير من الاهتمام والدراسة، وهذا ما سيتم التعريج عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات:

إن تحديد المفهوم العام للتجارة في الخدمات يتطلب بالضرورة التعريج على تحديد مختلف الجوانب المحيطة بعنصر الخدمة الذي هو الأخير يتميز بمجموعة من المميزات والخصائص التي تجعله مختلفا من جهة وتجعله موضوع منفرد يتطلب التحليل من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف الخدمة

هناك مجموعة من التعريفات، ولعل أهمها:

- الخدمة هي نشاط أو منفعة يسديها طرف لأخر وتتسم أساسا بأنها غير ملموسة، ولا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملك[1].
- هناك تعريف لستانتون (Stanton, 1997) يقول أن الخدمة هي " النشاطات غير المحسوسة (Intangible) والتي تحقق منفعة للزبون أو المستفيد، والتي ليست بالضرورة مرتبطة ببيع سلعة أو خدمة أخرى، أي أن إنتاج خدمة معينة أو تقيمها لا يتطلب استخدام سلعة مادية[2].
- تعرف الخدمة بأنها نشاط يرافقه عدد من العناصر غير الملموسة، و التي تتضمن بعض التفاعل مع الزبائن أو مع خاصية الحيازة و ليس نتيجة لانتقالها للمالك[3].
- عرف hill الخدمة بأنها " تغير في حالة الشخص أو السلعة ينشا عن نشاط إنتاجي لوحدة اقتصادية أخرى، وهو ما يتحقق كنتيجة لنشاط إنتاجي لبعض الوحدات الاقتصادية باتفاق مسبق مع الشخص الذي يتلقى الخدمة[4].

---

[1]. محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص63.

[2]. حميد الطائي ؛ بشير العلاق، **مبادئ التسويق الحديث**، دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص139 .

[3]. تيسير العجارمة، **التسويق المصرفي**، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص20.

[4]. صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص14.

- أما كوتلر فيرى أن الخدمة هي النشاط أو المنفعة المعروضة للمبادلة، وهي في الأساس غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية، وقد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بإنتاج مادي[1].
- أما Gronroos فقد عرفها على أنها أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة وليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل أو المستفيد[2].

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف الخدمة على أنها نشاط يتميز بملازمة الطبيعة غير الملموسة لمخرجاته، مع إمكانية ارتباطه بإنتاج مادي (سلعي)، كما لا يشترط حضور المنتج والمستهلك في نفس الوقت للقيام بعملية المبادلة،

الفرع الثاني: خصائص الخدمات

كما أن هناك خصائص رئيسية تميز الخدمات عن السلع وهي كالآتي:

1-عدم الملموسية:

إن الخدمة تمثل جهدا أو عملا يمكن أن يقدمه فرد لأخر أو شخص لشخص آخر أو منظمة لمنظمة أخرى أو منظمة لشخص، من هذا نجد أن الخدمة ليس لها جانب مادي يمكن رؤيته أو معاينته أو لمسه أو تذوقه قبل اتخاذ قرار الشراء؛ لذلك نجد أن المستفيد يقوم بجمع المعلومات بهدف الحصول على مؤشرات جيدة عن نوعية وجودة الخدمة فيما يتعلق بمقدمي الخدمة، أدوات الاتصال، الأسعار وغيرها من المعلومات. و إن عدم إمكانية لمس، رؤية.... الخ الخدمة من قبل المستفيد قبل الشراء يولد لديه حالة التردد وعدم التأكد من قبول الخدمة، بالإضافة إلى هذه المعلومات فإن ما تقدمه المنظمات من خدمات من خلال اختيار الموقع ، البناء الخارجي، استخدام الأجهزة والمعدات المتطورة وغيرها، التي تساهم في تحسين وإبراز الخدمات.

2-الخدمة غير قابلة للفصل عن مقدمها (التلازمية):

في ذهن المشتري فإن الأفراد الذين يقدمون الخدمة هم أنفسهم يمثلون الخدمة، فإدراك المستهلك (المشتري) لمقدم الخدمة يصبح إدراكه للخدمة نفسها، و لهذا فإن المشترين غير قادرين على الحكم على نوعية الخدمة قبل شرائها[3].

3-عدم وجود نمطية في تقديم الخدمة:

تتميز الخدمات بخاصية التباين أو عدم التماثل أو عدم التجانس طالما أنها تعتمد على مهارة أو أسلوب أو كفاءة مزودها وزمان ومكان تقديمها، فعملية جراحية يجريها جراح مشهور، مثلا، تعد أفضل من حيث الجودة

---

[1]. Philip Kotler, Bernard Dubois, **Marketing Management**, 12émé édition, Pearson Education,2006,p 462.

[2]. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات** ،ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص18.

[3]. محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **تسويق الخدمات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010،ص38.

والإتقان والأمان وفرص النجاح مقارنة بعملية يجريها جراح أقل شهرة في نظر المستهلك. كما أن مزوّد الخدمة يقدم خدماته بطرق مختلفة اعتمادا على ظروف معينة (الطبيب قد يعالج مرضاه بطرق مختلفة) وبذلك تتباين الخدمة المقدمة من قبل الشخص أحيانا. و الواقع أن خاصية عدم التجانس في تقديم الخدمة تجعل من غير الممكن لمزوديها تنميط خدماتهم، إذ أن كل "وحدة" من الخدمة تختلف عن باقي الوحدات في نفس الخدمة، وهذا ما يدفع المستفيد من الخدمة إلى التحدث مع الآخرين قبل اختيار الجهة التي سيتعامل معها للحصول على الخدمة المطلوبة.

4- الزوالية (الهلاكية) Périssabilité: تتعرض الخدمات إلى الزوال والهلاك عند استخدامها. بالإضافة إلى عدم إمكانية تخزينها. لذا فان مؤسسات الخدمة تمنى بخسائر كبيرة في حالة عدم الاستفادة من الخدمة أو فقدانها لأي سبب كان. فوجود غرف فارغة في فندق، مثلا، أو مقعد غير مشغول على متن طائرة، أو في مسرح، يشكل خسارة باعتبارها طاقات معطلة، و لا تشكل هذه الخاصية أي مشكلة طالما أن الطلب مستمر، إلا أن التباين أو التذبذب في الطلب (Demande Fluctuation) وعدم استمراره بوتيرة واحدة يجعل مؤسسات الخدمة تواجه بعض الصعوبات (كما في شركات النقل التي تواجه زحما في فترات بداية ساعات العمل ونهايتها)[1].

5-انتقال الملكية: إن عدم انتقال الملكية يمثل خاصية تتميز بها الخدمات مقارنة بالسلع المادية، فبالنسبة للسلع المادية يمكن للمشتري أن يستخدم السلعة بشكل كامل ويستطيع خزنها وبيعها لاحقا أما بالنسبة للخدمة، فالزبون (المستفيد) قادر فقط على الحصول على الخدمة واستخدامها شخصيا لوقت محدد في كثير من الأحيان (مثل تأجير غرف الفندق أو السفر على طائرة) وإن ما يدفعه المستفيد يكون اعتياديا لقاء المنفعة المباشرة التي يحصل عليها من الخدمة التي قدمت إليه.

6-اشتراك المستفيد المشتري: يقوم المستفيد (المشتري) بدور رئيسي في تسويق وإنتاج الخدمات وكمثال لذلك، التعامل مع المصارف وطرحه للأسئلة حول العمليات التي تجري في المصرف والتي ضمن ما يخصه (المستفيد أو المستثمر) مثلا، كمقدار الفائدة التي تعود على أمواله وغيرها من الخدمات المصرفية[2].

7- تقلب الجودة: تقلب وتغيير جودة الخدمة هي خاصية أخرى من خصائص الخدمات لارتباط ذلك بصعوبة تنميط الخدمة وللعوامل الأخرى السابقة مجتمعة[3].

8- عدم خضوع الخدمات للقياس: وهي مشكلة كبيرة تواجه الخدمات، فالعديد من الصناعات المتشابهة تقدم خدماتها للجمهور، وكل مقدم للخدمات يعتقد أن ما يقدمه هو الأحسن والأنسب، ولكن ما هو المعيار وراء

[1]. حميد الطائي، بشير العلاق، مرجع سابق، ص148.

[2]. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص41.

[3]. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، مرجع سابق، 230.

هذا الادعاء، فالمستهلك قد يعتبر خدمة مشروع ما خير من الأخرى انطلاقا من معايير قد لا يأبه لها مستهلك آخر، ومقارنة هذه الخدمة مع خدمة أخرى مماثلة لمشروع ثان، وما تحاوله الجهات الخدمية من تقديم عروض ومزايا للأفراد قد لا تعتبر مقياساً معيناً ما دامت العروض غير ملموسة وأنها لا تعرف بعد التجربة[1].

المطلب الثاني: مفهوم تجارة الخدمات

إن تحديد المفهوم الخدمة وإمكانية دمجها في الحسابات القومية واعتبارها كعمل منتج من شأنه خلق إضافة في الاقتصاد، هو الذي فتح الاختلاف في وجهات النظر حول المعنى العميق لهذا النوع من التجارة على اعتبار أن نشأة الاقتصاد وكما عرفه الكلاسيكي على أنه"علم الثروة"، ترك المجال مفتوحا في حصر الحدود ما بين المادي الملموس وغير المادي المحسوس.

الفرع الأول: تعريف تجارة الخدمات:

لقد اختلفت وجهات النظر حول التعريف الدقيق لتجارة الخدمات:

ينظر معظم الفقه الاقتصادي التقليدي للتجارة في الخدمات، على أنها لا تمثل بالنسبة لهم أي عمل منتج، و من ثمة لا تضيف للثروة أي شيء، و أن تجارة السلع وحدها فقط هي التي تضيف للثروة و تؤدي إلى الإنتاج و تدر دخلا و تعتبر نشاطا نافعا، حيث أنكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، دور الأنشطة الخدمية في الأداء الاقتصادي؛ بينما يرى البعض الآخر من هذا الفقه، أن الخدمات تمثل نشاطا اقتصاديا يمكن الاستفادة منه، والحقيقة أن الرأيين قد ربط كل منهما تجارة الخدمات بنظرية العمل للقيمة، وضمن هذه الفكرة فقد أنكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، قيمة الخدمة واعتبروها عمل غير منتج وبالتالي حياديتها في زيادة الدخل القومي، أما كارل ماركس فأقرّ بضرورتها لتراكم رأس المال، في حالة واحدة والتي يقوم فيها مقدم الخدمة بتقديمها لحساب صاحب رأس المال وليس لحسابه الخاص.

أما "**ساي**" الذي ربط بين القيمة والمنفعة، واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق إشباعا، وبالتالي أدخلت الخدمات في دائرة المنفعة، وهو نفس الاتجاه الذي سلكه " ألفراد مارشال"، مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

أما الفقه الاقتصادي المعاصر، يكاد يجمع على اعتبار تجارة الخدمات عملا منتجا، مثلها في ذلك مثل تجارة السلع، و بناءا على ذلك، فإن تجارة الخدمات تمثل شكلا من أشكال الثروة، تدرّ دخلا اقتصاديا للدولة، لكن الأمر الذي اختلف عليه هذا الفقه هو تحديد الفروق أو الحدود الفاصلة بين السلعة و الخدمة.

وقد ذهب البعض إلى التفرقة بين السلعة والخدمة على أساس أنّ الأولى تمثل شكلا ماديا ملموسا، في حين أنّ الثانية تقدم في صورة غير ملموسة، مجرد حالة أو نشاط، لكن سرعان ما قام الفقه المعاصر بالقول بأن السلع

[1]. علي توفيق الحاج، سمير حسين عودة، **تسويق الخدمات**،ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجمع الفرعي، عمان، 2011، ص45.

والخدمات، يمثلان الإنتاج ويصعب في بعض الحالات الفصل بينهما، وتم إدراجها في الحسابات القومية بوصفها القطاع الثالث، ويرجع الفضل في هذا التقسيم إلى: فيشر، كولن كلارك، جون فورستيه.

أما الفقه الاقتصادي الحديث فيرى أن تجارة الخدمات تعني النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع، التي تعتمد على التجارة في الأشياء المنظورة والملموسة، باختصار تجارة الخدمات تشمل المعاملات التجارية غير المنظورة، أما عن مفهوم تجارة الخدمات من الناحية الاقتصادية، فنجد أنّه بالنظر إلى كافة التعريفات الاقتصادية الأخيرة وتعريفات المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإنّه لا يوجد تعريف جامع مانع بالنظر إلى تشعب الخدمات وتداخلها أحيانا في إنتاج السلع، أما أهم تعريف فهو الذي قدمه hill:" أنها تغيير في حالة الشخص أو في حالة السلع التي تنتمي إلى وحدة اقتصادية معينة، وهذا التغيير يتسبب كنتيجة لنشاط وحدة اقتصادية أخرى تتفق مسبقا مع الشخص الأول أو الوحدة الاقتصادية الأولى"[1].

وقد عرّف snap التجارة في الخدمات على أنّها عرض بواسطة مقيم في إحدى الدول، يتقدم به إلى طالب الخدمة في دولة أخرى، وذلك بالنسبة للخدمات التي لا تندمج في السلعة (بخلاف خدمات الأفلام، شرائط التسجيل والديسكات) ومتلقي الخدمة قد يكون شخصا (كما في خدمات المسرح) أو وحدة قانونية كالشركة (بالنسبة لخدمات التامين والبنوك) أو شيء مادي كالطائرات (خدمات الإصلاح والصيانة).[2]

الفرع الثاني: خصائص التجارة الدولية في الخدمات:

تتسم التجارة الدولية في الخدمات ببعض الخصائص التي تجعلها مميزة عن التجارة في السلع، ولعل أهمها:[3]

1-أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت، وفي نفس المكان لمعظم الخدمات، مما يتطلب في هذه الحالة ضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة لكي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك، أو انتقال عناصر الإنتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك. وهذا يختلف عن التجارة في السلع، حيث تنتج السلع في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر ليتم استهلاكها.

2-بالنسبة للخدمات المنفصلة، التي تتمثل في الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الأفراد أو الشركات (طالبي وعارضي الخدمة) خارج حدود الدولة، مثل خدمات النقل المختلفة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الأفراد في الدول الأخرى، دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الأفراد إلى مقر شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الأخرى. ومن ثمة فإن تبادل الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة

---

[1]. رانيا محمود عبد العزيز، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 104-106.

[2]. صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية**، مرجع سابق، ص15.

[3]. فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص22.

لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات.

3- تقوم السلطات الوطنية بتنظيم أنشطة الخدمات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل تدخل الدولة في خدمات البنوك والتأمين والمهن الحرة، لضمان تحقيق أهداف السياسة الوطنية، ومن ثم فإن معظم المعوقات في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية، وهي عوائق معقدة لا يمكن قياسها على عكس التجارة في السلع التي يفرض عليها رسوم جمركية يمكن قياسها، ويمكن تخفيضها بسهولة عن طريق عملية تعديل اللوائح الحكومية؛ ففي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى القانون المصري، بحيث وفقا لقانون العمل (القانون رقم 1981/137) ولائحته التنفيذية، يجب ألا يزيد عدد الأفراد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة في أي وحدة، بغض النظر عن عدد فروعها، عن 10% من إجمالي العاملين بالوحدة، ما لم يذكر خلافاً لذلك في أي خانة من خانات الجدول.(**انظر الملحق رقم:01)**

المطلب الثالث: تصنيف الخدمات و التجارة في الخدمات

تتباين أشكال التصنيفات المختلفة للتجارة في الخدمات من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير وقد تم وضع مجموعة من التصنيفات للتجارة في الخدمات، ولكن قبل التطرق إلى مختلف هذه التصنيفات، لا بد من التنويه إلى مختلف التصنيفات الخاصة بالخدمة باعتبارها المحدد الأساسي الذي يعطي هذا النوع من التجارة الخاصية التي تميزه عن التجارة في السلع.

الفرع الأول: تصنيف الخدمات

يمكن تصنيف وتقسيم الخدمات إلى عدة أنواع، وذلك بالاعتماد على عدة معايير وأسس وحسب وجهات نظر مختلفة، وفي ما يلي بعض هذه التصنيفات:

أولا- حسب وجهات نظر باحثين اقتصاديين:

هناك مجموعة من **التصنيفات** تم وضعها من طرف باحثين اقتصاديين، وفي ما يلي بعضها:

1- تصنيف Kotler et Armstrong

حيث تم تقسيم الخدمات إلى ثلاث أنواع:[1]

أ- خدمات حكومية: مثل المحاكم ومكاتب التشغيل والبلديات والمستشفيات الحكومية والجيش والشرطة والبريد والمدارس والجامعات الحكومية.

ب- الخدمات الخاصة غير الربحية: مثل الجمعيات الخيرية والمساجد والمدارس.

[1]. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، مرجع سابق، ص224.

[2]. فاطمة بوسالم، مرجع سابق، ص 15.

ج- الخدمات الربحية: مثل خطوط النقل البحري والجوي والبري، وشركات الترفيه والشركات العقارية والوكالات الإعلامية...إلخ.

2- تصنيفات سولومون (Solomon) و جولد (Gould):

قام كلا الباحثين في سنة 1991 ببحث ودراسة مدركات العملاء على ستة عشر نوعا من الخدمات الشخصية والمترلية. وقد اظهر تحليل المجموعات طبقا لهذه المحاولة وجود أساسين لهما معنوية إحصائية لتقسيم الخدمات:[1]

أ-الأساس الأول: هو محور الخدمة، وعرف بمقياس يبدأ من الخدمة الشخصية (كخدمات الأطباء)؛ إلى الخدمة البيئية (وهي التي تؤدى على ممتلكات الفرد وليس الفرد ذاته).

ب- الأساس الثاني: هو مثير الخدمة، ويقصد به السبب أو الهدف وراء تحرك العميل للحصول على الخدمة. ففي جانب يقود يكون المحرك هو هدف صياني(كخدمة الزيارات المنتظمة لطبيب الأسنان) ؛ بينما في الجانب الآخر قد يكون المحرك تعزيزي أو تحسيني(كخدمات أندية ومراكز اللياقة البدنية والصحية).

ثانيا- التصنيف المبسط :

حسب هذا التصنيف تنقسم الخدمات إلى:[2]

1- حسب نوع السوق :

أ-خدمات استهلاكية: وهي الخدمات التي تقدم لإشباع حاجات شخصية صرفة مثل الخدمات السياحية والخدمات الصحية، وخدمات النقل والاتصالات، وحلاقة الشعر والتجميل.

ب- خدمات المنشآت: وهي الخدمات الخاصة بمنشآت الأعمال، كما هو الحال في الاستشارات الإدارية، والخدمات المحاسبية، وصيانة المباني و المكائن والمعدات، وهناك خدمات يتم بيعها لكل من المستهلكين ومنشآت الأعمال، ولكن بأساليب وسياسات تسويقية مختلفة ومتباينة.

2- حسب درجة كثافة قوة العمل: ويمكن تقسيمها إلى:

أ-خدمات تعتمد على قوة عمل كثيفة، ومن أمثلتها خدمات الحلاقة والتجميل وخدمات تربية ورعاية الأطفال، وخدمات التدريس، والخدمات التي يقدمها الطبيب في عيادته.

ب-خدمات تعتمد على المستلزمات المادية، ومن أمثلتها خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل العام وخدمات الطعام، وخدمات البيع الآلي، وخدمات غسل السيارات آليا و خدمات النقل الجوي وغيرها.

3- حسب درجة الاتصال بالمستفيد: ويمكن تصنيفها إلى:

---

[1]. سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،ص 170.

[2]. حميد الطائي؛ بشير العلاق، **تسويق الخدمات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص:44-45.

أ–خدمات ذات اتصال شخصي عالي، مثل خدمات الطبيب، و المحامي، وخدمات السكن، وخدمات النقل الجوي.

ب–خدمات ذات اتصال شخصي منخفض، مثل خدمات الصراف الآلي، خدمات مواقف السيارات الآلية، والخدمات البريدية وغيرها.

ج–خدمات ذات اتصال شخصي متوسط، مثل خدمات مطاعم الوجبات السريعة وخدمات المسرح.

4– حسب الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات:

أ–خدمات مهنية: مثل الأطباء والمحامين والاستشاريين الإداريين والصناعيين والخبراء وذوي المهارات البدنية والذهنية.

ب–خدمات غير مهنية: مثل خدمات حراسة العمارات، وفلاحة الحدائق وغيرها.

ثالثا– التصنيف المعمق:

يضم مجموعة كبيرة من الخدمات، فيما يلي بعضها:[1]

1–الخدمات القابلة للتسويق مقابل الخدمات غير القابلة للتسويق:

يعتمد هذا التصنيف على الوجهة النهائية للخدمات، فهناك خدمات تقتضي ضرورات وعوامل البيئة الاقتصادية، أن تكون منافعها متأتية من آلية السوق، وخدمات أخرى يتم توفيرها بشكل تقليدي وخاصة تلك السائدة في المنازل كتربية الأطفال، كما أنّ هناك خدمات تغيرت طبيعتها تحت تأثير متغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجيا، لتنتقل من الشكل الأول إلى الشكل الثاني مثل خدمات الطرق.

2– الخدمات المقدمة للمستفيد النهائي مقابل تلك الخدمات المقدمة للمشتري الصناعي:

إن الخدمات المقدمة للمستفيد النهائي، تعني أن هذا الأخير هو الذي يستخدمها لفائدته الخاصة، أما خدمات المشتري الصناعي، فهي خدمات تقدم إلى منشاة الأعمال، بحيث تقوم باستعمالها لإنتاج شيء آخر ذي منفعة اقتصادية، كما أنّ هناك خدمات تقدّم للمستفيد النهائي والمشتري الصناعي في نفس الوقت.

3–الثقل النسبي لعنصر الخدمة في إجمالي عملية تقديم أو عرض المنتج:

معظم المنتجات هي عبارة عن تركيبة من السلع والخدمات، وهناك ثلاثة أنواع يمكن تشخيصها، فهناك خدمات خدمات صرفة، وتوجد مجموعة من الخدمات تكون مهمتها إضافية، لتعطي قيمة للسلعة الملموسة، وهناك خدمات تعطي قيمة جوهرية للسلعة.

[1]. فريد كورتل، **تسويق الخدمات**، مرجع سابق، ص ص:85-86.

4-الخدمات الملموسة مقابل الخدمات غير الملموسة:

تعد خاصية اللاملموسية من الخوص الأساسية للخدمات، إلا أنّه توجد منطقة رمادية بين الخدمات الصرفة على طرف واحد والسلع الصرفة على الطرف الآخر، وإنّ معظم المساحة الرمادية يمكن تفسيرها في إطار توفر العناصر الملموسة في العرض المقدم، كما أن العناصر الملموسة لا تتوقف في السلع التي يتم تبادلها بل حتى في البيئة المادية، ومن خلال معرفة طريقة إنتاج الخدمة فبعض الخدمات تعطي فرصا عديدة للمستفيدين للاطّلاع على عملية الإنتاج.

الفرع الثاني: تصنيف التجارة في الخدمات

تصنف التجارة في الخدمات على أساس مجموعة من المعايير أهمّها:

اولا-المعيار القائم على شكل التجارة في الخدمات:

ويتخذ هذا النوع ثلاث أشكال رئيسية، وهي:[1]

1-خدمات متعلقة بالاستثمار: كالخدمات البنكية والمهنية وخدمات التوظيف و الفندقة.

2-خدمات متعلقة بالتجارة: مثل خدمات النقل البري و البحري و الجوي.

3-خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار: مثل الاتصالات اللاسلكية والتامين، وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم في الاستشارات الفنية والهندسية.

ثانيا- المعيار القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة:

يعتمد هذا المعيار على حركة تنقلات كل من عارضي وطالبي الخدمة، وفقا لنوع الخدمة، والتي قد تحتاج أو لا تحتاج إلى هذه التنقلات، ومن هنا يمكن التمييز بين الأشكال التالية:[2]

1- الخدمات المنفصلة أو المنعزلة: وهي الخدمات التي لا تتطلب انتقال عارضي أو طالبي الخدمة بين الدول أو كل منهما للآخر، وإنما تنتقل الأنشطة الخدمية من خلال وسائل أخرى، ومن أمثلة هذه الخدمات: خدمات النقل البري والبحري والجوي، خدمات الاستشارات القانونية والطبية والهندسية والمالية، والتي تتم عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر، وهو ما يعني أن التقارب المادي غير ضروري، الأمر الذي يجعل التجارة الدولية في مثل هذه الخدمات تشبه التجارة الدولية في السلع.

2- الخدمات المتمركزة في مواقع عارضيها: وهي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلك أو طالب الخدمة إلى بلد منتجها أو عارضها، وتمثل هذه الخدمات قطاعا كبيرا من أنواع الخدمات، مثل الخدمات السياحية، وخدمات التعليم والخدمات الطبية في الخارج، وتسهيلات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات، ويلاحظ في جميع هذه الأنماط استحالة تقديمها خارج موطنها.

---

[1]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص115.

[2]. صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص:18،19.

3-الخدمات المتمركزة في مواقع طالبها: وهي الخدمات التي ينتقل فيها المنتج أو عارض الخدمة إلى دولة مستهلك الخدمة أو طالبها، ومن أمثلة هذه الخدمات: الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين، وفي الغالب تأخذ هذه الخدمات أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يتطلب ضرورة انتقال رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر، ومثل هذا النوع من الخدمات يتطلب التقارب المادي بين المتعاملين في الخدمات.

4- الخدمات المرتبطة وغير المنفصلة: وهي الخدمات التي تتطلب انتقال منتج الخدمة أو طالبها أو مستهلكها أو عارضها إلى بلد آخر للعمل به، وتقديم الخدمة إليه، وقد ينتقل كل من المنتج والمستهلك معا لبلد ثالث عند تقديم وطلب الخدمة، ومثال على ذلك الخدمات المالية المقدمة من بنك أجنبي إلى مستهلك أجنبي آخر، في بلد ثالث، وهو ما يُعرف بالتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، والمقصود بذلك كما حددته الاتفاقية، أن ينتقل مقدم الخدمة سواء كان شخص طبيعي كالخبراء أو أشخاص معنويين كالعاملين لمؤسسة أو شركة معينة إلى بلد عضو آخر للعمل بها على سبيل التأقيت، ويشترط في هذا العمل أن يرتبط بتقديم الخدمة.

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحرير تجارة الخدمات

لقد تجلى بوضوح بأن التجارة في الخدمات بدأت تأخذ موقعا معتبرا في أدبيات التجارة الخارجية، وذلك منذ أوائل سبعينات القرن العشرين، ويأتي هذا الاهتمام كنتيجة طبيعية ومتوقعة للتطور الحاصل في خصائص المبادلات الاقتصادية الدولية، الذي بدأت كفته تميل نحو الاعتماد النشاط الخدمي، مما استدعى إلى طلب إخضاعه لالتزامات وضوابط متعددة الأطراف، خاصة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تماشيا مع نمو صادراتها في هذا القطاع، رغم معارضة معظم الدول النامية لهذا المطلب.

المطلب الأول: مفهوم التحرير الدولي للتجارة في الخدمات

على خلاف تحرير التجارة الدولية في السلع والذي انطلق بصفة رسمية منذ بدء انعقاد جولات الجات في سنة 1947، والذي تضمن تخفيضات متتالية في التعريفات والحواجز الجمركية، بيد أن موضوع تحرير تجارة الخدمات وقع موضع الجدل في تحديد مختلف الجوانب المحيطة بهذا التحرير، نظرا للفوارق الطبيعية في خواص السلعة والخدمة.

الفرع الأول: تعريف التحرير الدولي لتجارة الخدمات

يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، أنْ يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات و الاتفاقيات، بعد أن اقتصر العمل في المفاوضات السابقة على تجارة السلع، وكان تحرير تجارة الخدمات يتم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم و بين الموردين المحليين[1].

كما يشير مفهوم تحرير تجارة الخدمات أيضا إلى حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، واختيار أي مورد للخدمة والطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فإن المعني يركز أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود والحواجز على خدمات محددة بذاتها، سواء أكان مقدمها مورد محليا أو أجنبيا[2].

---

[1]. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008-2009، ص252.

[2]. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص105.

كما تعرف التجارة في الخدمات على انها توريد الخدمة من خلال اربعة اساليب:[1]

1-توريد الخدمات عبر الحدود Cross Border Supply:

أي انتقال الخدمة من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر، من خلال الحدود **Cross Border Supply** حيث لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك بينما تنقل الخدمة، ويتسم هذا الأسلوب بالآتي:

- عدم وجود مورد الخدمة في إقليم العضو مستهلك الخدمة.

- يتم استهلاك الخدمة في إقليم العضو المستهلك من مورد مقيم بإقليم عضو آخر، وفي هذه الحالة لا يوجد مورد الخدمة داخل حدود الدولة التي يتبعها مستلم الخدمة (أو مستهلكها)، وينطبق هذا الأسلوب على خدمات النقل الدولي، وخدمات البريد والهاتف.

2-الاستهلاك في الخارج Consumption abroad:

وتبعا لهذا الأسلوب، فإنه يتم توريد "أداء" الخدمة في داخل أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة قادم من أراضي عضو أخر، وهي الحالات التي ينتقل فيها المستهلك عبر الحدود إلى موقع منتج الخدمة لكي يستهلك الخدمة، كما هو الحال في الأنشطة السياحية، طالب علم في دولة أجنبية أو معالجة مريض بمستشفى في دولة أجنبية، وكذلك حالات صيانة المعدات بالخارج. و السمة الرئيسية لهذا الأسلوب هي أن الخدمة يتم توريدها خارج حدود الدولة.

3- الحضور التجاري في الخارج Commerce Présence Broad:

وهنا ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة، مثال ذلك انتقال رأس المال للاستثمار المباشر، كإنشاء فروع للمصارف، أو تقديم الخدمات البنكية. و قد عرفتها الاتفاقية بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة من دولة عضو، من خلال الحضور التجاري في حدود الدول الأعضاء.

4-الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين (Tomporary Movement of Natural Person)

وقد عرفتها الاتفاقية بأنها:

تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو، مثال خدمة العمل والخبراء، واستبعدت الخدمات المتعلقة بالوظائف الحكومية البحتة نهائيا، والتي تقدم بهدف غير تجاري ولا تنفذ ضمن شروط المنافسة، مثل خدمات البنوك المركزية والسلطات النقدية والضمان الاجتماعي أو أنظمة التقاعد العامة، والخدمات المالية الأخرى تديرها المؤسسات العامة الحكومية لحساب، أو بضمان الحكومة، أو باستخدام المصادر المالية للحكومة[2].

---

[1]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص99.

[2]. حسين الفحل، **الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ف 23، العدد الثاني، 2007، ص123.

الفرع الثاني: قضايا متعلقة بتحرير تجارة الخدمات:

تختلف عملية تحرير التجارة الخارجية في حالة السلع و حالة الخدمات، وهناك بعض القضايا التي لازمت عملية التحرير، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

1- تحديد نوع الخدمات التي تدخل في المفاوضات متعددة الأطراف:

وقد تم الاتّفاق على شمولها على الخدمات المصرفية و التأمين وسوق المال و النقل البري والبحري والجوي و المقاولات و السياحة و الاتصالات السلكية واللاسلكية و الخدمات المهنية، مثل مكاتب الاستشارات الفنية، وقد أثارت الدول النامية موضوع انتقال العمال باعتباره يدخل في باب الخدمات، وكان هدفها من ذلك إزالة العوائق التي تضعها الدول الصناعية في مواجهة العمالة المهاجرة، وقد اعترضت الدول الصناعية على أن تتناول المفاوضات قضايا الحق في التشغيل أو الإقامة الدائمة، ولكنها وافقت على الحق في مراقبة تنفيذ الالتزامات التي ترتبط بها الدول المستقبلة للعمالة.

2- المعنى العميق لتحرير التجارة الدولية في الخدمات:

حيث يلاحظ أنّه ليس من الصعب معرفة تحرير التجارة الدولية في السلع التي تتناول التحرير من القيود التعريفية وغير التعريفية، المتعلقة بالسلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى، ولكن إلى حد يمكن تطبيق هذا المفهوم بالنسبة إلى الخدمات، وقد اتّضح بإمعان النظر في مفهوم تحرير الخدمات أنّه ينطوي في هذه الحالة على القيود واللوائح التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، حيث أنّ القضية المطروحة هي النظام الداخلي في الدول المختلفة، ومعنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف امتدت إلى القيود واللوائح الداخلية المتعلقة بالخدمات، بعد أن كانت قاصرة على القيود التي تطبق في نقاط الحدود أي عند عبور الحدود كما يحدث في نطاق السلع.

3- مضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات:

حيث اتّجهت الاتفاقية الموقعة في الأورجواي إلى عدم فرض نفس المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية، وهو المبدأ المعروف بمبدأ المعاملة الوطنية، والذي لم تأخذ به جولة الأورجواي و لم يكن في إمكانها أن تفعل، لأنه من الصعب مطالبة الدول الأعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة بضرورة منح نفس المعاملة، ولكنها أخذت بمبدأ أنّه، إذا كانت القوانين الداخلية تميّز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية و الوطنية، فلا يجوز تعميق هذا التمييز، وكذلك تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

---

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص.126،127.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

هناك مدخلان لتحرير تجارة الخدمات، المدخل الإقليمي والذي يكون في شكل اتفاقيات تفضيلية كأبسط شكل، أو الاندماج في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، و المدخل الدولي الذي يكون عن طريق الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الأخير أصبح يعنى باهتمام معظم الدول.

الفرع الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

في ظل الظروف الدولية التي ميزت فترة ما بين الحربين العالميتين، وفي ظل أزمة الكساد، ومن أجل ضمان استقرار النظام الاقتصادي العالمي، تم تأسيس كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، كثمرة لمؤتمر بريتون وودز في سنة 1944م، وتتمثل وظيفتهما عموما في مراقبة كل من النظامين النقدي والمالي العالميين، في حين أن إنشاء جهاز رسمي لمراقبة التجارة العالمية قد حكم عليه بالتأجيل، وبقي هذا الجهاز كمشروع دولي ينتظر التنفيذ، وتجسد أول مرة في شكل اتفاقية متعددة الأطراف، وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1947م، والتي تمت من خلال مجموعة من الجولات، بحيث تم الاتفاق على موضوعات جديدة وأحكام مختلفة خلال كل جولة، بقصد زيادة تحرير التجارة الدولية، ولعّل الأهم بالذكر وما تضمنته جولة الأورغواي، والتي كانت من أهم جولات الجات، هو الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994م.

وتعرّف المنظمة العالمية للتجارة على أنها "الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور، ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة، ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر و المستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية"[1].

أولا– مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: تقوم المنظمة العالمية للتجارة على نفس المبادئ التي قامت عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT).

1– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : Most –Favoured –Nation Treatment

يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء، بمعنى أن الدولة التي تمنح دولة أخرى أي تخفيض في التعريفة أو أي ميزة أخرى، عليها أن تمنح باقي الدول الأعضاء نفس التخفيض و الميزة دون قيد أو شرط،

[1]. خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2009، ص49.

فمنظمة التجارة العالمية تُلـــزم جميع الدول بعدم التمييز بين دولة وأخرى، ومعاملة بعضها البعض معاملة متساوية في جميع القواعد والإجراءات المطبقة على التجارة[1].

2- مبدأ الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة:

الهدف النهائي للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في ظل الجات هو تحرير التجارة في السلع المصنوعة، وذلك بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى إجراء تخفيضات جمركية متبادلة على واردات الدول الأعضاء، مع الالتزام إلى عدم اللجوء إلى القيود الكمية أو نظام الحصص، أو أي وسائل أخرى من شأنها إعاقة التجارة الدولية.

3- مبدأ المعاملة الوطنية National treatment:

يتعلق مبدأ المعاملة الوطنية، بمنع جميع أنواع التمييز بين المنتجات الوطنية والمنتجات الأجنبية المنافسة وذلك منذ أن تدخل السوق الوطنية، بحيث أن هذه الأخيرة يجب أن تخضع لنفس المعاملة الضريبية، التجارية و الإدارية[2].

4- مبدأ الشفافية Transparency:

يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف، حيث يحقق للنظام أكبر قدر ممكن من الاستقرار، و القابلية للتنبؤ بالالتزامات المحددة في جداول التخفيضات الجمركية، كما أن أي تعديل في هذه الجداول، ينبغي أن تتم الموافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

5- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

تم إدخال هذا المبدأ عام 1966م، خاصة بعد أن اتفقت الأطراف المتعاقدة على تعديل أحكام الجات، في إطار جولة كنيدي، حيث أمكن إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية، وأصبح ساري المفعول في السابع والعشرون من شهر يونيو عام 1966م، وقد تضمّن هذا الجزء ثلاث مواد، هي المادة السادسة والثلاثين، والسابعة والثلاثين، والثامنة والثلاثين، وتصب جميع هذه المواد في تقدير أهمية واحترام وضعية الدول النامية، وضرورة تقديم المساعدات و الضغط على هذه الدول لتقديم تنازلات، مع إلغاء وتخفيض الضرائب على منتجات الدول النامية[3].

---

[1]. سعيد سويد النصيبي، **منظمة التجارة العالمية المبادئ والأهداف وشروط الانضمام**، بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، ط1، دبي، 2004، ص65.

[2]. André Dumas, **L'économie mondiale**, Boeck -Laecier , 3edition, 2006, p22.

[3]. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص156.

ثانيا– وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

لقد جاءت اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة لتؤكد على الوظائف التالية:[1]

– تكون المنظمة الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة والاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها، كما تعد الاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بالاتفاقية الواردة في الملاحق (1،2،3،4) جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وهي ملزمة لجميع الأعضاء الذين قبلوها فقط.

– تسهّل المنظمة تنفيذ وإدارة و إعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف؛

– توفر المنظمة منتدى للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية، وإطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المجلس الوزاري؛

– رفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية، وذلك لفتح أسواق العالم أمام تدفّق سلع الدول الصناعية الكبرى، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية الممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، التي تقوم بنهب ثروات الشعوب الفقيرة وتحويلها إلى الخارج[2]؛

– تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات[3]؛ وبذلك تعد المنظمة جهازا دائما للتفاوض يضم لجان تجتمع دوريا، على خلاف الجولات السابقة للجات التي كانت نتائجها عبارة عن اتفاقات مرحلية، وعلى هذا النحو فإنه:[4]

- ✓ يتعيّن على الأعضاء استكمال الأعمال التي لم يتم الانتهاء منها خلال جولة الأورغواي ومثال ذلك استمرار المفاوضات بشأن قطاعات خدمية معينة وكذلك توضيح القواعد المتعلقة بإجراءات الوقاية واستعمال الدعم في مجال التجارة في الخدمات.
- ✓ هناك عددا من اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة تتطلب مراجعة دورية، سواء الاتّفاق ككل أو بعض الأحكام الخاصة منه.
- ✓ هناك العديد من الاتفاقات تتضمن تعهدات ببدء مفاوضات جديدة بعد فترة معينة لتقييم النتائج المحققة.

---

[1]. عاطف السيد ، **الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص35.

[2]. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007 ص446.

[3]. مصطفى سلامة حسين، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، ط1، بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، دبي، 2004، ص471.

[4]. عادل عبد العزيز السيني، **سياسات التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص463.

الفرع الثاني: هيكل المنظمة العالمية للتجارة

يتشكل هيكل منظمة التجارة الدولية من عدد من الأجهزة وهي:

1- المؤتمر الوزاري: يمثل كافة الدول، سواء كان العضو دولة منفردة أو اتحاد جمركي، و يلتقي المجلس الوزاري مرتين على الأقل خلال سنتين و تتخذ فيه القرارات الكبرى الخاصة بالمنظمة، مثل دخول عضو جديد إلى المنظمة وتكون القرارات بالإجماع أو التصويت الأغلبية حسب نوع القرار[1].

أ-مؤتمر سنغافورة: تم عقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في الفترة من 9- 13 ديسمبر 1996، وقد طرحت ستة موضوعات أساسية وهي: التجارة واعتبارات البيئة، التجارة ومعايير العمل في التجارة ومعاملة الاستثمار، التجارة وسياسات المنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيل التجارة[2].

ب-مؤتمر جنيف: انعقد في الفترة من 18-20 ماي 1998م، وخرج بنتائج أهمها:

- مواصلة عمل تحرير التجارة وإيجاد مناخ استثماري ملائم وتحقيق أهداف المنظمة.
- التأكيد على أهمية التجارة الالكترونية وحاجة الدول النامية لها في تحقيق التنمية والعائد الاقتصادي والمالي.

ج-مؤتمر سياتل: انعقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999م، وشهد معارضة شديدة من طرف المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية والمجتمعات المناهضة للعولمة، وركّز على دراسة المناقصات الحكومية، التجارة الالكترونية، المعاملة التفضيلية للدول النامية، إضافة إلى النقاط التي سبق ذكرها في المؤتمرات السابقة[3].

د-مؤتمر الدوحة: انعقد المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة في الفترة من 9 إلى 2001/11/14م، ويعتبر أهم مؤتمرات المنظمة، حيث تم الاتفاق من خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (21 موضوعا) سُمّيت "أجندة الدوحة للتنمية"، وشُكّلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة، سُمّيت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (TNC)، وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى، كمعايير العمل، التجارة والبيئة، التجارة والاستثمار، خدمات الطاقة، تسهيل التجارة، التجارة والصحة، التجارة والتقنية، القواعد الاقتصادية[4].

ه-مؤتمر مونتيري (2002): انعقد بالمكسيك حول مسألة تمويل البرامج الاستثمارية في مجال التجارة الدولية، وقد صدر عن هذا المؤتمر "**إعلان مونتيري**"، الذي أكّد على ضرورة تقديم "مساعدة إضافية للتجارة" من قبل

---

[1]. نادية أمين محمد علي، **آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية**، ط1،بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، دبي ، 2004، ص158.

[2]. عادل عبد العزيز الستي، مرجع سابق،ص500.

[3]. عياش قويدر،إبراهيمي عبد الله، "**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص59.

[4]. إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة فيها**، نقلا عن موقع الانترنيت:www.dr-sand-a.com، [لوحظ يوم: 2013/3/22]

البلدان الغنية، وقد حظيت مسألة النفاذ الحر إلى أسواق السلع والخدمات بالاهتمام الأكبر في سياق مكافحة الفقر، بالإضافة إلى مسألة تقديم التسهيلات للبلدان النامية، وضرورة التجارة والتنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض، مع التأكيد على وضع الأولويات في إصلاح السياسة الداخلية و رفع القدرة التنافسية[1].

و–مؤتمر كانكون: انعقد في الفترة:11-14 سبتمبر 2003، وقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة كانكون المكسيكية، وقد جاء هذا المؤتمر لمتابعة ما تم تسطيره من خلال جولة الدوحة، بحيث تم مراجعة ما تم الالتزام به من خلال هذه الأخيرة، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الجوانب البيئية عند تطبيق الاتفاقات التجارية، خاصة في ما تعلّق بالإجراءات الحمائية التي تطبقها الدول المتقدمة لمنع ولوج سلع الدول النامية بداعي الموانع البيئية، وهذا من أجل تكريس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.[2]

ن–مؤتمر هونج كونج : انعقد في الفترة 15-18 ديسمبر 2005، وقد جاء ليؤكد على أهمية الانتهاء من تحديد تفصيلات المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية في أقرب وقت ممكن، مع عدم إلزامها بمستويات متكافئة في خفض التعريفات بما يتناسب مع الدول المتقدمة، و ذلك عند صياغة قواعد الخفض مع تكثيف الجهود للانتهاء من كافة قواعد المفاوضات قبل 2006/04/30، و مشروعات جداول تحرير منتجات الدول غير الزراعية قبل 2006/07/31، و كذلك التركيز على مزيد من تحرير لتجارة الخدمات، وما يُسجل على هذا المؤتمر، هو عدم نجاحه نتيجة إصرار الدول النامية على موقفها ومعارضتها لأي اقتراح أو اتفاق يتعارض مع مصالحها[3].

كما انعقد اجتماع وزاري مصغر في جنيف سنة 2009 وكان الهدف الرئيسي منه هو دفع عجلة المفاوضات، خاصة بعد إعلان باسكال لامي، المدير العام للمنظمة تجميد المفاوضات في 2007، نتيجة للخلافات الحادة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد تم إحراز تقدم كبير في مفاوضات هذا الاجتماع، ولكن اعتراض الدول النامية، خاصة الهند والصين، على آليات التنفيذ وحصص الإعفاءات المقدمة من الدول الكبرى فيما يتعلق بملف الزراعة أدى إلى فشلها في النهاية[4].

2– المجلس العام: ويتكون من ممثلين من كافة الدول، ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية و اللوائح الإجرائية الخاصة به وبعمل اللجان المختلفة، كما يتولى

---

[1]. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، 2010، ص ص.378-379.

[2]. سمير عبد العزيز، **منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية واقع– مشاكل– تحديات**، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص276 -279.

[3]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص53.

[4]. عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنظمة التجارة**– مقاربة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية– فرص وتحديات– اهتمامات الدول العربية"، بيروت، أيام 26-28 افريل 2004، ص4.

مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، و التي تضطلع بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية[1].

3- جهاز تسوية المنازعات: يضم جهاز تسوية المنازعات ممثلي الدول الأعضاء جميعهم وهو بمثابة جمعية عامة، وللجهاز ان يعين رئيسا له ويضع القواعد الخاصة بالإجراءات التي يتبعها. وعندما ينعقد المجلس لتسوية المنازعات فانه ينعقد بهذه الصفة ولا ينعقد بصفة المجلس العام وان كان يضم أعضاء المجلس العام كلهم، وهو يشمل الدول جميعهم وقراراته تصدر بالأغلبية[2]، وينظر في المسائل التالية:[3]

- التصدي لكافة المنازعات التجارية الدولية، ويستند الجهاز في عمله إلى الطابع الارتضائي، حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع لا بارتضاء الأطراف المعنية؛

- يقوم بدور مركزي في فض النزاعات، من حيث تشكيل فرق التحكيم و المستشارين واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات؛

- يعمل على توفير الحلول الايجابية لأي خلاف يرضي الأطراف؛

- الإشراف على تطبيق القواعد والاقتراحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات؛

- يعمل على التدرج في حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر الأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام للمنظمة.

4- آلية مواجهة السياسات التجارية: وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء، وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربعة أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نموا.

5-المجالس النوعية بالمنظمة: وهي مجلس لشؤون تجارة البضائع، ومجلس لشؤون تجارة الخدمات، ومجلس لشؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، وعضوية هذه المجالس التي تعقد عند الضرورة، مفتوحة أمام ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة[4].

يتولى مجلس التجارة في الخدمات الإشراف على تنفيذ اتفاق التجارة في الخدمات ومتابعة سير مفاوضات التجارة في الخدمات من خلال اجتماعات اللجان الفرعية ومجموعات العمل التابعة له، كما أنه مسئول عن مراجعة كل من استثناءات الدولة الأولى بالرعاية والملحق الخاص بخدمات النقل البحري ومذكرة التفاهم الخاصة بالمعدلات المحاسبية للاتصالات[5].

---

[1]. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص242.

[2]. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص130.

[3]. عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2002،ص ص:238،239 .

[4]. خالد محمد السواعي، مرجع سابق،ص 242.

[5].عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص467.

وفيما يلي عرض للجان الفرعية ومجموعة العمل الملحقة بمجلس التجارة في الخدمات واختصاصات كل منها:[1]

أ-لجنة التجارة في الخدمات المالية

تختص هذه اللجنة بالأتي:

- مناقشة كافة الموضوعات الفنية والتشريعات المتعلقة بقطاع الخدمات المالية.
- صياغة المقترحات ورفع التوصيات لمجلس التجارة في الخدمات.

ب-لجنة الالتزامات المحددة

تختص هذه اللجنة بالأتي:

- مناقشة الموضوعات الفنية المتعلقة بتصحيح أو تحسين جدولة الالتزامات المحددة.
- مراجعة الخطوط الإرشادية الخاصة بجدولة الالتزامات المحددة.
- مناقشة المقترحات الخاصة بتصنيف القطاعات الخدمية.

ج-مجموعة عمل القواعد التشريعية :

تختص هذه اللجنة بصياغة مقترحات حول الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمعايير الفنية ومتطلبات التراخيص والمؤهلات الخاصة بالقطاعات الخدمية.

د-مجموعة عمل قواعد الجاتس

تختص هذه اللجنة بالأتي:

- مناقشة كافة الموضوعات المتعلقة بكل من المشتريات الحكومية والدعم وآلية الوقاية الطارئة.
- صياغة المقترحات حول تعر يف الدعم وتبادل المعلومات الخاصة بالدعم بين الدول الأعضاء.
-صياغة مقترحات بشأن إيجاد آلية للوقاية الطارئة لحماية القطاعات الخدمية المختلفة وكيفية تطبيقها.

6- أمانة المنظمة: يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته، وذلك لمدة 4 سنوات. ويعين المدير العام نوابه (أربع نواب للمساعدة في الإشراف على العمل) وموظفي الأمانة،ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري[2].

7-فرق العمل الفنية وأهمها:[3]

- فريق عمل انضمام الدول (Accession Working Party).
- فريق عمل المؤسسات الحكومية (Working Party On State Trading Enterprise).

---

[1]. المنظمة العالمية للتجارة ، **قطاع الاتفاقات التجارية**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.tas.gov.eg. [لوحظ يوم: 2013/07/14]

[2] سعيد سويد النصيبي، مرجع سابق، ص73.

[3] حليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص57.

- فرق عمل أخر.

والشكل الموالي يبين الهيكل الإداري لمنظمة التجارة العالمية:

الشكل رقم: (05) هيكل منظمة التجارة العالمية:

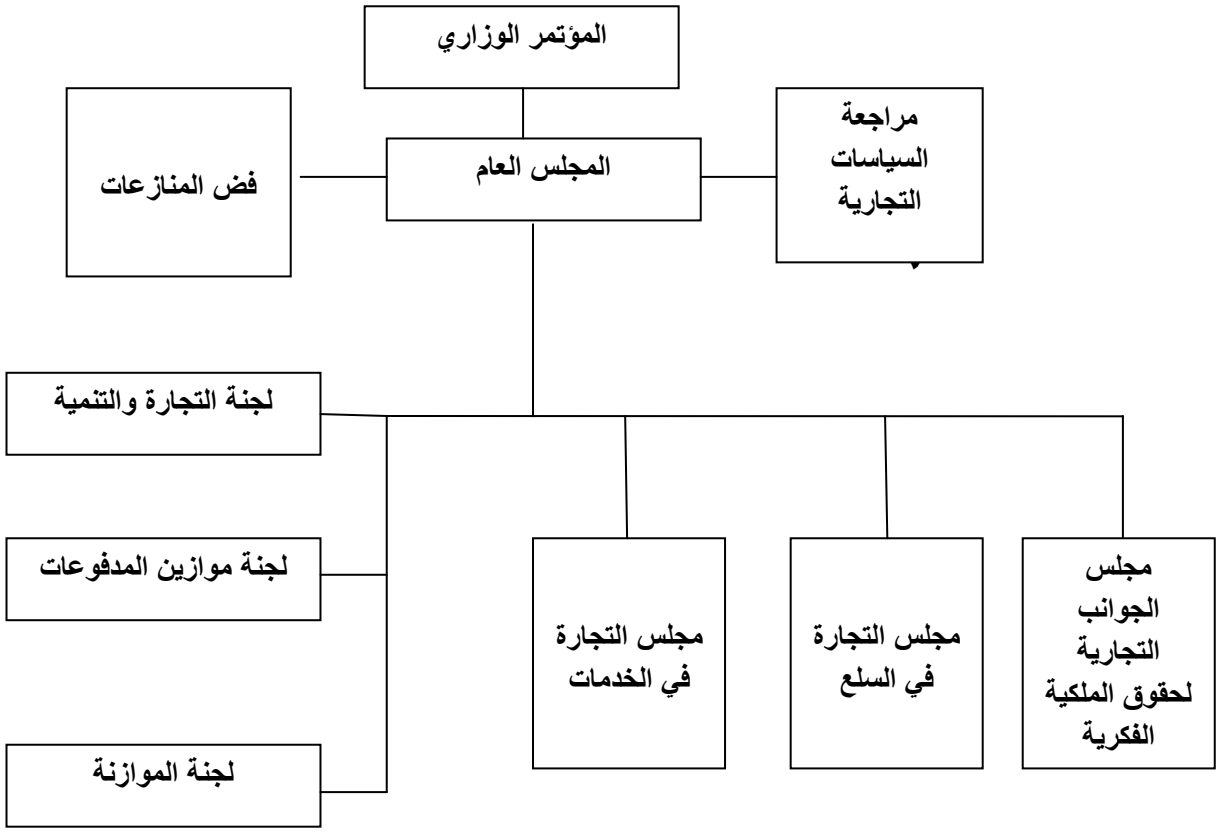

المرجع : سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين** ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 2006، ص330.

المطلب الثالث : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

على الرغم من أنّ موضوع التجارة الخارجية وآفاق تحريرها على المستوى الدولى قد تم التطرق إليها في الثلاثينيات من القرن الماضي، إلا أن موضوع التجارة في الخدمات بقي دون تجسيد بالرغم من تزايد الأهمية النسبية لهذا القطاع حتى انعقاد جولة الأورغواي، وتُعدّ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أول اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكاما للتعامل مع التجارة الدولية في الخدمات، وتهدف إلى إلغاء جميع القيود التي تفرضها الدول الأعضاء، والمشخصة في كافة القوانين والقرارت الإدارية.

الفرع الأول: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تنطوي الاتفاقية على مقدمة وستة أجزاء، يتضمن الأول منها نطاق الاتفاقية وتعريفها (مادة 1) وشمل الجزء الثاني الإطار العام والمبادئ العامة (المواد من 2 إلى 15) وهي مواد ملمة لكافة الأطراف التعاقدية، أما الجزء الثالث، فيتضمن الالتزامات والارتباطات المحددة للدول (المواد من 16 إلى 18)، والتي تقدمها الدول في جداول، وتتفاوض حولها في ضوء ظروف ومراحل التنمية التي تمر بها، وتناول الجزء الرابع من الاتفاقية موضوع التحرير التدريجي للخدمات (المواد من 19 إلى 21)، ثم يأتي الجزء الخامس (المواد من 22 إلى 26)، والجزء السادس (المواد من 27 إلى 29)، حيث يتناول الأمور التنظيمية والتعريفية، وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية[1].

أما هذه الملاحق فهي كالتالي:[2]

الملحق رقم 01: ويغطي حركة العمالة، ويتناول انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات حيث يسمح للأطراف بالتفاوض بغرض تبادل الالتزامات المحددة الخاصة بحركة الأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون الخدمات، ورفع القيود التي تعترض انتقالهم لأداء الخدمات بشكل مؤقت دون الإقامة الدائمة.

الملحق رقم 02: يتعلق بالخدمات المالية ويشمل بصفة خاصة خدمات التامين والنشاط المصرفي، حيث يتناول حقوق الأطراف في اتخاذ إجراءات وقائية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي.

الملحق رقم 03: ويختص بالاتصالات، ويقضي بمنح موردي الاتصالات الأجانب الحق في استخدام شبكة الاتصالات العامة وخدماتها دون التمييز بين المورد المحلي والأجنبي.

الملحق رقم 04:ويتعلق بالنقل الجوي حيث تستبعد الاتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير، كما تطبق أحكامه على الخدمات المعاونة.

الملحق رقم 05: وهو خاص بالنقل البحري ويشير إلى ما يتعلق بالمادة الثانية من الاتفاقية

---

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص128.

[2]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص96.

الملحق رقم 06: وهو يحدد الشروط التي يستثنى فيها العضو من الالتزامات المترتبة من المادة الثانية من الاتفاقية والخاصة بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية.

تحكم أنشطة التجارة في الخدمات مجموعة من المبادئ العامة، التي يستوجب احترامها من طرف الدول الأعضاء من أجل التطبيق الجيد لمضمون الاتفاقية، وتجنب النزاعات التي قد تحدث جراء الانزياح عنها، وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

1- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو بأن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استثنت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية، شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات (كما سبق ذكر ذلك)، ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة في الخدمات.

كما توجد هناك استثناءات فيما يخص تطبيق هذا المبدأ وهي نوعين:[2]

أ-الاستثناءات الواردة بقوائم جداول الالتزامات المحددة:

حرصت اتفاقية الجاتس على النص على هذه الاستثناءات في الفقرة الثانية من المادة الثانية، استجابة للتخوف الذي حدث في بعض الصناعات التابعة للدول المتقدمة، من أن يسمح هذا المبدأ أن تستفيد منه الصناعات المنافسة في البلدان التي تطبق سياسة تقييدية نسبية، بالتمتع بأسواقها المحمية، فضلا عن فرصة الدخول في الأسواق الأقل تقييدا، وذلك لا يحقق التكافؤ في الفرص.

كما ينبغي توافر شرطين للإعفاء من شرط الدولة الأكثر رعاية:

- أن يقدم طلب الإعفاء قبل أن يصبح البلد عضوا، أما بعد قبوله عضوا فيلزم للحصول على الإعفاء موافقة ثلاث أرباع الأعضاء؛

- ألا تزيد مدة الإعفاء الوارد بجداول الالتزامات المحددة للدولة عن 10 سنوات.

ب- الاستثناءات الواردة باتفاقية الجاتس: والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

---

[1]. عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات**، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص85.

[2]. عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص ص:146-147.

- ✓ **المشتريات الحكومية:** تقتضي اتفاقية الجاتس بعدم تطبيق ما نص عليه في معاملة الدولة الأكثر رعاية، والنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية على القوانين والأنظمة والشروط التي تحكم حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق إنشاء للأغراض الحكومية، وليس بهدف إعادة بيعها تجاريا أو استخدامها في توريد الخدمات للبيع التجاري، على أن تعقد مفاوضات متعددة الأطراف، بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات بموجب هذه الاتفاقية في غضون سنتين من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية[1].
- ✓ **التكامل بين أسواق العمل:** أجازت الاتفاقية للدول الأعضاء عقد اتفاق التكامل التام في مجال أسواق العمل، وذلك بشرطين أحدهما موضوعي والآخر شكلي، فأما الشرط الموضوعي فيتمثل في استثناء مواطني الدول المتعاقدة من الشروط الخاصة من الإقامة وتراخيص العمل، وأما الشرط الشكلي فيتمثل في ضرورة إخطار مجلس التجارة في الخدمات بهذا الاتفاق[2].

2- مبدأ التكامل الاقتصادي:

تتيح الاتفاقية للدول الأعضاء أن يصبحوا أطرافا في اتفاق يتعلق بالتكامل الاقتصادي أو بتحرير القطاعات الخدمية، ولكن بشرط أن يكون هذا الاتفاق مشتملا على عدد من القطاعات الخدمية الكبيرة من حيث العدد وحجم التجارة وأساليب تقديم الخدمات، مع استبعاد كافة أنواع التمييز من خلال التدابير التمييزية الموجودة بهذا الاتفاق، خلال فترة زمنية معقولة، مع حظر فرض أية تدابير تمييزية جديدة، ويستثنى من ذلك، التدابير المتعلقة بالقيود الخاصة بوقاية ميزان المدفوعات، والتحويلات، وتدابير الاستثناءات العامة والأمنية المنصوص عليها بالاتفاقية المسموح باتخاذها من قبل الدول الأعضاء[3].

ويشترط للاعتداد بهذا التكامل مجموعة من الشروط أهمها:[4]

– أن تكون اتفاقية التكامل ذات وزن قطاعي كبير، أي أن تغطي الاتفاقية عددا من القطاعات الاقتصادية ذات الوزن النسبي من حيث العدد ومن حيث حجم التجارة ومن حيث أساليب التوريد؛

– منح جميع الأعضاء الأطراف في التكامل معاملة مماثلة لتلك التي يمنحها أي عضو لرعاياها، بيد أنه هناك استثناءات من خلال المادة الخامسة فيما يخص التحويلات والمدفوعات الدولية، والقيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات، أو الاستثناءات العامة المنصوص عليها في المادة (14)؛

---

[1]. سمير محمد عبد العزيز،**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2006، ص330.

[2]. عبد الباسط وفاء، المرجع نفسه، ص149.

[3]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص181.

[4]. عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص153.

– ضرورة الإبلاغ عن سحب أو تعديل الالتزام، وينبغي على العضو إعطاء مهلة إخطار مسبق بذلك لا تقل عن 90 يوم، مع الالتزام بالترتيبات التعويضية الناتجة عن مضار هذا السحب والتعديل كما هي منصوص عليها في المادة (21).

3- الشفافية

أشارت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية، والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية. وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها، كما يجب أخطار مجلس الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية على أي قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين سارية المفعول[1]. كما يلتزم كل عضو بإنشاء نقاط استفسار (Inquiry Point). لتزويد الأعضاء الآخرين بكافة المعلومات خلال عامين من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مع إعطاء قدر من المرونة للدول النامية بالنسبة للفترة الزمنية، وتجنبا لإلحاق الضرر بالأعضاء كنتيجة للالتزام فقد قررت المادة 3 مكرر من الاتفاقية بأنه لا يلزم أي عضو بتقديم معلومات سرية يترتب عنها إلحاق الضرر بالمصالح التجارية للمشروعات العامة أو الخاصة[2].

4– زيادة مشاركة الدول النامية:

يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث يتضح أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية، من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة، التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء والمتعلقة بـــ:[3]

تهدف الاتفاقية إلى زيادة دور الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات من خلال دعم قدراتها في مجالات:

– التعرف على التقنيات من خلال أساليب تجارية؛

– تحسين سبل الاتصال بقنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛

– تحرير الوصول إلى الأسواق في مجال الخدمات ذات الأهمية للدول النامية.

وطبقا للمادة الرابعة تلتزم الدول المتقدمة بالآتي:[4]

---

[1]. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص120.

[2]. عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص284.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص132.

[4]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص106.

- إنشاء نقاط اتصال –خلال عامين من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية– يكون الغرض منها تسهيل ولوج مقدمي الخدمات المنتمين للدول النامية إلى المعلومات المرتبطة بتلك الأسواق في المجالات الفنية والتجارية المرتبطة بتقديم الخدمات وبالتسجيل والتأهيل والاعتراف بمقدمي الخدمات؛

– تسهيل مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية، من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بواسطة مختلف الأعضاء، من خلال تحرير عملية النفاذ إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

5– التحرير التدريجي:

إن ديباجة الاتفاقية تنصّ على نفس ما جاء بإعلان "بونتاديليس"، من أنّ عملية التحرير بشكل متدرج سوف يشجع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، بحيث أن المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان: "**التفاوض حول الالتزامات المحددة** Négociation Of Specific Commitments" ، تنظم عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير، من خلال دورات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ دخول اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أثار معاكسة على تجارة الخدمات، والتي قد تعوق كفاءة النفاذ إلى الأسواق، بما يحقق منافع متوازنة لجميع المشاركين في تلك المفاوضات[1].

6- الاعتراف بالمؤهلات:

نصت الاتفاقية على هذا الالتزام، لتقديم ضمانة حقيقة لمقدمي الخدمات الأجانب في أراضي الدول الأعضاء، حتى لا يصطدموا بشروط مرهقة تتعلق بالخبرة أو المؤهلات، والتي قد لا تتناسب مع ما حصلوا عليه في بلادهم.

ويُقصد بهذا الالتزام: أن تعترف الدولة العضو بكافة أنواع التعليم والخبرة المكتسبة والمؤهلات التي حصل عليها مقدم الخدمة الأجنبي (طالما أنها جديرة بالاعتراف بها وفق معايير دولية، ودون أن تفرض عليه شروط معينة، كأن تطلب نوع معين من التعليم أو الخبرة كشرط سابق لمنحه ترخيص مزاولة الخدمة، وإنما يجب عليها أن تكتفي بما حصل عليه من مؤهلات أو اكتسبه من خبرات في بلده الأصلي، وهذا يؤدي إلى تيسير تقديم الخدمات وإزالة كافة القيود التي تعرقله[2].

---

[1]. عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الاسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، 23-23 ربيع الثاني 1426هـ، الموافق ل31 ماي - 2 جوان 2005، ص7.

[2]. رانيا محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص187.

7- المدفوعات والتحويلات:

تلتزم الأطراف المتعاقدة بعدم فرض قيود على التحويلات الدولية بالعملات الحرة، دون تأخير لتمويل العمليات الجارية المتعلقة بالالتزامات المحددة للطرف المتعاقد، وذلك وفقا لأحكام المادة (11) من الاتفاقية. إلا أنه لظروف الدول النامية المتمثلة في تزايد أعباء الديون الخارجية والواردات، فقد أباحت المادة (12) من الاتفاقية للأطراف المتعاقدة التي تواجه مشاكل جسيمة في ميزان المدفوعات، أن تفرض قيود وقائية على التجارة الدولية في الخدمات[1].

8- الاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة للتجارة في الخدمات:

نظرا لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، يتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين لتقييد منافسة الأجانب، وحيث أن هذه الممارسات قد تتم أيضا بواسطة بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات ،مما يمنع من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين أو توابعهم أيضا عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية، فقد تعاملت المادتان 8 و9 من الاتفاقية بشكل صريح مع هذا النوع من الممارسات.

فقد نصت المادة الثامنة، على أنه على الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في احتكار السوق المحلي أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدول بالتحرير، ويرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات ،أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخص هذه العمليات[2].

9-الإجراءات الطارئة للوقاية في مجال الخدمات:

نتج عن الاتفاقية مادتين أولهما المادة (10) المتعلقة بالتدابير الخاصة بالوقاية، أما الثانية فهي المادة (15) الخاصة بموضوع الدعم في قطاع الخدمات، وبالنظر إلى عدم الوصول إلى اتفاق بشأنهما خلال جولة الأورغواي، فقد تم الاتفاق على عقد جولات متعددة الأطراف حول تدابير الوقاية، يبدأ العمل بها في تاريخ لا يتأخر عن ثلاث سنوات من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بالدعم فقد تم الاتفاق على إجراء مفاوضات في أنواع الدعم المقترحة، وتأثيراتها على التجارة الدولية في الخدمات، وكيفية اتخاذ إجراءات حول الرسوم التعويضية الملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة الدول النامية إلى المرونة في هذا المجال[3].

---

[1]. سامي أحمد مراد، مرجع سابق، ص55.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002، ص.117.

[3]. عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص 283-291.

10- مبدأ جواز فرض قيود لحماية ميزان المدفوعات:

أجازت اتفاقية الجاتس للدول الأعضاء فرض قيود على التجارة الخارجية لمواجهة الصعوبات التي قد تحدث في موازين مدفوعاتها، أو الصعوبات المالية الخارجية (مثل القيود التي تفرض على التحويلات والمدفوعات الدولية)، غير أن استخدام هذه القيود يتطلب الأخذ بعين لاعتبار بعض الشروط، والتي تنقسم إلى قسمين:[1]

✓ **الشروط الموضوعية:** تتمثل في:

- ألا تنطوي هذه الشروط على التمييز بين الدول الأعضاء؛
- ألا يكون الغرض منها حماية قطاع خدمي معين؛
- ألا تتعارض مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي؛
- ألا تسبب إضرارا بالمصالح التجارية والاقتصادية أو المالية لأي عضو آخر، متى كان بالإمكان تجنب هذا الضرر؛
- أن تكون وقتية، وأن تصفى بمجرد انتهاء الظرف الذي دعا إلى اتخاذها.

✓ **الشروط الشكلية:** تتمثل في:

- ضرورة إخطار مجلس التجارة في الخدمات، و بصورة فورية، بما يفرض من قيود؛
- ضرورة التشاور مع لجنة قيود ميزان المدفوعات، بغرض تقييم حالة ميزان مدفوعات العضو المعني والقيود المفروضة في هذا الشأن، ويجري التشاور اعتمادا على بحث عناصر أساسية معينة (طبيعة الصعوبات المالية الخارجية أو تلك المتعلقة بميزان المدفوعات ومداها، توصيات صندوق النقد الدولي بصدد ميزان مدفوعات العضو ووضعه المالي الخارجي، الأحوال الاقتصادية والتجارية الخارجية للعضو، ومدى اتفاق القيود المستخدمة مع الشروط الموضوعية، وعلى الأخص شرط التصفية التدريجية ، والقيود البديلة التي يمكنها مواجهة ذات الصعوبات)؛

الفرع الثاني: الالتزامات في مجال تقديم الخدمات:

تنصّ اتفاقية GATS على أن تقوم كل حكومة من الدول الأعضاء بالتقدم ببرنامج للالتزامات، والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، ويجب أن يحتوي هذا البرنامج على أمرين:[2]

أولا- التزامات عامة على المستوى الأفقي (Horizontal): تغطي كافة القطاعات والأنشطة الواردة في الجدول، ومنه على سبيل المثال القيود المفروضة على دخول الاستثمارات الأجنبية في شراء شركات الخدمات العقارية أو ما شابه ذلك.

[1].عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص157-158.

[2]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص 111.

ثانيا– الالتزامات في قطاع محدد: و التي تطبق بالتحديد على خدمة أو نشاط محدد، وعلاوة على ذلك تحتفظ الدولة العضو بإمكانية تقديم لوائح استثنائية بالنسبة لتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بقصد استثناء بعض القطاعات أو النشاطات الحساسة[1].

والجدير بالذكر أنّه لابد من مراعاة مبدأين أساسين هما:

1–النفاذ إلى الأسواق : لم تحدد اتفاقية الجاتس بدقة ما المقصود بالنفاذ إلى الأسواق، ولكنها قررت في المادة 1/16 على كل عضو أن يُعلن أولا جداوله ويحدد كل عضو القطاعات التي ينفذ في حقها مبدأ النفاذ إلى الأسواق حيث إن الهدف منها هو إزالة أو تخفيف القيود التي تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء[2]. وبصفة عامة تحظر المادة (16) من الاتفاقية فرض ستة أنواع من القيود:[3]

– تقييد عدد موردي الخدمة الأجانب، سواء كان القيد في صورة حصص كمية أو منح حق احتكار أو امتياز وحيد لتقديم الخدمة لموردين محددين؛

– وضع حد أقصى لمجموع العمليات الخدمية أو إجمالي ناتجها في صورة عددية على شكل حصص.

– تقييد عدد الأشخاص الطبيعيين الأجانب الذين يجوز استخدامهم في قطاع معين؛

–اشتراط شكل قانوني معين. أو نوع معين من المشروعات التي يسمح لمورد الخدمة أن يقدمها من خلاله كاشتراط أن تكون هناك فروع للقيام بالعمل المصرفي مثلا؛

– وضع قيود خاصة برأس المال الأجنبي للمشروع، مثل وضع حد أقصى للمساهمة الأجنبية في رأسمال المشروع، أو وضع حد أقصى للقيمة الكلية للاستثمار الأجنبي لكل شركة على حدة أو لجميع الشركات الاجنبية.

2– المعاملة الوطنية: ينطبق مبدأ المعاملة الوطنية على الإجراءات والقيود التي تضعها الحكومات المعنية على المشتغلين بالخدمات في السوق المحلي، ويختص هذا البند بتمكين غير المقيمين ، من تقديم الخدمات على ذات الأسس التي تنطبق على المقيمين. وطبقا للتعريف الوارد في إعلان **1976**، فإن المعاملة الوطنية تعني تطبيق القوانين والنظم والقواعد واللوائح السائدة، بما يتماشى مع القانون الدولي، وبما لا يقل عما هو متاح للمؤسسات المحلية[4].

---

[1]. حسين الفحل، مرجع سابق، ص 126.

[2]. مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص202.

[3]. محمد محمد علي إبراهيم، الجات **– الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**– الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص:116،117.

[4]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص109.

الجدول رقم (02):نموذج لجدول الالتزامات المحددة

التزامات	واسطة التوريد	شروط وقيود بصدد دخول السوق	شروط وتحفظات بشان المعاملة الوطنية
التزامات أفقية (لكافة القطاعات)	توريد عبر الحدود	((لا يوجد))	مثل: لا يوجد بخلاف التدابير الضريبية التي ينتج عنها فروق في المعاملة بالنسبة لخدمات البحوث والتطوير
	استهلاك في الخارج	((لا يوجد))	مثل: " غير مثبت" بالنسبة للدعم والحوافز الضريبية والخصم الضريبي.
	وجود تجاري (استثمار أجنبي مباشر)	مثل: الحد الأقصى لحقوق الملكية الأجنبية بنسبة 49	مثل: " غير مثبت" بالنسبة للدعم يلزم بموجب القانون "س" الحصول على الموافقة بصدد نسب حقوق الملكية التي تزيد عن 25، والاستثمارات الجديدة التي تزيد عن "ص" مليون
	دخول مؤقت للأشخاص طبيعيين	مثل: غير مثبت باستثناء ما يلي: التنقلات داخل الشركة للمسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين. والموظفين المتخصصين مع مراعاة اختبار الاحتياجات الاقتصادية بالنسبة للإقامة التي تزيد عن سنة واحدة. وبائعي الخدمات (موظفي المبيعات) حتى ثلاثة أشهر	مثل:" غير مثبت" فيما عدا فئات الأشخاص الطبيعيين المشار إليهم في خانة دخول السوق
التزام محدد مثل: خدمات هندسية معيارية	توريد عبر الحدود	مثل " الوجود التجاري لازم"	مثل " غير مثبت"
	استهلاك في الخارج	" لا يوجد"	مثل: " لا يوجد"
	وجود تجاري(استثمار أجنبي مباشر)	مثل:" يجب أن يحتفظ الموظفون المحليون بنسبة 25 من وظائف الإدارة العليا	مثل:" غير مثبت"
	دخول مؤقت لأشخاص طبيعيين	مثل:" غير مثبت" كما ذكر في خانة "الالتزامات الأفقية"	مثل:" غير مثبت" إلا كما ذكر في خانة الالتزامات الأفقية"

المصدر: محمد محمد علي إبراهيم، الجات – **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**– الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص119.

الفرع الثالث: تصنيف الخدمات حسب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

أصدرت الأمانة العامة للجات في عام 1991م، مذكرة تضمنت تصنيف للقطاعات الخدمية، عرفت بأنها قائمة التصنيف القطاعي للخدمات GNS/W/120 نتجت عن مشاورات مع البلدان الأعضاء. وحددت هذه القائمة القطاعات والقطاعات الفرعية ذات الصلة بنظم الخدمات الوطنية، كي يتسنى التعهد بالالتزامات محددة اتجاه هذه النظم، و التفاوض عليها[1]. و يتضمن هذا التصنيف اثنتا عشر قطاعا رئيسيا ويتفرع عنها قطاعات فرعية لتبلغ 160 قطاع وهذه القطاعات هي:[2]

1- خدمات الأعمال: وتشمل الخدمات المتخصصة مثل الخدمات القانونية و المحاسبية و الضريبية و الهندسية و الصحة و البرية....الخ ، و خدمات الحسابات الآلية و ما يرتبط بها مثل خدمات التركيب و خدمات تنفيذ البرامج و قواعد البيانات و معالجتها و خدمات البحوث و التطوير في العلوم الطبيعية و الاجتماعية و الإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى، والخدمات العقارية وخدمات الإيجار والتأجير (السفن، الطائرات و غيرها، الآلات والمعدات...الخ، وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان والتسويق والاستثمارات الإدارية والعلمية والفنية والتحاليل، وتلك المتصلة بالزراعة والصيد والتعدين والتصنيع والطاقة والصيانة والتصوير والطباعة والنشر.

2-خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية المتصلة بها:

ويدرج ضمنها خدمات البناء والأعمال المدنية، وكافة الحرف والأعمال الهندسية المرتبطة بعمليات الإنشاء والبناء، ويمكن لهذه الخدمات أن تتبلور في شكل مكاتب هندسية، أو مكاتب المقاولات والتي تستمر فقط في حياة المشروع ويمكن تقديمها من خلال النوع الأول من أساليب تقديم الخدمات (تقديم الخدمات عبر الحدود) وأبرز مثال على ذلك التجارة الإلكترونية وتستثنى من ذلك خدمات التشييد التي تقوم بها الحكومات.

3- خدمات التوزيع:

تضم خدمات الوكالة بالعمولة، وتجارة الجملة وخدمات التخليص الجمركي، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المتصلة بهذه الخدمات، وتلعب التجارة الإلكترونية دورا مهما في تقديم خدمات التوزيع من خلال المنافسة بين شركات ومراكز التوزيع العالمية عبر عمليات البيع الإلكتروني، وتبعا لخاصية هذه الخدمات، فإن تقديمها يكون من خلال الأسلوبين (تقديم الخدمات عبر الحدود والتواجد التجاري).

[1]. **دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات**، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد 86، الأمم المتحدة، نيورك، 2002، ص10.

[2]. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص148-155.

4- خدمات تعليمية:

تحوي غالبية أنواع التعليم من الإعدادي إلى غاية التعليم الجامعي والدراسات العليا، وأي خدمات تعليمية أخرى متصلة بها، وبالنظر إلى سيطرة الحكومات على هذا النوع من الخدمات، وما يرافقه من ضعف في التأهيل والكفاءة، يأتي دور المنظمات والمعاهدات الدولية في البرامج والمساعدات المالية للدول النامية، كما تلزم الاتفاقية الدول بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية لمقدمي هذه الخدمات.

5- الخدمات البيئية:

هي الخدمات التنظيمية التي تقدم للمحافظة على رونق البيئة، وذلك من خلال الاهتمام بخدمات الصحة النباتية والصرف الصحي، والتقليل من الضوضاء ونقاء أجواء البيئة من التأثيرات المختلفة، لاستخدام الطاقة والمصادر الصناعية لها، والعمل على استخدام المصادر الطبيعية كلما أمكن بدلا من المصادر الصناعية، وإن كانت الاتفاقية تهدف إلى العمل على إزالة كافة الحواجز التي تعيق هذه الخدمات، إلا أنه يلاحظ **أنّ** الدول وقوانينها البيئية تقصرها على حكومتها، فتجعلها حاجزا على تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، ومع ذلك تحث الاتفاقية الدول الأعضاء، على تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات البيئية، وذلك من أجل الاستفادة من التقدم التكنولوجي في هذا المجال.

6- الخدمات المالية:

تشمل خدمات التأمين على الحياة (التأمين على الحياة، التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث...الخ) خدمات إعادة التأمين و رد التأمين، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة والخدمات المصرفية والمالية مثل: قبول الودائع و الإقراض، التأجير التمويلي، خدمات الدفع وتحويل الأموال والضمانات والالتزامات، والإيجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء في البورصة، أو في سوق الأوراق المالية غير المسجلة و ما يتصل بذلك، المشاركة في إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها بما فيها أعمال الضمان والاستثمار الجماعية، وإدارة صناديق المعاشات وخدمات ودائع الكفالة والأمانة، خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية، الخدمات الاستشارية المالية، وغيرها من الخدمات المساعدة.

7- الخدمات الصحية و الاجتماعية:

وأهمها خدمات الطبية المقدمة في المستشفيات وما يرتبط بها من خدمات أخرى، كالتمريض والرعاية الشخصية في مختلف التخصصات الطبية، وكانت هذه الخدمات تقع على عاتق الحكومات، إلا أنّه مع تزايد عدد السكان غير المتناسب مع عدد الأطباء، استدعى الأمر إدراج هذه الخدمات ضمن الاتفاقية العامة، ويلاحظ أن تقديم هذه الخدمات يكون بالأساليب الأربعة المنصوص عليها.

8-خدمات السياحة والأسفار:

وأهمها الخدمات الفندقية والمطاعم والتموين المرتبط بها، وخدمات وكالات السفر والسياحة وخدمات الإرشاد السياحي، والخدمات المقدمة من طرف وكالات وشركات السفر، وخاصة مع توسع استعمال شبكات الانترنيت، وتقدم هذه الخدمات عن طريق الأسلوب الثالث (التواجد التجاري)، مما يجعلها عرضة للحواجز القانونية المتعلقة بقواعد تأسيس الشركات وفروعها والإشراف عليها.

9- الخدمات الرياضية والثقافية والترويحية:

وأهمها الخدمات الرياضية وما يرتبط بها، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها وسائل الإعلام والترفيه والمكاتب والمتاحف، والخدمات المتعلقة بوسائل الترفيه من التلفزة والسينما وأفلام الفيديو، وزاد انتشار هذه الخدمات مع التقدم المسجل في مجال الاتصالات والانترنيت والبث المباشر لكافة محطات الدول.

كما يمكن أن يتم إضافة خدمات أخرى لم تدرج ضمن هذا التقسيم، حسب البند الثاني عشر على اعتبار أن المفاوضات بين الدول الأعضاء لم تشمل كافة الخدمات، وأن بعض المفاوضات لم تصل إلى اتفاق نهائي، أو ملحق يبين قواعد تحرير بعض القطاعات.

10- خدمات النقل: يشمل بند النقل على معظم الخدمات التي يقدمها مقيمون إلى غير مقيمين والعكس، والتي كانت مدرجة صمن بند الشحن وخدمات النقل الأخرى في الطبعة الرابعة من دليل ميزان المدفوعات الذي أعده صندوق النقد الدولي، غير أن الطبعة الخامسة من هذا الدليل، تدرج بند تأمين الشحن مع خدمات التأمين بدلا من النقل، ويشمل بند النقل، على نقل السلع والركاب بجميع وسائل النقل والخدمات الأخرى التوزيعية والمساعدة، بما في ذلك تأجير معدات النقل مع أطقم التشغيل.

11- خدمات الاتصال:

يشتمل بند خدمات الاتصالات على المعاملات في مجال الاتصالات بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل هذه الخدمات مجالات الخدمات البريدية، ونقل وتوزيع المراسلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية (نقل المعلومات الصوتية وغير المرئية)، وغير ذلك من المعلومات بوسائل متنوعة، وما يرتبط بذلك من خدمات الصيانة التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين أو يتلقونها منهم[1].

وحسب هذه الاتفاقية يبقى القطاع الثاني عشر ليشمل باقي القطاعات الغير متضمنة في هذا التصنيف.

[1]. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، مرجع سابق، ص103.

الخلاصة

إن الاختلاف الجوهري في تحرير تجارة الخدمات عنه في تحرير التجارة في السلع يعود بالأساس إلى تلك الخصائص التي تميز الخدمة في حد ذاتها، إذ أن انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى للحصول على بعض الخدمات النوعية، أو تواجد بعض المؤسسات المتخصصة في إقليم بلد آخر لتقديم الخدمات، لا يتضمن المشاكل المتعلقة بالتعريفات جمركية، وإنما تظهر القيود على هذا المستوى من خلال القوانين و القرارات و الإجراءات التي تتخذها الدول اتجاه بعضها، ولقد كانت هذه القيود من أهم اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة والذي تجسد في التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، التي سعت إلى معالجتها من خلال إلى إزالتها أو تخفيضها على الأقل، و بالتالي فقد جاءت هذه الاتفاقية لتكون كأحد دعائم النظام التجاري متعدد الأطراف.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة وأثار تحرير تجارة الخدمات عليها في الدول النامية

تمهيد

اختلفت سياسات الدول ما بين الانفتاح والتقييد للتجارة الخارجية، حيث عمدت مختلف الدول المتقدمة إلى تحريرها، فيما تباينت سياسات الدول النامية ما بين مؤيد ومعارض لها.وإذا كان بالإمكان الوقوف على الآثار المختلفة التي تنشا من تحرير تجارة السلع، والتي تؤثر على الجوانب المختلفة المحيطة بمفهوم التنمية المستدامة؛ وان كانت نتائج الدراسات قد تباينت باختلاف الفكر و الايدولوجيا، خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه هناك تجانس في الرأي إذا تعلق الأمر بالبيئة، حتى بات الأمر يتعلق بوضع بعض المقاييس أو معايير، والتي أصبحت تسمى بمعايير الايزو التي تنعت بعض السلع بأنها صديقة للبيئة، وإذا كان هذا الحال بالنسبة إلى السلع، فانه يختلف بالنسبة إلى الخدمات التي تختلف في خصائصها عن السلع بوصفها أشياء غير منظورة، وغير ملموسة مما يضعها موضع الجدول خاصة في آثارها المحتملة على البيئة أو في الآثار الأخرى (الاقتصادية والاجتماعية) المحتملة من توريدها سواء في الإطار الإقليمي لها أو في إطار متعدد الأطراف، وخاصة عند الحديث عن الدول النامية التي تعتبر في معظمها أسواق استيراد للمنتجات الخدمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة، ونتاج انعكاس ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية للبلدان المستضيفة، ومدى تأثير ذلك في دعم المجهودات لتحقيق التنمية المستدامة .

وانطلاقا مما سبق سوف يتم في هذا الفصل تناول النقاط التالية:

1- ماهية التنمية المستدامة.

2- واقع تجارة الخدمات في الدول النامية

3- الدول النامية بين تحرير تجارة الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

مع نهاية السبعينات كان الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع هو الشغل الشاغل لواضعي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تم تجاهل الدور الذي تلعبه البيئة من اجل ضمان استمرارية هذا النمو، وسجلت السنوات اللاحقة أهم المنعرجات التي ساهمت في التحول نحو الاهتمام أكثر بموضوع البيئة والتنمية.

الفرع الأول: الأصول الفكرية والنظرية للتنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة، بل جاء كنتيجة لمجموعة من التراكمات، وكأي نظرية أو مفهوم فان التنمية المستدامة لها نصيب مما سجله الزمن من تطور لمفهومها عبر المراحل المتتابعة.

اولا-الأصول الفكرية للتنمية المستدامة

لعل أول تاريخ لمح لبروز فكرة التنمية المستدامة يرجع بنا إلى سنة 1968 وإنشاء نادي روما، الذي ضم مجموعة من العلماء و المفكرين الاقتصاديين والذي دعا إلى ضرورة وضع حدود النمو في الدول المتقدمة، لتتابع الأحداث فيما بعد لتجسيد هذه الفكرة، وجاءت تطوراتها كما يلي:[1]

– سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري، وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل أهم نتائجه انه سوف يحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان " حدود النمو " والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، سوء التغذية، تدهور البيئة. حيث بينت هذه الدراسة اثر هذه المتغيرات على كوكب الأرض.

– من 05 إلى 16 جويلية 1972 انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة ربط المشاكل الاقتصادية بالبيئة والتركيز على التنمية في الدول النامية من تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

---

[1]. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،أيام 7-8 أفريل2008، ص ص:36-37.

-سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريرا عن حالة البيئة العالمية بالاعتماد على وثائق علمية وبيانات إحصائية، والذي أشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية هي في طريق الانقراض، وان الأنشطة البشرية أفرزت عام 1981 حوالي 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، 68 مليون طن من أكسيد النتروجين، 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

-أكتوبر 1982 إقرار الميثاق العالمي للبيئة والذي كان الهدف منه هو تقويم وتوجيه أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة وضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند المصادقة على الخطط التنموية.

-27 افريل 1987 اللجنة الدولية للبيئة تقدم تقريرا بعنوان " مصيرنا المشترك" والذي يسمى كذلك بتقرير برانتلند. حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة.

ثانيا– تعريف التنمية المستدامة

تشير التنمية المستدامة لغويا إلى المحافظة و تعزيز التنمية خلال الزمن، في بداية التسعينات من القرن العشرين اقترح أكثر من 70 تعريف للتنمية المستدامة وتعتبر هذه التعاريف مهمة لكونها القاعدة التي يمكن من خلالها تجسيد فكرة التنمية المستدامة على ارض الواقع، وفيما يلي ابرز التعاريف للتنمية المستدامة.

- عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في عام1981 أي قبل أن يبزغ اسم التنمية المستدامة بصفته الرسمية على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"[1].
- تعرف التنمية المستدامة على أنها: السياسة المثالية، التي سوف تبحث في تعزيز معدل نمو مقبول في الدخول الحقيقية للأفراد دون تخفيض مخزون رأسمال الوطني أو مخزون رأسمال الطبيعي القابل للاستعمال[2].
- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة"،حسب تعريف هذه اللجنة عام 1987 هي: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[3].
- كما تعرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988بانها:" إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) حتى

1. رعد سامي عبد الرزاق التميمي،**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، دار دجلة، الأردن ،2008 ،ص 51.

2. jennifer A.Elliot,**An Introduction to Sustainable Development** , Routlege ,London , 2006 ,p9.

3. Anthony Rosa, karen Delchetl , Mérylle Aubrun- **giude pratique du développment durable**- AFNOR,Saint denis ,2005 ,p 1

لا تحدث تدهورا في البيئة، وتكون ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[1].

ثالثا– مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:[2]

1– استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وهذا راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة، وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب،فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

2– المشاركة الشعبية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

-الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض؛

-إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية؛

-الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون؛

-تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط؛

كما حدد البنك الدولي عشر مبادئ أخرى تقوم عليهم فكرة التنمية المستدامة وهي:[3]

---

[1]. نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.lahaonline.com [لوحظ يوم: 2012/11/07]

[2]. عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط ، **التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار الصفا، عمان ،الأردن،2007، ص ص: 30-31.

[3]. خبابة عبد الله ، **التنمية المستدامة: المبادئ والتنفيذ من ريو دیجانیرو الى مؤتمر بالي 2007** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أيام7-8 أفريل 2008، ص: 72-73.

-تحديد الأولويات بعناية من اجل التركيز على النقاط الأكثر أهمية؛

-الاستفادة من كل دولار بتفادي المشاريع ذات التكاليف المرتفعة خاصة بالنسبة للدول النامية التي لا يمكنها تحمل ذلك والعمل على إيجاد الطرق الأقل تكلفة لمواجهة المشاكل البيئية؛

-اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛

-استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا؛

-الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛

-العمل مع القطاع الخاص؛

-الإشراك الكامل للمواطنين؛

- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا.

الفرع الثاني :أبعاد التنمية المستدامة

بالرغم ممن تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية (اقتصادي، اجتماعي، بيئي)، بالإضافة إلى البعد السياسي والثقافي، وهذا الأخير يمكن إدماجه في البعد السياسي.

اولا– البعد الاقتصادي:

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما بحيث كان ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها انعكاس فقط للنمو الاقتصادي ومن ثمة التركيز على قياسها بالاعتماد على مجموعة من المقاييس يأتي على رأسها ما يسمى بالناتج الوطني الإجمالي (PNB) أو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) أو بحساب معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد، وقد ساد هذا التفكير فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أما خلال فترة السبعينيات، فقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار " **إعادة التوزيع من النمو** " ولقد أصبح شعارا شائعا وعاما[1].

ثانيا– البعد الاجتماعي:

إن الإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية المستدامة، والذي يؤثر بطريقة مباشرة على الموارد الطبيعية وكيفية استهلاكها، مع الدعوة للعدالة والمساواة وتوزيع الموارد والإمكانيات والفرص المتاحة .بمختلف أشكالها على المحتاجين والمستحقين، وبالتالي إعطاء معدلات معقولة ومناسبة لاستمرارية واستدامة العلاقات .بمنظورها الاجتماعي، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية.

[1]. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2009، ص52.

هناك مجموعة من الركائز التي تسمح بتجسيد التنمية البشرية على ارض الواقع، وذلك من خلال العمل على تحقيق بعض الحاجات المرتبطة بالعنصر البشري، ولعل أهمها:[1]

1-المشاركة الشعبية: وهي من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة عن طريق إشراك الناس في التخطيط وصنع القرارات من جهة ثم المساهمة في تنفيذها من جهة أخرى.

2-ضمان الحاجات الأساسية: من تعليم، رعاية صحية، وفرص عمل ملائمة لكل فئات المجتمع.

3-تحقيق العدالة الاجتماعية: بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.

4-ضبط السكان: نظرا للتفاوت الكبير بين مستويات التنمية وتزايد عدد السكان خاصة في البلدان النامية أين يسود الاكتظاظ والفقر والتخلف.

ثالثا- البعد البيئي:

أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم مدى تقدم الدول، وتتمثل أهم أهداف التي تجسد البعد البيئي في:[2]

- منع التلوث والحد منه؛
- رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين استغلالها؛
-الحفاظ على سلامة الأنظمة الايكولوجية؛
-الحفاظ على التنوع البيولوجي؛
-الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي، ومن بين القضايا المثيرة للاهتمام في الوقت الراهن نجد مشكل التلوث، التصحر، التغيرات المناخية العالمية.

رابعا-البعد السياسي للتنمية المستدامة:

يؤدي البعد السياسي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وكبح الفساد، حيث تعد التنمية المستدامة مشروعا للسلام اعتبارها قاعدة الحوار بين الدول، حيث يرى العديد من المفكرين أن استدامة التنمية الفعلية تكمن في التقسيم

---

[1]. ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7-8 أفريل 2008،ص 383.

[2]. مسعود صديقي ، محمد مسعودي ، **الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة ضمن االملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7-8 أفريل 2008، ص 532.

الدولي للثروة وهو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية بين الدول الفقيرة والغنية، فالعوامل الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الثروة في العالم بأجياله المتلاحقة[1].

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (06) :أبعاد التنمية المستدامة

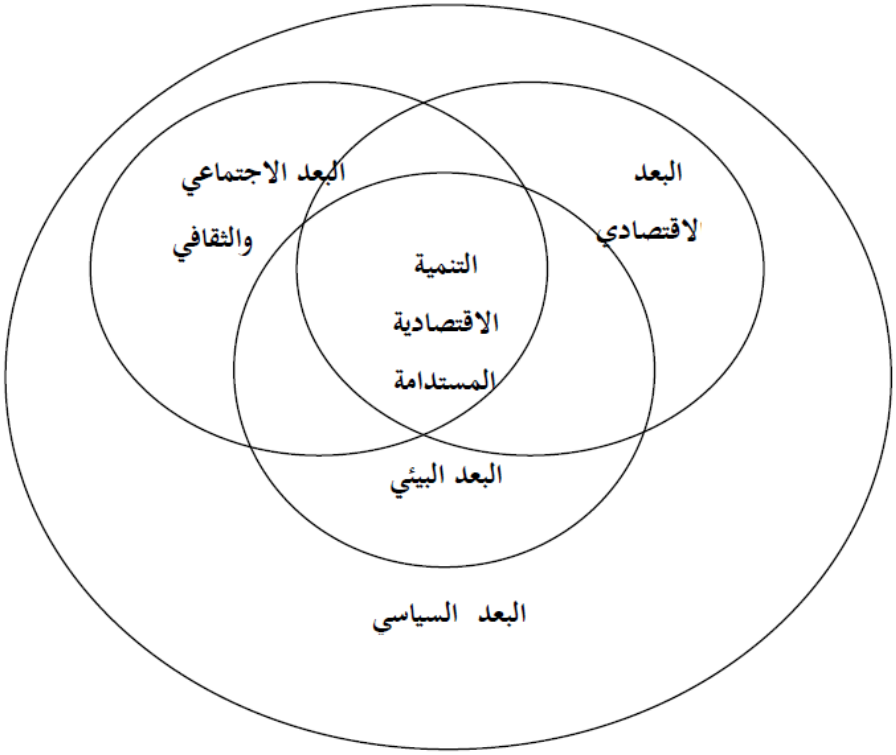

المصدر :الصالح صالحي ، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، الجزء الأول ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 07-08 افريل2008، ص872.

[1]. بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 9.

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد الأساسية : البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

وعموما فان كلمة مؤشر تعني شيء قابل للقياس أي بالإمكان أن يحجز أو يسجل أي حركيات (ديناميكية) أو أي وضعيات يمكن أن تحديد قيمتها كميا، كما انه يجب أن يقوم على أسس علمية بحيث تعكس الشفافية من خلاله[1].

وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى ثلاث فئات رئيسية اقتصادية حسب نموذج DPSIR، وهي:[2]

1- مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط؛

2- مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والجو؛

3- مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة؛

وتضم هذه الأنواع الثلاثة من المؤشرات مجموعات فرعية مقسمة إلى: مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات بيئية، مؤشرات مؤسسية.

الفرع الأول:المؤشرات الاقتصادية

وهي مؤشرات تقيم وضع الدولة من خلال المعطيات الرقمية وتبين مواضع القوة والضعف في اقتصاد معين ومن ثم تقييم حالة التنمية الاقتصادية:[3]

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما بحيث يعكس نوعية الحياة.

2- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي تكوين رأسمال في سنة ما مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي، ويساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1]. Jean- paul maréchal et béatrice quinolte ,**Le Developpement Durable**,presses universitaire de rennes, France,2005,p166.

[2]. سمر خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3-4 ديسمبر، 2012،ص 03.

[3]. علي عبد الله احمد، **واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 10، 2007، ص 297-299.

3- مؤشر الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: هو الدين العام الداخلي الإجمالي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا المؤشر قوة في قياس الاستدامة المالية، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون

4- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: يقيس مؤشر رصيـــد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمـــل الديون ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

5- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو ير د بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

الفرع الثاني:المؤشرات الاجتماعية

ظهر مفهوم الفقر البشري عام 1997 في التقرير العالمي للتنمية البشرية، ويعرف على انه "ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية مثل فرصة العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين" وبالتالي فالهدف منه هو قياس تخلف دولة ما في جوانب ثلاث هي :[1]

1- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.

2-التمدرس وتلقي المعارف : وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال ، وذلك اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

3-إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع: وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، وذلك بالاعتماد على حساب مؤشرين أساسيين:(نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ;نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية).

بالإضافة إلى مؤشرات أخرى:[2]

4-معدل البطالة: ويعكس هذا المؤشر عدد الأفراد الذين هم في سن العمل والقادرين عليه و لم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية في بلد ما .

---

[1].يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **مؤشرات التنمية البشرية-المفهوم، الأساسيات، الحساب** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09-10 مارس 2004، ص 42.

[2]. مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، **دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة** ، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net [لوحظ يوم :2012/11/03]

5-معدل الأمية بين البالغين: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

6-معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل النمو السكاني.

7-عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان: عدد الجرائم المسجلة سنويا من قبل الأجهزة الأمنية مضروبا في مئة الف ومقسوما على السكان خلال منتصف السنة، ويعكس هذا المؤشر الحالة الأمنية بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

الفرع الثالث:المؤشرات البيئية

ترتبط هذه المؤشرات ارتباطا وثيقا بحالة البيئة ومن أهم هذه المؤشرات:[1]

1-الغلاف الجوي: ويشمل هذا المؤشر :التغير المناخي، تدهور طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

2-الأراضي: ويشمل هذا المؤشر:مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة دائما، استخدام المبيدات والأسمدة، مساحة الغابات، التصحر، المستوطنات الحضرية.

3-البحار والمحيطات: ويشمل: مجموع السكان في المناطق الساحلية، قيمة الصيد السنوي للأسماك.

4- المياه العذبة: ويشمل هذا المؤشر حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة، نسبة الاستنزاف والتلوث.

5- التنوع الحيوي: نسبة المحميات الطبيعية.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية:

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، تتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي احكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:[2]

1- تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة: يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشان السلامة، والتصديق على الاتفاقية الإطارية بشان تبدل المناخ، وبروتوكول كيوتو المنبثق عن هذه الاتفاقية.

---

[1].سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع التركيز على الادارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، 2006، ص 28.

[2].حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7-8 أفريل 2008، ص ص.115-116.

2- البحث والتطوير: يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، يتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

3- الاستخدام التقني: الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال على سبيل المثال إحصاء عدد أجهزة الراديو أو التلفاز أو الانترنيت وكذلك الهاتف النقال لكل ألف شخص.

ويمكن جمع هذه المؤشرات وتوزعيها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع المؤشرات حسب نموذجDPSIR

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات ، نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة ، رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ،	الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة، نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	مؤشر الفقر البشري، السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، السكان الذين لا سبيل لهم للوصول إلى المياه المأمونة، السكان الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الانتفاع بالخدمات الصحية ، السكان الذين لا تتوافر لديهم إمكانية التمتع بالمرافق الصحية ، نسبة السكان في المناطق الحضرية	
المؤشرات البيئية	الموارد المتجددة / السكان ، استخدام الاحتياطات المتجددة ، استخدام الأسمدة	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وأراضي المحاصيل الدائمة ، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر، تضرر مساحات الغابات	
المؤشرات المؤسسية		عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة،عدد الصحف لكل 1000 نسمة، عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة ، عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة ، عدد مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة	البحث على الإنفاق والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ، عدد العلماء والباحثين والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا**، الامم المتحدة، نيويورك، 2001، ص10.

المطلب الثالث:الإطار العام للعلاقة بين تحرير تجارة الخدمات والنمو والبيئة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تجسيد الأبعاد المختلفة لها على ارض الواقع. إن النمو المطرد و المتسارع لتجارة الخدمات على المستوى العالمي وشغلها لحيز متميز في المبادلات التجارية الدولية، جعل من الضرورة بمكان البحث عن حقيقة علاقة بين هذه الأخيرة والتنمية المستدامة، بالنظر إلى التشابك الذي يميز العلاقة بين التجارة الخارجية على العموم والتنمية المستدامة من جهة، والطابع الخاص لتجارة الخدمات على اعتبارها احد مكونات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

الفرع الأول: العلاقة بين النمو وتحرير تجارة الخدمات

تعرضت الكثير من الدراسات المسحية للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية. فقد أشار فشر(Fisher) إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقاً من خلال إنتاجه محلياً) والتأثير الإيجابي على النمو، بعد الحرب العالمية الثانية. وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات، على النمو. ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي، من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة، والبنك الدولي فيما بعد. والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو. حيث أوضحت هذه الدراسات، من وجهة نظر فيشر والجهات المعنية، أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل. وفي هذا المجال، فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة[1].

إن نظرية النمو تشير إلى عدم وجود دور خاص للنشاطات الخدمية، مع وضع استثناءات للخدمات المالية، في هذا الصدد نذكر العمل الهام الذي قام به (Goldsmith) الذي ركز على دور الخدمات المالية في توجيه صناديق الاستثمار إلى أكثر المشاريع المنتجة، والذي يؤدي إلى تحسين نمو المدخلات و المداخيل.

وفي عمل لاحق، تم إثبات أن الخدمات المالية يمكن أن تؤثر على النمو من خلال تحسين تراكمات رأس المال و الابتكارات التكنولوجية، في هذا السياق (Levine 1997) وقف عند خمس وظائف رئيسية التي تقوم بتأديتها الأنظمة المالية في تخفيض تكلفة الصفقات وتطوير تخصيص المصادر الحقيقية من خلال: تحسين تخصيص الموارد الحقيقية، تسهيل تسويق المخاطر، تخصيص رأس المال لاستخدامات منتجة، تعبئة الادخار من خلال استخدام الأدوات المالية المبتكرة، تسهيل تداول السلع والخدمات[2].

في دراسة قام بها كل من : ماتو ، راثيندران ، سوبرامانيان (Mattoo,Rathindran,Subramanian) 2006، وجدوا أن الدول التي قامت بالتحرير الجزئي للقطاعين: المالي، وقطاع الاتصالات تشهد نمو بنسبة1%

[1]. احمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص7.

[2] Bernard hoekman,Aaditya,Mattoo,**Services trade and Growth**,Policy Research Working Paper ,4461,World Bank, New york,2008.p2

من نظيرتها التي لم تقم بعملية التحرير، كما أن التحرير الكامل للقطاعين (المالي والاتصالات) قد ترافق بمعدل نمو يقدر ب 5% أعلى من الدول الأخرى[1].

الفرع الثاني:العلاقة بين تحرير تجارة الخدمات والبيئة

إن البيئة هي المكان الذي يحوي جميع النشاطات البشرية بما في ذلك المعاملات والعلاقات التجارية، وبالتالي فهناك تأثير متبادل بينهما.

أولا– تأثير تحرير تجارة الخدمات على البيئة

هناك تشابك في العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة، فلا شك أن تحرير التجارة الخارجية قد يؤدي إلى تزايد النمو الاقتصادي، كما وان استخدام تكنولوجيات متطورة قد يؤثر سلبياً على البيئة ويزيد مشاكلها؛ ولكن وهناك من يذهب إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، فالسياسات التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية تهدف في الوقت نفسه إلى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة، من خلال ارتفاع معدلات إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدلات التوظيف[2]؛ أما فيما يخص الخدمات فهناك افتراض من طرف المناصرين لسياسات الجاتس (GATS) بان نمو التجارة في الخدمات سوف يكون في صالح البيئة، من خلال الاستفادة من تبادل التكنولوجيا ،تسارع الابتكارات، الحصول على قدر كبير من الشفافية، إمكانية التكهن بالمستقبل، وعلى هذا السياق، إن عملية تحرير الخدمات البيئية التي غالبا يطلق عليها اسم :" Win-Win Situation " أين تكون الفوائد الاقتصادية من التحرير التجاري معتبرة، و في نفس الوقت تكون أهداف التنمية المستدامة محققة، في حين أن المعارضين يرون أن الخدمات الأساسية في بعض القطاعات (النقل، الطاقة، الخدمات السياحية) هي بمثابة مدمر للبيئة، أكثر منها ملائمة وخدمة للبيئة[3].

ثانيا–تأثير التشريعات البيئية على تجارة الخدمات

ليس للتشريعات والمعايير البيئية التأثير نفسه على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة، كما يتفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو. فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية للتشريعات البيئية، لاسيما وأن هذه تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جداً. كما أن هذه الدول قلقة إزاء المعايير البيئية الجديدة التي تشكل حاجزاً أمام التصنيع والتصدير في قطاعات هامة لها. وقد تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية حول هذا الموضوع حيث ركزت الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تأثر إنتاج وصادرات الصناعات المصدرة للتلوث باختلاف التشريعات البيئية للدول ،

---

[1]. Bernard hoekman,Aaditya Mattoo,op.cit.p,15.

[2].اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة**، الأمم المتحدة، نيورك، 2003، ص8.

[3].Markus Knigge, Caroline Nuffort, Report on Trade, Environment and trade in services, European Commission,2005,p5.

وكذا مدى انتهاج بعض الدول استراتيجيات لتشريعات بيئية تهدف لإضفاء ميزات تنافسية لصناعتها الوطنية على حساب الصناعات المنافسة في الدول الأخرى؛ أما الدول النامية فتتمثل مخاوفها في الآثار السلبية للتشريعات البيئية الدولية على تنافسية قطاع الصادرات فيها، وإمكانية الاستخدام الحمائي للتشريعات البيئية في الدول المتقدمة[1].

المبحث الثاني:واقع تجارة الخدمات في الدول النامية

تلعب الدول النامية دورا لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه الدول المتقدمة في تنشيط التجارة الخارجية، باعتبارها المصدر الأساسي للسلع الأولية، وذلك كما جاء في التقسيم الدولي للعمل. وقد سجلت الدول النامية مساهمة معتبرة في التجارة الخارجية. ولكن التطورات التي شهدتها الساحة العالمية في جميع المجالات، وبالأخص التوجه الجديد نحو التجارة والاستثمار في القطاعات الخدمية، هذا الوضع استدعى هذه الدول للدخول في غمار هذه المنافسة، بحيث أصبحت الهند والصين تحتل مراتب ريادية من حيث صادراتها في الخدمات التجارية فيما تبقى باقي الدول المشكلة للاقتصاديات النامية في مراتب متدنية وهذا ما ستحاول عرضه في هذا المبحث .

المطلب الأول: هيكل تجارة الخدمات في الدول النامية

يتشكل هيكل التجارة الخارجية من الصادرات والواردات، وتلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في دفع عجلة التنمية، باعتبارها مؤشر أساسي للأداء الاقتصادي لأي دولة، بما في ذلك درجة النمو الاقتصادي، وفي مقابل الصادرات والواردات السلعية هناك الصادرات والواردات الخدمية التي تكون ميزان الخدمات الذي يعتبر احد مكونات ميزان المدفوعات، وهذا الأخير هو الذي يعكس مدى تبعية الاقتصاد المحلي على العموم .

الفرع الأول: الصادرات والواردات الخدمية

أولا- الصادرات الخدمية:

تقدم الصادرات فرصة لكثير من الدول النامية لتحسين وضعية تجارتها الخارجية، لأنها تؤثر مباشرة في التنافسية والنمو وبطريقة غير مباشرة في معدلات النمو والفقر، والتشغيل والاستهلاك، والأكثر من ذلك فان نمو الصادرات الخدمية قد يساهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات والذي تعاني منه الكثير من الدول النامية ، أخيرا فان زيادة نسبة الصادرات الخدمية يسمح للدول النامية في تنويع استراتيجيات التنمية والذهاب بعيدا من الاعتماد على الزراعة والموارد الطبيعية فقط في عملية النمو.

إن المعطيات الخاصة بتجارة الخدمات يتم أخذها من الإحصائيات الخاصة بالمعاملات (الصفقات) الدولية في الخدمات المتضمنة في موازين المدفوعات الخاصة بالدول (BOP)، وهذا الأخير يتضمن خاصيتين، الأولى أن

[1]. مصطفى بوبكر، **البيئة والتجارة والتنافسية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 49 ،الكويت، 2006، ص 2.

هذه الإحصائيات لا تغطي إلا ثلاث أنواع من أنماط توريد الخدمات الأربع وهي: العرض عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، والحضور التجاري للأشخاص الطبيعيين.

أما فيما يخص الشكل الرابع وهو الحضور التجاري فيتم تغطيته بواسطة إحصائيات (FATS) والمتوفرة فقط بالنسبة للدول المتقدمة، أما الثانية فهي إحصائيات خاصة بميزان المدفوعات، فهي تشير إلى الخدمات التجارية الذي تم تعريفها حسب الإصدار الخامس لصندوق النقد الدولي " دليل ميزان المدفوعات" على أنها جميع الخدمات الغير واردة ضمن الخدمات الحكومية[1].

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الخدماتية خلال الفترة: 1980-2011.(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة / البلد	1980	1990	2000	2005	2008	2009	2010	2011
اقتصاديات النامية	73389	150390	350998	629352	1036588	940483	1137766	1265634
الاقتصاديات في مرحلة انتقالية	9812	16685	24260	57469	113276	94616	103089	120970
الاقتصاديات المتقدمة	312459	663161	1146422	1876591	2764877	2451524	2594134	2856655

Source: Unictad **,Handbook of Statistics 2012,** United Nations,New York and Geneva**,** p 274

الجدول السابق يبين أن حصة الأسد في الصادرات الخدمية هي بحوزة الدول المتقدمة حيث تمثل أكثر من ضعف مساهمة الدول النامية في التجارة الخارجية المتعلقة بالخدمات بقيمة تقدر ب 2856655 مليون دولار سنة 2011 في حين كانت مساهمة الدول النامية تقدر ب 1265634 مليون دولار، ومن خلال معطيات الجدول يتبين أن الصادرات شهدت تطورا مستمرا من سنة 1980 حتى سنة 2008 أين عرفت تراجعا بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي لتعاود الارتفاع بعد سنة 2009 فقد شهدت أدنى المستويات ثم لتعاود الارتفاع بعد ذلك تماشيا مع الطلب المتزايد.

ثانيا– الواردات الخدمية

تلعب الواردات الخدمية دورا لا يقل أهمية عن سابقتها الصادرات الخدمية ، بحيث أنها تسمح بانتقال وتدفق رؤوس الأموال والمعرفة إلى الدول المستوردة، وكنتيجة لذلك فهي تساهم في زيادة الإنتاجية والتنافسية في جميع القطاعات التي يشتملها الاقتصاد .

[1] .Marta soprana, **service export and developing countri**es :competitiveness , chalanges according to mode of supply ,world trade institute,mile11thesis, Switzerland, september2011,p23.

تعتبر الدول المتقدمة المستورد الرئيسي للخدمات التجارية في العشريتين الأخيرتين، ففي العشرية الأخيرة فان ارتفاع قيمة الواردات الخدمية قد ساهم بالدرجة الأولى في نمو دول نامية كالصين ،والهند على غرار بعض الدول المتقدمة كإرلندا وسنغافورة [1].

الجدول رقم (05): تطور الواردات الخدماتية خلال الفترة: 1980-2011. (مليون دولار أمريكي)

السنة / نوع الاقتصاديات	1980	1990	2000	2005	2008	2009	2010	2011
اقتصاديات متطورة	295977	653401	1072391	1698546	2441103	2172052	2262655	2453784
اقتصاديات في مرحلة انتقالية	12415	30580	28388	68469	131310	107272	123709	145957
الاقتصاديات النامية	139580	193761	415182	700428	1186860	1087216	1298742	1482159

Source: Unictad, **Handbook of Statistics 2012,** United Nations, New York and Geneva. p 275.

من خلال الجدول يتبين أن هناك تطور في حجم المعاملات الدولية " الواردات الخدمية"، وتبقى دائما الدول المتقدمة في المراتب المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية ، كما يمكن تسجيل تأثر كذلك الواردات الخدمية بالأزمة المالية لسنة 2008 وبالتالي سجلت انخفاض سنة 2009.

الشكل رقم (07): تطور المبادلات الخدماتية في الدول النامية خلال الفترة :2008-2011.

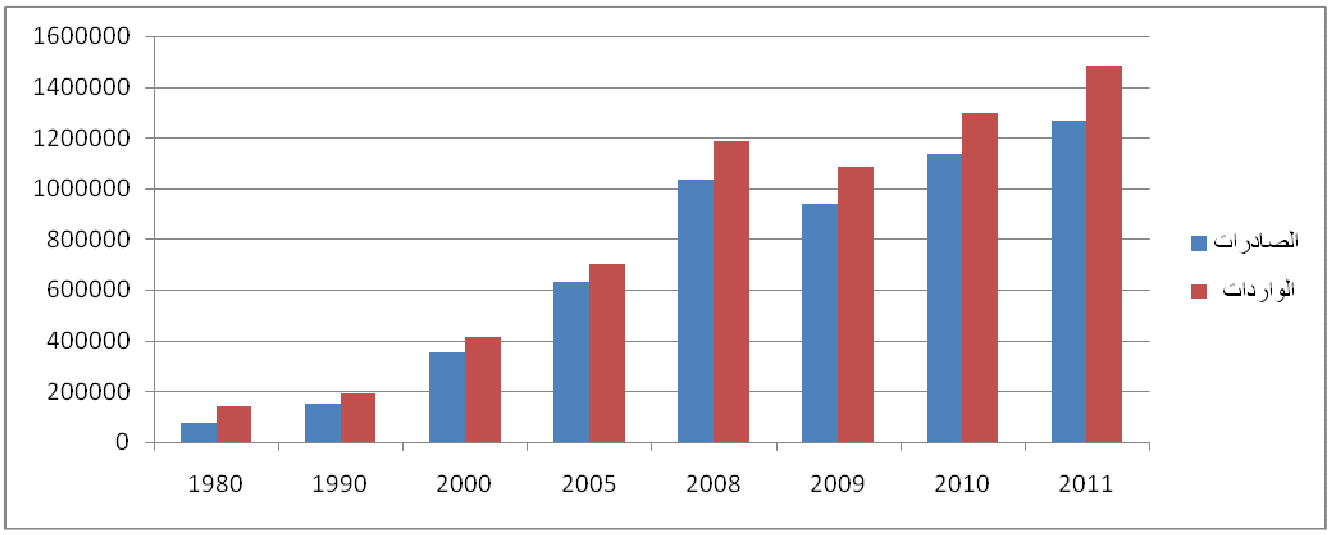

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

[1]. Marta soprana,op.cit ,p26.

يتضح من الشكل البياني أن الصادرات والواردات الخدمية في الدول النامية قد تطورت خلال الفترة الزمنية :2011-1980 بقيم كبيرة و لم يحدث التراجع إلا خلال سنة 2009 كنتيجة للأزمة المالية لسنة 2008، كما أن قيمة الواردات تبقى دائما تتعدى قيمة الصادرات، مما أدى إلى تسجيل عجزا مستمرا لميزان الخدمات للدول النامية، مع تباين في قيمة العجز حسب الأقاليم، وهذا ما يعكسه الشكل التالي:

الشكل رقم (08) :وضعية ميزان الخدمات في المجموعات الاقتصادية العالمية خلال الفترة: 1990 و2011

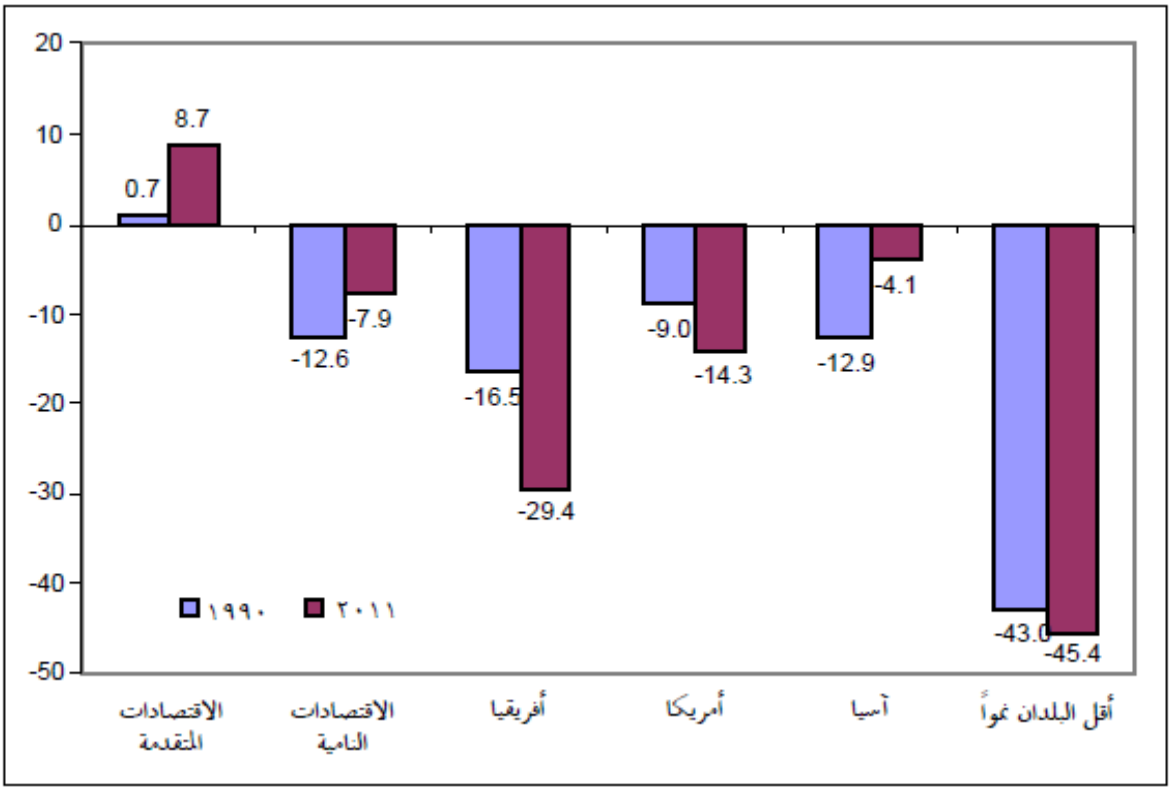

المصدر:الاونكتاد، **تاثير تجارة في العالم والحد من الفقر**،مجلس التجارة والتنمية،الامم المتحدة، جنيف،2013،ص13.

يبين الشكل رقم (**08**) معظم الدول النامية بحيث قدر هذا العجز في إجمالي الاقتصاديات النامية ب (– 7.9) خلال سنة 2011 مقابل(–12.6) سنة 1990، أي أن هناك تحسنا خلال فترة الدراسة، وتأتي الدول الإفريقية في مقدمة الدول النامية من حيث العجز بـــ (–29.4) سنة 2011 مقابل (–16.4) سنة 1990، وبالتالي فهذا التحسن بالنسبة للاقتصاديات النامية يعود بصفة عامة إلى الاقتصاديات الأسيوية.

أما بالنسبة إلى البلدان الأقل نموا والتي سجلت تحسنا في الميزان التجاري (تحقيق فوائض في الميزان التجاري حيث بلغت صادرات السلع في عام 2011 حوالي 204.8 مليار دولار)، بحيث انخفضت نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي من 6.1 % سنة 2010 إلى 7.5% سنة 2011[1].

أما معدلات النمو حسب القطاعات الخدمية فهي الأخرى تختلف حسب الدول وبدرجات متفاوتة وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06): تطور الخدمات التجارية حسب الأصناف وحسب الأقاليم في الدول النامية (%)

المنطقة	العالم	جنوب ووسط أمريكا	إفريقيا	الشرق الأوسط
الخدمات التجارية				
2010-2005	8	10	9	/
2010	10	15	12	11
2011	11	13	10	10
خدمات النقل				
2010-2005	7	9	9	9
2010	16	19	19	19
2011	9	15	5	19
خدمات الأسفار				
2010-2005	6	7	8	15
2010	9	11	10	25
2011	12	7	-4	9
خدمات تجارية أخرى				
2010-2005	10	15	11	/
2010	9	17	9	-9
2011	11	17	3	4

Source: OMC, **statistiques du commerce international 2012**, Geneva, p146.

من خلال تحليل معطيات الجدول يتبين أن دول جنوب ووسط أمريكا هي التي تشهد نموا معتبرا في حصتها من الخدمات التجارية خلال سنة 2011 بمعدل نمو يقدر ب13%، في حين تأتي دول الشرق الأوسط في المراتب الأولى في خدمات النقل بمعدل 19% وخدمات الأسفار بمعدل نمو يقدر ب 9 %، أما فيما يخص الخدمات التجارية الأخرى فالصدارة تبقى بحوزة دول جنوب ووسط أمريكا أما الدول الإفريقية فتبقى تشهد نمو متباطئ مما يدل على ضعف أداء القطاعات الاقتصادية داخل هذا الأقاليم.

[1] .الاونكتاد، **تقرير البلدان الاقل نموا 2012، تسخير التحولات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الانتاجية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص5.

وبفضل الاستعانة بمصادر خارجية في توفير خدمات الأعمال التجارية، التي غالبًا ما تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قفزت حصة صادرات البلدان النامية الآسيوية من خدمات الحواسيب والمعلومات من مجموع الصادرات العالمية من هذه الخدمات من 15 % في عام 2000 إلى27 % في عام 2009، وساعد ذلك على ارتفاع حضتها من الخدمات العالمية من 16.9% في عام 2000 إلى 23.9 % سنة 2010[1].

الفرع الثاني: الاستثمار الخدمي في الدول النامية

من خلال العقود الثلاثة الماضية، تحول هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو الخدمات. ففي أوائل السبعينات من القرن الماضي، شكل قطاع الخدمات فقط ربع مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛ وفي عام 1990 وصل هذا النصيب إلى اقل من النصف؛ وبحلول عام 2002، ازدادت النسبة إلى نحو 60% أو ما يقدر بـ 4 ترليون دولار. وخلال الفترة نفسها، هبط نصيب القطاع الأولي في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من 9% إلى 6%، وهبط نصيب الصناعة التحويلية بمعدل اكبر، وذلك من 42% إلى 34%[2].

الشكل رقم (09): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة: 2003-2012

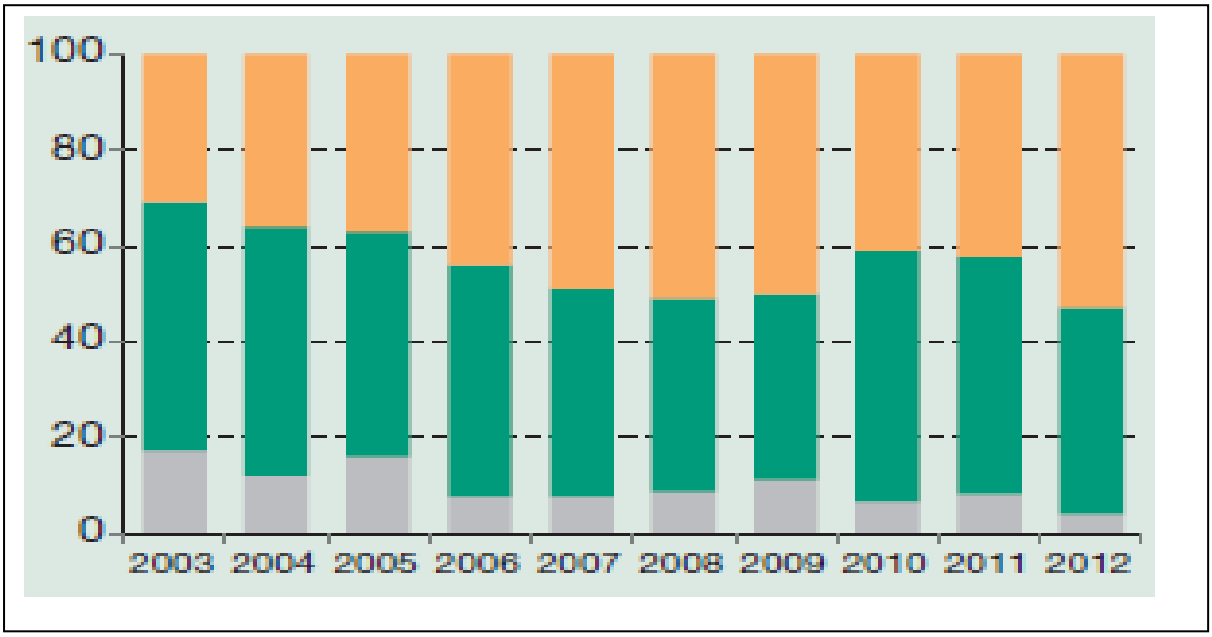

Source : UNICTAD,**World Investment Report 2013, Global value chains : Investment and trade for development**, United Nations, New York and Geneva, 2013, p9.

[1]. الاونكتاد، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، الأمم المتحدة، جنيف، 2012، ص 10.

[2]. الاونكتاد، **اتفاقات الاستثمار الدولية في الخدمات**، الأمم المتحدة، نيورك وجنيف، 2005، ص5.

من خلال الشكل يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات خلال الفترة 2003-2012، يحتل اكبر نسبة مقارنة بقطاعي الصناعة، والزراعة، واكبر تراجع كان فقط سنة 2008 و 2009 كنتيجة للازمة المالية.

منذ التسعينات بدا الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات للبلدان النامية ينمو بشكل ملحوظ. فقفز نصيبها من مجموع الصادر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات على مستوى العالمي من1 % سنة 1990 الى10% في سنة 2002، بمعدل أسرع من القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الاستثمارات الخدمية الواردة، وحسب إحصائيات سنة 2003، فقد شكلت الدول المتقدمة ما يمثل72 % من الرصيد الوارد من الاستثمارات، وشكلت الدول النامية ما نسبته 25%، وحققت بلدان أوربا الوسطى والشرقية باقي النسبة[1].وتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية حسب الأقاليم يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع الاستثمارات الخدماتية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة 2008-2012

(الوحدة:مليار دولار أمريكي)

السنة	2008		2009		2010		2011		2012	
اتجاه الاستثمار	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد
الاقتصاديات المتقدمة	1600	1026	828	613	1030	696	1183	820	909	561
الاقتصاديات النامية	334	668	273	530	413	637	422	735	426	703
افريقيا	10	58	6	52	9	44	5	48	14	50
شرق وجنوب شرق اسيا	176	246	177	210	254	313	271	343	275	326
جنوب اسيا	22	57	17	42	16	28	13	44	9	34
غرب اسيا	38	94	18	72	13	59	26	49	24	47
امريكا اللاتينية والكرايبب	98	211	56	150	119	190	105	249	103	244
اقتصاديات في مرحلة انتقالية	61	121	48	73	62	75	73	96	55	87

Source : UNICTAD,**World Investment Report 2013**, United Nations, New York and Geneva.p213-216.

من خلال تحليل معطيات الجدول يتبين أن حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات ضئيلة جدا مقارنة بالدول المتقدمة، سواء من جانب الاستثمارات الصادرة أو الواردة، كما أن الأرقام، تثبت أن الدول النامية هي دول مستقبلة للاستثمارات، أما فيما يخص التباين فيما بين الدول النامية، فالمعطيات الرقمية ترجح الاقتصاديات الأسوية في المقدمة، متبوعة باقتصاديات أمريكا اللاتينية والكرايبي، وأخيرا الاقتصاديات الإفريقية، و يمكن تفسير هذا التباين في توزيع الاستثمارات حسب هذه الأقاليم إلى درجة الانفتاح والجاذبية للاستثمارات الأجنبية التي تميز بعض الاقاليم الاقتصادية عن غيرها، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض ما

[1]. الاونكتاد، **اتفاقات الاستثمار الدولية في الخدمات**، مرجع سابق، ص6.

يميز مناخ الاستثمار في بعض الأقاليم بحيث :[1]

1- تتميز الأقاليم الاسوية، بما في ذلك إقليم جنوب آسيا، بتقييد الملكية الأجنبية بالنسبة للقطاع الأولي (القطاع الزراعي). ففي الهند كمثال عن هذه الاقتصاديات، الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغابات غير مسموح بها تماما؛ في حين القيود في قطاع الخدمات تبقى قليلة جدا. بينما العكس في اقتصاديات شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ،فتتميز بقيود اكبر على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، مع استثناء تونس في هذا الشأن. أما القطاع الزراعي فيبقى دون قيود على المشاركة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

2- يتطلب تأسيس فروع الشركات في الأقاليم الاسيوية (جنوب آسيا) في المتوسط 39 يوم، في حين تبلغ هذه المدة في أقاليم شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مرتين اكبر من المدة اللازمة لإنشاء شركة محلية، بحيث تبلغ في المتوسط 42 يوم، وتعتبر مصر أولى الدول العربية في تسهيل عملية التأسيس بـــ 8 أيام فقط؛

3- تسمح الحكومات في معظم الدول الاسيوية بما في ذلك جنوب آسيا للشركات الأجنبية، في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، باستغلال واستعمال الأراضي وكرائها دون قيود، مع استثناء أفغانستان، في حين أن معظم دول شمال إفريقيا والشرق الوسط تمنع تملك العقارات للمستثمر الأجنبي.

المطلب الثاني: تجارة الخدمات في الدول العربية

تلعب الدول العربية دورا مهما في التجارة العالمية على اعتبار أن معظم الدول العربية هي دول نفطية أو مصدرة للمواد الأولية، وفي سبيل دعم اقتصادياتها على شاكلة باقي الدول النامية والاندماج في الاقتصاد العالمي فقد توجهت معظم الدول العربية للاهتمام بهذا القطاع تبعا للمشاكل التي أصبحت محيطة بأسعار المواد الأولية من خلال التذبذبات المستمرة والمشاكل التي عانت منها خلال فترة الثمانينات بانهيار أسعار البترول إلى اقل من 20 دولار للبرميل، وما تسبب ذلك في دخول الكثير من الدول العربية في صراعات ومشاكل داخلية والتي أثبتت هشاشة الأنظمة الاقتصادية العربية .

الفرع الأول: أهمية قطاع الخدمات في الدول العربية:

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية، حيث يشكل قيمة إضافية معتبرة في الناتج الداخلي الخام، كما يشغل حيزا مميزا في نسبة اليد العاملة من مجموع القطاعات الاقتصادية، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول التالي:

[1] ".**Investing Cross Borders 2010**", World Bank Group, Washington, D.C. 2010,p:16,17.

الجدول رقم (08): تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة :2008-2012 (%)

السنة / القطاع	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	36.0	45.6	42.6	38.0	غير متوفرة
الصناعة	42.3	40.6	44.8	49.7	غير متوفرة
الزراعة	5.2	6.7	6.2	5.6	غير متوفرة

المصدر: التقارير السنوية

- التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، ص26
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، ص24.

من خلال الجدول رقم (08)، يتبين أن قطاع الصناعة هو الذي يحتل الريادة من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني الإجمالي، بحيث احتل قطاع الصناعات الإستخراجية في عام 2011 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في اثني عشر دولة عربية، بحيث ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بما يفوق 50% من الناتج في ست دول عربية بنسب تراوحت بين 70% في ليبيا و 64.9% في العراق و 62.1 % في الكويت و % 57.7 في قطر و 53.2 % في السعودية و 51.2 % في عمان .و حاز قطاع الزراعة على المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان بنسبة41.1 %34% على التوالي .واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى بنسب 31.2 % و 16.8% في لبنان وجيبوتي، وقطاع الخدمات الحكومية في الأردن بنسبة 20% والمغرب 17.8% والصناعات التحويلية بنسبة 16.7% و15.7 % في تونس ومصر[1].

الفرع الثاني : تحرير قطاع الخدمات في الدول العربية

هناك مجموعة من المبررات لتحرير تجارة الخدمات في الدول العربية، وهي:[2]

- إن بعض الخدمات الإنشاءات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي في ضوء غياب قواعد أو مواصفات عالمية تحكمها (بالمقارنة على سبيل المثال، بقطاع الاتصالات أو الخدمات المالية)، وغالباً ما تكون هذه القطاعات خاضعة للعديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة لها .ويمكن تحرير مثل هذه القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية .وهناك بعض الخدمات المهنية التي

[1]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، ص 27.

[2]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، صندوق النقد العربي، ص ص.217،218 .

يمكن تحريرها من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص ممارسة المهن؛

- إن التحرير على المستوى الإقليمي العربي يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية .فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي(مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء)، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أن يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دولياً وعالمياً، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه .غير أن تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي يحتاج في المقابل إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدخال تشريعات مسبقة للتحرير لتقليل الآثار السلبية الممكنة، وذلك، بوجه خاص فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية التي تتميز بوجود تكلفة مرتفعة وغارقة وبالتالي فانه يتعين عم هذه القطاعات بحيث تظل مفتوحة أمام المنافسين المحتملين في المستقبل لضمان عدم استئثار الشركات الأوائل في السوق بمزايا النفاذ إلى السوق في مرحلة أولى، ومحاولة منع المنافسين المحتملين من دخول السوق (وهو ما يظهر عادة في قطاعات الاتصالات والمرافق العامة)؛

- أوضحت بعض الدراسات أن حوالي 30%من إنتاج السلع متصل بالخدمات .ونتيجة لهذا، فإنه من المحتمل أن ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السلع وتزيد أيضا من التجارة العربية البينية .والسبب الثاني، أنه عند إدخال الخدمات في المفاوضات، فإن عملية الأخذ والعطاء تتسع وتكون توقعات الاستفادة من الخدمات أفضل بكثير من التجارة السلعية. ويعد هذا أمر هام جدا للدول العربية التي لديها عدد من أنشطة الخدمات التي تصدرها، وخاصة عند مقارنتها بحالة إنتاجها للسلع، آما هو الحال في لبنان والإمارات.

يؤدي قطاع الخدمات دورًا هامًا في اقتصاديات البلدان العربية. و تنعكس هذه الأهمية في تعدد أطر الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية التي تحكم التجارة في الخدمات في المنطقة العربية، والتي تقع في أربعة محاور أساسية،وهي:[1]

1- الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، في إطار منظمة التجارة العالمية؛

2- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بين البلدان العربية، التي بدأ التفاوض بشأنها على ضوء نتائج القمة العربية التي عقدت في بيروت في عام 2002، وصادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية؛

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**، الأمم المتحدة، نيويورك،2011،ص 08.

3-اتفاقات التجارة الحرة مع عدد من البلدان العربية ومع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترعى تنظيم التجارة في الخدمات بين الأطراف ويختلف مضمونها وآلياتها.

4- بروتوكول اسطنبول الخاص بالإطار العام لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول المتوسطية، ووقعت عليه مجموعة من الدول المتوسطية وفقًا لإعلان برشلونة في تموز/يوليو 2004 .

وقد أعقب هذا البروتوكول إعلان مراكش في سنة 2006، ثم تلاه "البروتوكول الجديد لتحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس" الذي تضمن مقاربة تدريجية اشتملت على عناصر أخرى ، كمبدأ حق الدولة بالرعاية ،والتجارة الالكترونية، والحق في التأسيس للقطاعات الخدماتية وغير الخدماتية، ولقد استهلت المفاوضات الثنائية الرسمية في تواريخ مختلفة مع الدول العربية بهدف زيادة التحرير، ومع ذلك لم يتم الوصول إلى اتفاقات ملموسة، وذلك لان المفاوضات لا زالت تتناول الاتفاق على الأحكام العامة والتعريفات الأساسية " مثل الحق في التأسيس ، وتستند إجراءات ومفاوضات التحرير على مقاربة الطلب والعرض، للتوصل إلى اتفاق يفوق إطار الجاتس، وقد كلفت خارطة الطريق التي اعتمدت في عام 2009 أملا في إحراز تقدم بحلول عام 2010[1].

تلتزم البلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بأحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات .وتفرض هذه العضوية أيضًا تقديم التزامات بفتح بعض القطاعات الخدماتية والفرعية أمام الموردين الأجانب.

وقد اختلفت عدد الالتزامات المقدمة باختلاف الدول العربية، والجدول التالي يبين عدد الالتزامات المقدمة من طرف عينة من الدول العربية.

الجدول رقم (09): التزامات بعض الدول العربية بشان التجارة في الخدمات.

البلد	عدد القطاعات المعنية بالالتزامات المحددة
الأردن	110
الإمارات العربية المتحدة	46
البحرين	22
تونس	20
عمان	98
قطر	46
المغرب	45

المصدر: قاعدة بيانات التجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية.

[1]. احمد فاروق غنيم، **تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية : حالة الدول العربية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت ،2012، ص 40.

تشير الإحصاءات الخاصة بالدول العربية إلى عدم اختلافها عن الدول النامية في التجارة الدولية في الخـــدمات، حيث لا تتجاوز مساهمة الدول العربية في الصادرات الدولية في الخدمات 1% على مدار تطور التجارة العالمية في الخدمات .الأمر الذي يعكس ضعف الإمكانيات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان و تدني قـــدراتها علـــى المنافسة في السوق العالمي، بل وإن دورها سلبي في موازين مدفوعات معظم الدول العربية، و تشير الإحصاءات المتاحة إلى مساهمة تجارة الخدمات في المتوسط بقرابة 24% من إجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات. كمـــا تشير الإحصائيات إلى تفاوت في حجم تجارة الخدمات في الدول العربية، وكذلك بين الصادرات والـــواردات منها في تلك الدول، ويعود ذلك إلى اقتصادياتها وإلى مدى تطور قطاع الخدمات في كل دولة علـــى حـــدا. فالدول التي لديها مقومات السياحة مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب يلاحظ أن حجـــم صـــادراتها مـــن الخدمات يفوق كثيرًا حجم صادرات الدول العربية الأخرى، كما أن صادراتها تفوق وارداتها خلافًـــا لبقيـــة الدول العربية الأخرى[1].

والجدول التالي يوضح صادرات وواردات بعض الدول العربية:

[1].حسين الفحل، **مرجع سابق**، ص 141.

الجدول رقم (10): تطور المبادلات الخدماتية لبعض الدول العربية خلال الفترة:2008-2012

(الوحدة:مليون دولار)

السنة	2008		2009		2010		2011	
العملية / الدولة	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الجمهورية اللبنانية	17574	13464	16889	14051	15976	13428	-	-
جمهورية مصر العربية	24912	17615	21520	13935	23807	14718	19140	13962
المملكة العربية السعودية	9370	75234	9749	74991	10683	76772	11489	78025
الإمارات العربية المتحدة	9596	43427	140157	37433	11736	42100	12798	49594
الأردن	4478	4127	4554	3818	5600	4419	5138	4406
تونس	6014	3370	5499	2974	5805	3345	4865	3312
الجزائر	3490	11082	2983	11679	3566	11906	3857	11534
المغرب	13416	6694	12336	6899	12545	7436	13963	8574
قطر	3425	7222	2002	5918	3011	8780	7394	16867
الكويت	11959	15777	11309	13850	9323	14965	10131	17664
عمان	1826	5878	1620	5482	1899	6291	2148	7066
السودان	493	2620	392	1907	254	2321	-	2114
سوريا	4415	3153	4798	2719	7333	3473	-	-
اليمن	1205		1237		1612		1248	
ليبيا	208	4344	385	5063	410	6127	-	-

Source : Unictad ,**Handbook of Statistics2012,**United Nation, New York and Geneva P274-279.

تبين معطيات الجدول رقم (10)، أن هناك تباين كبير في حجم التبادلات التجارية الخدمية، فهناك بعض الدول التي تتمتع بفوائض في ميزان الخدمات، على غرار: الجمهورية اللبنانية، الأردن، تونس، المغرب، سوريا ؛ في حين تعاني الدول الأخرى من عجز في ميزان خدماتها مثل: السودان، اليمن، ليبيا. كما تشير الإحصائيات إلى

تراجع صادرات مختلف هذه الدول بعد سنة 2008، وهذا راجع بالطبع لتداعيات الأزمة المالية من جهة، والى الأزمات السياسية التي تعصف ببعض الدول العربية على غرار: تونس، لبنان، والتي أثرت كبيرا على مداخيلها من قطاع الخدمات، باعتبارها دول سياحية بالدرجة الأولى، كما تشير الإحصائيات إلى أن معظم الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية (تضم هذه المجموعة: جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، الكويت، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس، قطر، مملكة البحرين، المملكة المغربية)، قد حققت فوائض في موازين الخدمات(على غرار: جمهورية مصر العربية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، تونس، المملكة المغربية)

إن هذه الإحصائيات تعكس حقيقة أن الدول العربية التي تتمتع بقطاع خدماتي أكثر تنافسية على غرار جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية هي فقط الدول التي حققت تلك الفوائض دون الدول العربية الأخرى الموقعة على اتفاقية الجاتس.

أما على صعيد تدفقات الاستثمار العربي البيني المباشر، فتشير البيانات إلى تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية خلال الفترة 2003-2012 في أربع دول: السعودية، والإمارات ومصر ولبنان من أصل 21 دولة بالنسب التالية:29%، 14%، 11% ، 06 % ، ومن واقع رصد التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي: مصر، الأردن،الإمارات، الكويت، الجزائر، المغرب،تونس، ليبيا، اليمن، جيبوتي بنهاية عام 2012 والبالغ نحو 11.5 مليار دولار، بحيث كان نصيب قطاع الخدمات من هذه الاستثمارات المباشرة حوالي 7.12 مليار دولار أي بنسبة 62%[1].

[1]. **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2012، ص 74.

المطلب الثالث:محددات وعوائق تجارة الخدمات في الدول النامية

إن تدفق التجارة الخارجية يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وان كان تأثير هذه العوامل يختلف من دولة إلى أخرى، و تختلف التجارة في الخدمات عن التجارة في السلع من حيث طبيعة الخدمة التي تتباين وطبيعة السلعة، وبالتالي تختلف محددات التجارة في الخدمات عن تلك التي هي في السلع، كما يتوافق هذا الاختلاف مع تباين العوائق والقيود في تدفقات الخدمات باختلاف طرق توريدها عن تلك العوائق التي تواجهها تجارة السلع .

الفرع الأول: محددات التجارة الدولية في الخدمات

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ينصرف إلى العناصر التي تحدد اتجاه التجارة الدولية في الخدمات لدولة ما، وفي هذا الشأن فمن المتوقع أن تكون العناصر المؤثرة على التجارة الدولية في السلع هي تقريبا نفس العناصر التي تؤثر في تجارة الخدمات .ففي ظل غياب الحواجز التجارية من الممكن لدولة ذات أعداد ضخمة من العمالة الغير مدربة، والتي تفيض عن احتياجاتها أن تعتمد في صادراتها إما على خدمات ذات عمالة كثيفة أو منتجات تحتاج إلى عمالة كثيفة في العملية الإنتاجية.

كما أن الدولة التي تتميز بعمالة ذات مهارة عالية سيكون لها بالطبع ميزة تنافسية في تصدير الخدمات التي تتطلب توافر مثل هذه المهارات في عدة مجالات مثل :الأعمال المصرفية والاستشارات الهندسية وبرامج الحاسب الآلي وما إلى ذلك، وكذلك الحال بالنسبة للموقع فإن البلاد التي حظيت بموقع جغرافي يهيئ لها تنمية المهارات في الصيد لابد أن تكون متميزة في تصدير الخدمات البحرية.

وكما هو الحال في إنتاج السلع، فإن عنصر حجم الطلب له أيضا تأثيره المباشر في مجال الخدمات، لأن توافر طلب في السوق المحلي على خدمات محددة بحجم كبير سيكون له أثره المباشر على تطوير هذه الخدمات داخليا، وبالتالي سيعطي تلك الدولة ميزة تنافسية لتصدير خدمات في مثل هذه المجالات.

وبالتالي من المتوقع أن تتمتع الدول ذات الدخول المرتفعة بميزة نسبية ولو مرحليا في تلك الخدمات التي تطلبها المجتمعات الغنية، ولكن مع الوقت وبالنظر إلى أن عنصر الأجور يمثل نسبة عالية في مثل تلك الخدمات، فسيكون للدول ذات العمالة الأقل أجرا نسبيا ومع تطوير مهارات العمالة بها، ميزة لمنافسة المجموعة الأولى من الدول، ومن الممكن لها أن تستحوذ على نصيبها من تلك الخدمات. وبصفة عامة عندما يصبح هناك نمطا محددا لتقديم الخدمة ، فعادة ما تنتقل عملية إنتاج تلك الخدمة من الدول التي قامت بتطويرها إلى الدول ذات الوفرة في العمالة، والتي وصلت إلى مرحلة جيدة في الحصول على المهارات المطلوبة ورأس المال اللازم لاقتناء المعدات المرتبطة بمثل هذه الخدمات، وهذه القضية مرتبطة إلى حد بعيد بظاهرة الاستثمار الدولي في قطاع الخدمات[1].

[1]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص ص.7،8.

الفرع الثاني: معوقات التجارة الدولية في الخدمات

المعاملات الدولية في الخدمات مقيدة بمجموعة من العوائق أو القيود المراقبة لتدفقاتها ، خاصة تلك المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة الأفراد لتقديم الخدمة ، هذه العوائق تم وضعها ربما إما بتضييق دخول عارضي الخدمات، سواء كانوا محليين أو أجانب . كنتيجة يمكن للدول من تحقيق منافع من تحرير قيودها المحلية وتحرير القيود التجارية لشركائهم التجاريين.

بسبب كون القيود على الخدمات في الغالب تكون كبيرة، الدخل والرفاهية المحققة من تخفيض هذه القيود قد تتعدى ما يمكن تحقيقه من تخفيض القيود على التجارة في السلع.

أولا– عوائق طبيعية:

وتعتبر هذه العوائق مشتركة سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية وترجع هذه العوائق إلى طبيعة الخدمة، فقد تكون الخدمة غير قابلة للتخزين، وتحتاج إلى المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في المكان نفسه لكي تتم المعاملة، مما يجعل هناك صعوبة على المستهلك في التحقق من جودة الخدمة أو صلاحيتها، وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، ولكن يمنع وجود هذه العلاقة مجموعة من العوامل أو الفروق الثقافية واللغوية، مما يجعلها غير قادرة على إتمام هذه العلاقة مقارنة بالسلع، وهذا نجده ملحوظا في الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا– عوائق مرتبطة بالتنظيم القطاعي

ويمكن حصر هذه العوائق في العناصر التالية :

1– تعدد الجهات المسؤولة عن التجارة في الخدمات

تختلف طبيعة التجارة في السلع عن التجارة في الخدمات اختلافًا جوهريًا من حيث وجود جهة إدارية مسؤولة عن السياسة التجارية للتجارة في السلع، تخضع لها جميع السلع مهما تعددت جهات إنتاجها، وتستطيع مراقبة تنفيذ السياسة التجارية .وأما في قطاع التجارة في الخدمات، فتتعدد الجهات المسؤولة عن التجارة في الخدمات، وتختلف الإمكانيات المتوفرة لدى تلك الجهات في وضع السياسات ومراقبة تنفيذها.

وتقع هذه الجهات في ثلاث فئات رئيسية:

أ–الجهات القطاعية الحكومية :تتولى جهة مركزية الإشراف على بعض قطاعات الخدمات .ففي قطاع الخدمات المالية، يضع البنك المركزي السياسة المالية، بما فيها الموافقة على فتح مصارف جديدة أو فروع لمصارف قائمة، ويراقب تنفيذ السياسة المالية .وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع التأمين، حيث توجد هيئة إدارية

[1]. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن،2008، ص 14.

هي الجهة المركزية لوضع سياسات التأمين والرقابة عليها.وقد تكون الهيئة حكومية أو شبه حكومية، وفقًا للتنظيم الإداري في كل دولة.

ب–الجهات القطاعية شبه الحكومية :غالبًا ما تتولى تنظيم العمل في الخدمات المهنية إما النقابات وإما الاتحادات، وذلك بإشراف بعض الجهات الحكومية المختصة أو التعاون معها .وتتضمن القواعد التنظيمية للخدمات المهنية مؤهلات العمل في المهنة من الناحيتين النظرية والتطبيقية والمختلفة بين مهنة وأخرى، وكذلك اللوائح التنظيمية لممارسة المهنة.

ج–الاتحادات أو الجمعيات الأهلية :في بعض القطاعات، قد يضع هذه اللوائح التنظيمية اتحاد أو جمعية أهلية، كما هو الحال بالنسبة إلى خدمات النقل الداخلي أو البري أو السياحي التي يمكن أن يشرف عليها العاملون فيها من خلال تجمع مهني.

2– عدم وجود هيئة مختصة :قد لا تخضع بعض الخدمات إلى أية جهة مركزية تتولى وضع السياسات أو قواعد ممارسة المهنة .وينطبق ذلك خاصة على الخدمات التي تتسم بالحداثة، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات وتلك المتفرعة منها.

–قد أصبح تعدد الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية في مجال الخدمات تحديًا أمام المفاوضات وتحديد الالتزامات الدولية والإقليمية، مما يستدعي إنشاء تجمعات لرجال الأعمال في القطاعات الخدماتية المختلفة، وتحديد جهة حكومية تتولى تنمية قطاع الخدمات التجارية بصفة عامة، والعمل على زيادة الصادرات الوطنية في قطاع الخدمات .وقد تكتسب هذه الجهة شكل مجلس أعلى للتجارة في الخدمات أو أي جهاز يناط به رسم السياسة العامة للتجارة في الخدمات وتنمية الصادرات الوطنية في هذا القطاع الهام.

3–تعقيد آليات عمل التجارة في الخدمات: إن رجل الأعمال الذي يرغب في الحصول على معلومات عن قطاعات خدماتية محددة، وعن شروط الدخول إلى السوق، وعن مدى التوافق والاختلاف في المعاملة الوطنية، قد لا يستطيع الحصول إلا على جدول التزامات الدول المختلفة .وبالرغم من توفر هذه الجداول على شبكة الانترنت، فقراءتها ليست سهلة وقد لا يجيدها غير ذوو الاختصاص .ولتخطي تلك الصعوبات، ينبغي توفير معلومات مبسطة ومصنفة حسب القطاعات، بحيث يمكن لرجال الأعمال في قطاع معين أخذ فكرة وافية عن إمكانية تصدير الخدمات الوطنية إلى الأسواق وعن الشروط المعمول بها في كل سوق بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة .ومن المجدي التفاعل مع الجهة الحكومية المختصة للمطالبة بزيادة القطاعات المحررة، والتخفيف من الشروط القائمة نتيجة مفاوضات مستقبلية .ويمكن كذلك البحث في عقد دورات تدريبية للمهتمين بالتجارة في الخدمات[1].

[1].الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**، مرجع سابق، ص20.

4- القواعد والقوانين المحلية:

إن المعاملات العالمية في الخدمات مقيدة بمجموعة مختلفة من العوائق التنظيمية وبالأخص القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك حركة الأفراد المقدمين للخدمات، هذه القيود تم تصميمها ربما للحد من دخول مقدمي الخدمات، سواء أكانوا محليين أو أجانب، وبالفعل فبالنظر إلى الحجم الكبير للقيود على تجارة الخدمات ، فان الدخل والرفاهية الموافق لتخفيض هذه القيود من خلال عملية التحرير سوف يتعدى ما يتم تحريره في تجارة السلع.[1] من خلال تقسيم ستارن (Stern 2000) تم التمييز بين أربع أنواع من القيود :[2]

- ✓ قيود كمية أو حظر تقديم أو عرض خدمات من طرف مقيمين أجانب.
- ✓ استعمال مقاييس سعرية من خلال فرض رسوم على الصفقات التجارية للمتعاملين الأجانب أو من خلال تكاليف إضافية على العمليات التنظيمية .
- ✓ متطلبات إضافية في التراخيص والشهادات بصفة خاصة على مقدمي الخدمات التجارية أو المهنية.
- ✓ قيود على الدخول في عمليات التوزيع (التجزئة)، وشبكات الاتصالات، هذا النوع من العوائق ينتج من غياب معايير المنافسة الوطنية.

5- غياب الإحصاءات المتصلة بالتجارة في الخدمات :

تعتبر الإحصاءات أداة هامة لتقييم تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية .وفي حالة التجارة في السلع، شهدت الإحصاءات تطورًا كبيرًا؛ و صّنفت حسب عدد من العوامل، بما في ذلك وجهتها الجغرافية.

كما وضعت قواعد دولية لتصحيح هذه الإحصاءات من مجموعة من العيوب الفنية، وجرى تحسين تلك المتصلة بأسعار الصرف، وطرق الحساب، وغيرها من المسائل.

وبالمقابل، تفرض طبيعة انتقال الخدمات بأساليب التوريد الأربعة، صعوبات فنية أمام إنشاء نظام إحصائي للإلمام بتفاصيل تدفق الخدمات المختلفة الأنواع والاتجاهات الجغرافية، وذلك في ضوء التداخل بين الخدمات الوطنية والأجنبية في حالة ممارسة النشاط بأسلوب التوريد الثالث حق التأسيس .ويعتبر تطوير إحصاءات التجارة في الخدمات مشكلة عامة حاولت عدة منظمات دولية مواجهتها .وفي هذا الصدد أنشئ فريق عمل دولي يعنى بإحصاءات التجارة في الخدمات يشارك فيه مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة .وتعتمد إحصاءات التجارة في الخدمات حاليًا على إحصاءات ميزان المدفوعات، التي ينقصها التصنيف الدقيق والتفصيلي، وعلى الاتجاهات الجغرافية للخدمات .وبالرغم من ذلك، تعتبر هذه الإحصاءات المصدر الأساسي لإحصاءات التجارة في الخدمات، ويمكن تطويرها نتيجة لجهود اللجنة

[1] .Olivier Cataneo,Michael Engman, **Assessing the potencial of service trade in developing countries**,An overview, New Trends and Opportunities for Developing Countries,the World Bank Washington D.C ,2010,p13.
[2].Alexander Lehmann ,Natalia T.Tamiriza ,and Jaroslaw Wieczorek ,**International Trade in Services** : Implication of IMF , IMF Policy Discussion Paper , PDP/03/6, International Monetary Fund , 2003,p6.

الدولية بهدف خدمة أغراض الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، كما ويجب تكثيف الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للارتقاء بنوعية إحصاءات التجارة في الخدمات.

6- ضعف تجمعات رجال الأعمال:

ما زالت هذه التجارة تعتبر في أطوارها الأولى من حيث تنظيمها وقواعدها، وأيضًا من حيث ضعف تنظيمات رجال الأعمال العامة والقطاعية الراعية لها، وهو ما يرجع أساسًا لحداثة الاهتمام بهذا النوع من التجارة وبتنمية الصادرات.وتؤدي تجمعات رجال الأعمال، سواء كانت عامة أم قطاعية، دورًا هامًا في الدول المتقدمة، إذ أنها تتولى رعاية المصالح المشتركة لرجال الأعمال في قطاع الخدمات بصفة عامة؛ وتساعد صانعي القرارات الحكومية في تحديد المشاكل الإدارية والتشريعية التي تعتبر عائقًا أمام تنمية التجارة في الخدمات محليًا ودوليًا؛ وتسهم في تحديد مطالب رجال الأعمال في المفاوضات الإقليمية والدولية من أجل زيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية .وتهتم التجمعات القطاعات بمختلف المسائل المتصلة بقطاعات محددة، مثل السياحة والنقل البري والتأمين، على سبيل المثال لا الحصر .ويجري التنسيق بين هذه التجمعات والتجمعات العامة التي تهتم بالتجارة في الخدمات بصفة أوسع وأشمل .وينبغي تهيئة المناخ الملائم لتشجيع إقامة تجمعات رجال الأعمال العامة والقطاعية، مثل سن التشريعات والقوانين اللازمة لذلك[1].

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**، مرجع سابق ، ص20.

المبحث الثالث : الدول النامية بين تحرير تجارة الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة

في سبيل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة و تجسيد أهداف الألفية الإنمائية فان الدول النامية مطالبة أكثر من غيرها بتبني سياسات و استراتجيات تتماشى والخطط التنموية المسطرة، على اعتبار أنها لم تعد بمنأى عن التطورات الاقتصادية العالمية، و خاصة مع تنامي التجارة العالمية وانضمام الكثير من الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية. وان كانت الدول المتقدمة قد أحرزت مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تحريرها لقطاعاتها الخدمية ؛ فان الدول النامية على ضوء واقعها الاقتصادي والتحولات الاقتصادية العالمية فهي بين كفتي التحرير ومواجهة انعكاسات هذه العملية بايجابياتها وسلبياتها في الحدود التي ترسمها ضوابط التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في الاقتصاديات النامية

بالرغم من النمو المطرد الذي يشهده قطاع الخدمات على مستوى للدول النامية، إلا أن هذا القطاع يبقى يشهد عجز خاصة على مستوى التنافسية، وان كانت الدول المتقدمة على اعتبار مستوى التقدم الذي تشهده قد حققت مكاسب اقتصادية إضافية من خطط التحرير، فالدول النامية بتبنيها لمنهج التحرير باختلاف أشكاله ومستوياته سوف تشهد آثار اقتصادية متباينة باختلاف مستويات التنمية بين الدول والقطاعات المحررة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية العامة

من وجهة النظر الاقتصادية، قد تكون المكاسب من تحرير سوق الخدمات العالمية، أكبر من المكاسب من تحرير السلع .وأفادت بعض الدراسات التجريبية أن مكاسب الرفاه من تحرير التجارة في الخدمات (التي تقاس كنسبة من نمو إجمالي الناتج المحلي) قد وصلت إلى 487 مليار دولار أمريكي ويمكن تفسير ذلك مبدئيا كون أن سوق الخدمات يتسم بدرجة عالية من الحماية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، بحيث أن الدراسات الحديثة أظهرت أن متوسط مستوى الحماية، حسب المنطقة والقطاع في عام 2005، بأن الخدمات كانت أعلى بمرتين إلى ثمانية مرات من معدلات الحماية للأغذية والسلع المصنعة كما هو الحال في أمريكا الشمالية[1].

وقد أثبتت بعض الدراسات القياسية كتلك التي قام بها كل من " دي و هانسلو" " Dee and Hanslow " اثر تحرير كل من القطاعين الزراعي والصناعي و الخدماتي على الدخل الحقيقي وفي ما يلي نتائج هذه الدراسة حسب الجدول رقم (11).

[1]. Karel Mayrand ,Marc Paquin ,**Environmental Assessment of Service Trade Liberalisation**, UNISFÉRA INTERNATIONAL CENTRE ,Canada,2007,p 9

الجدول رقم (11): أثار تحرير تجارة الخدمات على الدخل الحقيقي العالمي (مليون دولار)

القطاع المحرر	تحرير القطاعين: الزراعي والصناعي	تحرير القطاع الخدماتي
الدول		
الدول النامية	69230	129728
الدول المتقدمة	133514	133385

Source : Greg McGuire, Trade in services- Market Access Opportunities and The Benefits of Liberalization for Developing Economies,United Nations,New York and Geneva,2002,p10

من خلال هذا الجدول، يتبين أن تحرير القطاع الخدماتي سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة يؤدي إلى توليد دخل حقيقي اكبر من تحرير القطاعين الزراعي والصناعي، كما أن عملية في الدول المتقدمة تولد دخل حقيقي اكبر مما هو عليه في الدول النامية (133385 مليون دولار في الدول المتقدمة مقابل 129728 مليون دولار)، كما أن مقارنة الاحصائيات الرقمية بين تحرير القطاعين الزراعي والصناعي في مقابل القطاع الخدماتي تعكس الأهمية التفضيلية لعملية التحرير في الدول النامية في مقابل الدول المتقدمة (الزيادة في الدخل الحقيقي الناتج من عملية تحرير القطاع الخدمي اكبر بـ1.87 مرة من عملية تحرير القطاعين الزراعي والصناعي بالنسبة للدول النامية مقابل 0.99 مرة بالنسبة للدول المتقدمة)

إن أسواق الخدمات المفتوحة تجلب منافع كبيرة ومباشرة على مستوى الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية، أكثر مما هو عليه في عملية تحرير البضائع، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة والابتكار في الاقتصاد.كما أن إزالة الحواجز أمام التجارة في الخدمات سوف يؤثر على الرفاه من خلال نوعين من الآثار:[1]

أ- كفاءة تخصيصية: عندما يسمح تغيير التنظيمات المحلية للشركات الأجنبية-التي تتميز بالتفوق التكنولوجي وانخفاض التكاليف والأسعار- بالدخول في الأسواق المحلية وتقديم الخدمة؛

ب- الكفاءة الديناميكية: عندما يؤدي إزالة الحواجز إلى رفع من مستوى المنافسة ومن ثم تحفيز الابتكار .وهذه الآثار سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الخدمات، وتقديم فوائد في شكل انخفاض أسعار في صالح المستهلكين وانخفاض تكاليف العمليات التجارية، حصول فوائد أخرى في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

[1] .Karel Mayrand ,Marc Paquin ,opcit ,p9

الشكل رقم (10): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة:2000-2010.

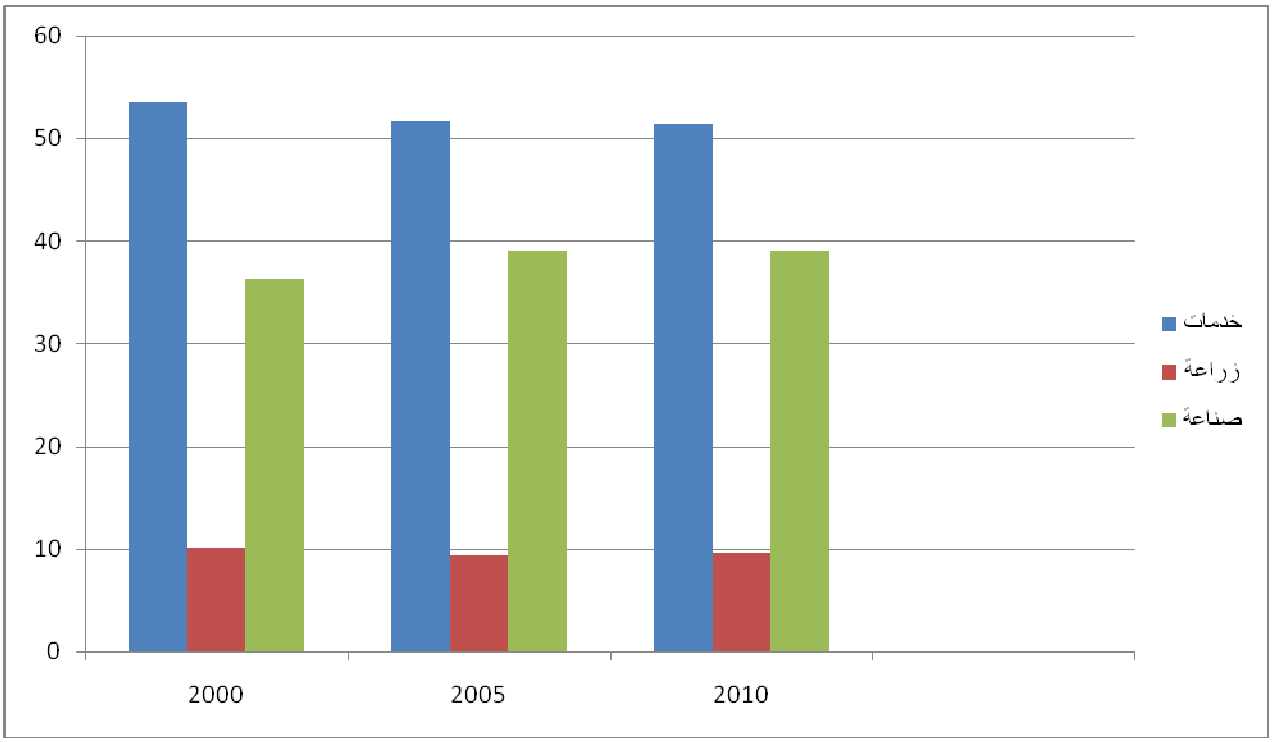

Source: Unictad ,**Handbook of Statistics 2012**, op.cit.432

من خلال الشكل رقم (10)، يتبين أن قطاع الخدمات يمثل النسبة الأعلى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة 2000-2010، وقد شكل القطاع الخدمي في الاقتصاديات المتقدمة نسبة74%من الناتج المحلي الإجمالي، أما في البلدان النامية، فقد مثل قطاع الخدمات في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نسبة 62 % ، وقد زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة خلال العشرين عامًا الأخيرة .وتوقف الاتجاه التصاعدي الأولي لحصة هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي في كثير من البلدان النامية في الفترة الممتدة من تسعينات القرن الماضي إلى العقد الأول[1].

1. الاونكتاد، **تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر**، مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،نيورك ،2013، ص15.

أولا–تأثير قطاع الخدمات في العمالة في الدول النامية

إن تأثير تحرير التجارة في الخدمات على العمالة غير واضح ،وهذا وفقا لموجز السياسات المقدم من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2005)، إلا انه من خلال النمط الرابع للتحرير تجارة الخدمات يمكن تحسين القدرة التنافسية وتوفير الاحتياجات في المدى القصير لمواجهة النقص في سوق العمل في البلدان المتقدمة ، أما في حالة البلدان النامية فمن شأنه أن يقلل الضغط على أسواق العمل مع زيادة تدفقات رأس المال والمساعدة في بناء رأس المال البشري، على الرغم من خطر فقدان الأموال المستثمرة في التعليم والتدريب[1].

إلا أن الإحصائيات الأخيرة تظهر أن صادرات الخدمات المتنامية بسرعة قد ساهمت في خلق فرص العمل ففي البلدان المتقدمة بحيث أصبح قطاع الخدمات يمثل ثلاث أرباع العمالة، أما في البلدان النامية، فحصة قطاع الخدمات منخفضة و تساوي 37% لكنها ازدادت على حساب الزراعة. وزيادة حصة قطاع الصناعة في البلدان النامية تعكس حيوية الصادرات الصناعية بما في ذلك داخل سلاسل القيمة العالمية وفي الاستثمار المحلي. وفي جميع المناطق عدا شمال أفريقيا، زادت نسبة العمالة في قطاع الخدمات خلال العقد الأخير ويحظى هذا القطاع بأهمية خاصة في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي . أما في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلا تزال الزراعة تمثل قطاع العمالة الرئيسي[2]. وهذا ما يمكن تمثيله بالشكل التالي :

[1]. Karel Mayrand ,Marc Paquin ,OP.CIT ,p10

[2]. الاونكتاد، **تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر**، مرجع سابق، ص16.

الشكل رقم (11):تطور حجم التوظيف في قطاع الخدمات في الاقتصاديات النامية 2000-2011.

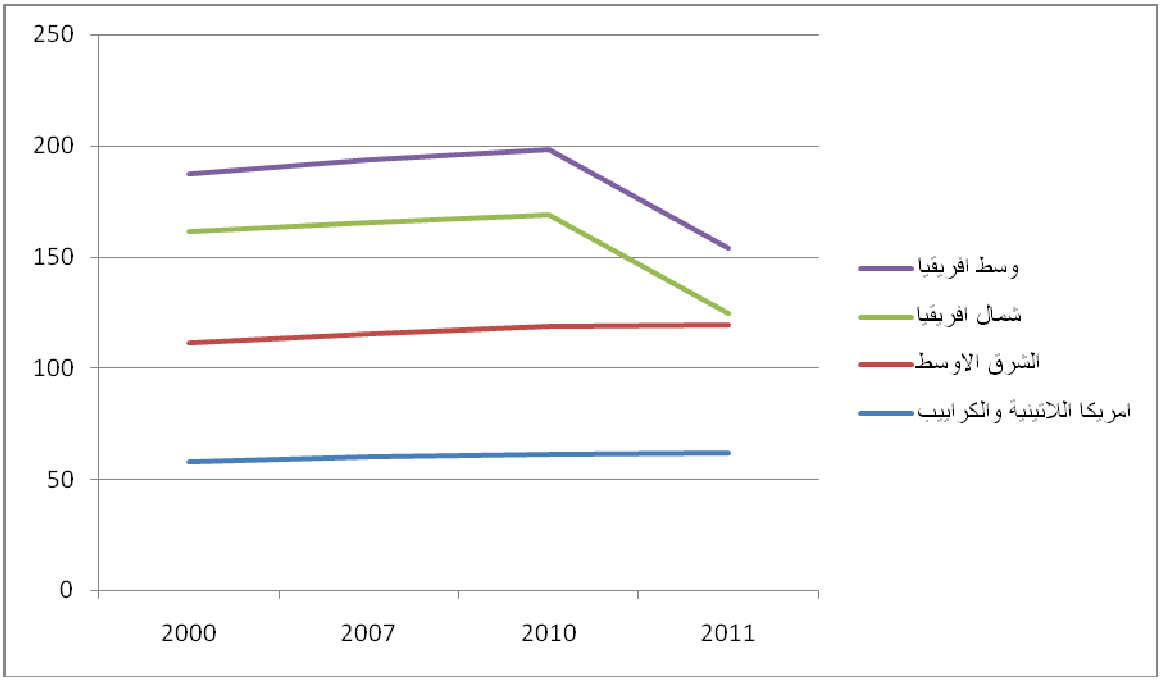

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Tendances mondiales de l'emploi 2012, Bureau international du Travail Genève, BIT, 2012,p107.

يظهر الشكل البياني نموا مستمر في حجم التوظيف في قطاع الخدمات في الاقتصاديات النامية في الفترة: 2000-2010 ومن ثم فقد شهد القطاع الخدمي تراجعا على مستوى دول وسط وشمال إفريقيا، في حين بقي هناك نمو معتبر على مستوى منطقتي الشرق الأوسط ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبي.

أما فيما يخص جنس اليد العاملة فقد أصبح قطاع الخدمات أكبر مزوّد للنساء بفرص العمل.بحيث استوعب 48% من القوى العاملة النسائية في عام 2011 ، مقارنة بنسبة 41 % في عام 2000 .

و قد تتفاوت البيانات الإقليمية تفاوتا مهما .ويمّثل قطاع الخدمات المستخدم الرئيسي للنساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 2,78 %، والشرق الأوسط 4,59% وشمال أفريقيا بنسبة 5,52 %. في حين ظّلت الزراعة تشكل أهم قطاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بنسبة 6,62 % و6,68% في سنة 2011 وفي بلدان نامية عديدة، تزايدت نسبة توظيف النساء في الخدمات التي تتسم بطابع تقليدي وعدم القابلية للتداول التجاري وانخفاض الإنتاجية مع انخفاض احتمال تراكم رأس المال، مثل المشاريع الصغيرة لتجار التجزئة والمطاعم والخدمات الشخصية[1].

[1] .الاونكتاد، **تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر**،مرجع سابق، ص 17.

الفرع الثاني : نماذج عن بعض الآثار القطاعية

تشير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إلى تنوع الأنشطة الخدمية وتباين أنماط توريدها ، وبالتالي فسوف تتباين آثار التحرير حسب كل نشاط خدمي من جهة، والى الأهمية النسبية حسب طريقة التوريد هذه الخدمات من جهة أخرى وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الأهمية النسبية لتجارة الخدمات حسب أنماط التوريد

نمط توريد الخدمة	الأهمية النسبية
توريد الخدمات عبر الحدود	%35
الاستهلاك في الخارج	%15-10
الحضور التجاري في الخارج	%50
الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين	اقل من 05%

Source :Maurer, A, Magdeleine,J, **Measuring Trade in Services in Mode 4** , World trade Organisation ,Disponible sur le sit www.unescup.org [le:17/03/2013]

من خلال الجدول السابق، يتبين بان اكبر نسبة في توريد الخدمات حسب الأنماط الأربعة هي في صالح الحضور التجاري في الخارج، الذي يكون في غالب الأحيان في شكل استثمار أجنبي مباشر بنسبة 50% ،ثم يأتي في المرتبة الثانية أسلوب توريد الخدمات عبر الحدود بنسبة 35%، لذلك فمنطقيا سوف تكون القطاعات التي تمثل نسب عالية في حجم التجارة الدولية حسب نمط التوريد الذي تنتمي إليه (الحضور التجاري في الخارج، توريد الخدمات عبر الحدود) اكبر تأثير منه من باقي القطاعات دون إهمال الدور المعتبر الذي يلعبه النمطين الآخرين .

أولا–الآثار الايجابية:

تختلف الآثار الناتجة عن عملية التحرير باختلاف القطاعات الخدمية وباختلاف أهميتها النسبية في التجارة العالمية كما اشرنا إليه سابقا، وفي ما يلي أمثلة عن آثار تحرير بعض الخدمات التي تعتبر ذات أهمية معتبرة في اقتصاديات الدول النامية،كالخدمات المالية، الخدمات السياحية.

1–الخدمات المالية : تعتبر من أهم أشكال توريد الخدمات حسب أسلوب الحضور التجاري في الخارج بالنظر إلى التوسع التي تشهده هذه النشاطات خاصة في القطاع البنكي أو شكل شركات التامين ، واهم أثار تحريرها :

- زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لان فتح الأسواق الوطنية أمام الوجود الأجنبي في مجال البنوك والتامين وأسواق الأوراق المالية، يخلق منافسة جادة قد تؤدي إلى تحسين أداء القطاعات المالية لتلك البلدان؛

- تدعيم وجود القطاعات المالية في الأسواق المصرفية الدولية بعد تمكينها من إنشاء بنوك جديدة أو فروع لبنوك قائمة لها في البلدان الأعضاء الآخرين؛
- إرغام القطاعات المالية على القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية، وذلك لان هذه القطاعات وفي سبيل الوصول لتحقيق أهدافها في المنافسة البناءة؛ فهي مرغمة على محاكاة النمط الجديد للتنظيمات المستحدثة في عالم المصارف والخدمات المالية الأخرى التي تعتمد الآن وبالأساس على المصرف الشامل " الموظف لتقديم الخدمات المصرفية وخدمات التمويل وخدمات الاستثمار وخدمات العملاء مجتمعة فيه في آن واحد؛
- نقل التكنولوجيا العالمية الحديثة إلى الأسواق المصرفية المحلية بالتبعية لوجود البنوك والشركات الأجنبية داخل هذه الأسواق وممارستها لأنشطة مصرفية جديدة ومتطورة؛
- توفير المزيد من الخبرات المحلية المؤهلة للتعامل مع تطورات الأسواق المالية الدولية من خلال الاشتراط على البنوك والشركات الأجنبية بتدريب الكوادر المحلية عند السماح لها بالوجود في السوق المحلية؛
- إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية ترتبط بنقاط التجارة العالمية من شانه أن يؤدي إلى استفادة مراكز وأسواق المال المحلية في متابعة التطورات النقدية والمالية وحركة رؤوس الأموال العالمية لتلافي الاهتزازات المالية وتجنب الخسائر الحادة التي قد تتعرض لها الأصول المالية في أسواق المال العالمية[1].

2-الخدمات السياحية: من ابرز أشكال توريد الخدمات في شكل الاستهلاك في الخارج وفي هذا السياق،و يلعب القطاع السياحي دورا كبير في دعم نمو اقتصاد الكثير من الدول النامية ، وتشير الإحصائيات تضاعف مداخيل السياحة العالمية خلال 15 سنة الأخيرة لتقدر بحوالي 700 بليون اورو، كما أن عدد السياح تضاعف بحوالي 800 مليون سائح في سنة 2005 (حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة)، معدلات النمو السنوية مابين 2000-2005 بلغت 05 % في الصحراء الإفريقية، 07% في شرق آسيا وفي المحيط الهادئ، من المتوقع أن إفريقيا سوف تشهد نمو في عدد السياح بين سنتي 1996 و 2020 من 3.5 % إلى 5% ، مداخيل السياحة في إفريقيا تنمو بمعدل 10% كل سنة ، لتعادل 21.5 بليون أو ما يمثل 3.5% من الناتج المحلي الخام كما أن هناك تباين كبير في مساهمة السياحة من الناتج الوطني الخام مابين الدول الإفريقية : 20% من الناتج الوطني الخام في الموريتيوس،10% في ناميبيا، تنزانيا وغامبيا، 05% في بوتسوانا وكينيا و2.5 % في جنوب إفريقيا . يمكن تحرير لقطاع السياحة من المساهمة في خلق فرص التشغيل لفائدة الطبقة الفقيرة، بحيث أن هذا القطاع يعرض مناصب كثيفة العمل مقارنة بالنشاطات الأخرى الغير زراعية، وتقوم بتشغيل أيدي عاملة نصف مؤهلة، وعمال مؤقتين، ومؤسسات متوسطة الحجم، ونسبة عالية من الأيدي العاملة النسوية، وفرصة خلق عمل ذاتية،

[1]. محمد عبيد محمد، **انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على البلدان الإسلامية** ، دراسات معاصرة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، اللمملكة العربية السعودية، 2002، ص ص.97-98.

كما أن القطاع السياحي يوفر فرص النمو في المناطق الصغيرة، وفي الأماكن ذات قيمة من حيث المصادر الطبيعية والثقافية التي جميعها تكون في خدمة الطبقة الفقيرة[1]. أما بالنسبة لطالب الخدمة فعملية الانتقال إلى البلد المضيف والحصول على تلك الخدمات السياحية تتطلب منه تحويل العملة الوطنية إلى العملة الصعبة وتحويلها إلى الخارج.

ثانيا– الآثار السلبية

هناك مجموعة من الآثار السلبية الناجمة عن عملية تحرير تجارة الخدمات، وفي ما يلي أهم الانعكاسات السلبية لعملية التحرير:

1– الخدمات المالية:

يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية،ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينات أزمات بنكية ومالية في مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية كندا وشمال أوروبا وإفريقيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوربا وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعولمة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وأمتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى[2].

وتعد طريقة تطبيق إجراءات التحرير المالي من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات، حيث يوجد منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر ، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطة وحذر. حيث أدى التطبيق الآني لكافة خطوات التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في دول التي سلكت ذلك النهج، ونشير إلى تجارب كل من الأرجنتين والأورجواي للتحرير الشامل، فإن كلتا الدولتين قامتا بتحرير قطاعيهما المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وأن جميع خطوات التحرير من إزالة القيود على سعر الفائدة وتخصيص الائتمان، و على حرية الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، وعلى سوق رأس المال بالإضافة إلى قابلية العملة للتحويل الكامل قد تمت في آن واحد .وقد أدت تلك الخطوات إلى تزايد درجة العمق المالي، ومارست نوع من التساهل نتيجة تأثيرات الإيجابية على الاستثمار الكلي والأداء الاقتصادي في تلك الدول إلى الوقوع في

---

[1] Global Forum on International Investment , **The Contribution of Services in Development and the role of trade and liberalisation regularisation**, Session 1.2.: Trade policy, OECD ,2008,p06.Disponible sur le sit:www.oecd.org/investment/gfi7, [le 12/07/2013].

[2]. عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، أيام:20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

دائرة من الأزمات المالية أهمها :[1]

- واجهت كل من الأرجنتين وأورجواي مشكلة الدولرة المتزايدة لأصول والخصوم الجهاز المصرفي نتيجة التحرير القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي عرض كل البنوك و الشركات المقترضة لمخاطر تخفيض العملة الوطنية؛

-أدى التحرير المالي في الأرجنتين إلى زيادة نسب الرفع المالي للشركات حيث تزايدت مديونيتها قصيرة الأجل لتلك الشركات؛

-تأثرت الأرجنتين على وجه الخصوص بأزمة المكسيك عام 1995 حيث أدت إلى تزايد كبير في التدفقات الرأسمالية الخارجية؛

- وفي تركيا أدى التحرير غير التدريجي إلى تقلبات شديدة في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، كما تعرض كل من القطاعين المالي والحقيقي لمخاطر منتظمة كبيرة؛

أما من أمثلة تجارب التحرير المالي التدريجي نذكر في ذلك تجربة الهند التي اتخذت نهجا تدريجيا في التحرير المالي 1991، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنها من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة مستوى العمق المالي بها.

2- الخدمات السياحية:

إن لتحرير خدمات السياحة عددا من السلبيات وقد تحمل بعض المخاطر، لذلك يجب الحذر من بعض القضايا التي يتم التفاوض عليها في اتفاقيات تحرير التجارة، فقد تكون لعملية الانفتاح والتحرير آثار سلبية على المجتمع وقد تدفع الدولة ضريبة الانفتاح والتحرير من خلال سياحة تحمل معها سلبيات عديدة، فيجب على الجهات المفاوضة عدم تقديم تنازلات قد يكون لها آثار سلبية على قطاع السياحة، فبعض القضايا التي يتم التفاوض عليها هي بالفعل قضايا تمثل حساسية للدولة فقد تطالب بعض الدول التي يتم التفاوض معها تقديم تنازلات وخاصة فيما يتعلق بموضوع النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية وانتقال الأشخاص لذلك لا يجب التنازل عن بعض القيود والشروط المطبقة في قطاع السياحة في هذه الجوانب. ومن الآثار السلبية التي قد تنتج عن التحرير: [2]

- التوسع في السماح بدخول مؤسسات سياحية أجنبية قد يؤثر سلبياً في قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة التي لم تتهيأ بما فيه الكفاية لهذه المنافسة مما يسبب عدم قدرتها على الاستمرار وبالتالي قد تختفي كثير من المؤسسات الوطنية وخاصة وكالات السفر والسياحة؛

[1]. عبد الغني حريري، المرجع نفسه، ص5.

[2]. Mariama Williams, **Economic Literacy Series: General Agreement on Trade in Services- Tourism Liberalization**, disponible sur le site: *www.tanzaniagateway.org.[le: 21/04/2013]*.

– مشاكل مرتبطة بملكية الأرض، بحيث أن التوسع السريع للسياحة المعزز بخصخصة الأصول المملوكة للدولة، المتمثلة في الحظائر، الأراضي القومية التي هي تقليديا تعتبر كمساكن، وصادر العيش لكثير من المواطنين، وذلك لعدة أجيال. إن الخصخصة لمثل هذه المناطق الجذابة للسياحة قد تخلق عدم المساواة لدخول هذه الملكيات العامة، كما من شانها رفع تكاليف العيش الحقيقية. أما أسوء ما في الأمر فقد يترافق مع الهجرة المعتبرة لسكان هذه المناطق، وكل هذه الظروف سوف تؤدي إلى تفخم الفقر، وانتشار الجريمة، وعدم استقرار الأفراد.

– مطالبة الشركات الأجنبية بإزالة قيود تأسيس الشركات الأجنبية مثل نسبة المشاركة في رأس المال أو إلغاء شرط الوكيل الوطني، والمطالبة بتملك كامل للشركة وأيضاً تملك العقارات والأراضي وتقليل تدخل الدولة في طريقة إدارة هذه الشركات مما ينتج عنه آثار سلبية في الاقتصاد الوطني؛

– جلب العمالة الأجنبية بصورة كبيرة نظراً لطبيعة العمل في قطاع السياحة خصوصاً في مجال الفنادق والمطاعم مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التركيبة السكانية والتأثير السلبي في عملية التوطين في قطاع السياحة وتقليل فرص التوظيف للمواطنين، في ظل مطالب الدول الأخرى بتوفير مرونة في حركة العمالة السياحية وانتقال الأشخاص العاملين بقطاع السياحة؛

– المطالبة بمعاملة الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات الوطنية دون تمييز تحت مبدأ المعاملة الوطنية مما يؤثر في قدرة الشركات الوطنية على المنافسة وخاصة في موضوع المشتريات والمناقصات الحكومية. وأخيراً أن مسؤولية حماية قطاع السياحة الوطني يجب أن يتحملها الجميع، وهذه الحماية يجب أن تتم من خلال وضع قوانين وضوابط جديدة تتلاءم مع تحرير التجارة بحيث لا تتم تقديم تنازلات كبيرة ولها آثار سلبية وفي الوقت نفسه تتم الاستفادة من عملية التحرير وتوظيفها في تطوير القطاع وخدمته من خلال تحقيق عملية توازن تحقق المصالح للاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والبيئية لتحرير تجارة الخدمات

بالرغم من الأهمية المعتبرة للجانب الاقتصادي في التنمية، والتي تضعه الدول من الأولويات المنشودة من وراء عملية التحرير، إلا أن الجانب الاجتماعي والبيئي لا يقل أهمية بالنظر إلى التصور المعاصر للتنمية، وبالرغم من تمركز الجانب الاجتماعي والبيئي في مختلف النشاطات الخدمية؛إلا أن الأهمية النسبية لكلا الجانبين (الاجتماعي ، البيئي) والآثار الناجمة عن التحرير تختلف كذلك باختلاف القطاعات الخدمية.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية

هناك مجموعة من الآثار الايجابية والأخرى سلبية الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات:

أولا–الآثار الايجابية :

من المعلوم أن تحرير قطاعي: التعليم والصحة سوف يؤدي رفع مستوى التعليم والتدريب، وكذلك تحسين تقديم الخدمات الصحية، ومن ثمة فسوف يؤدي هذا الاحتكاك بين الإطارات المحلية والأجنبية إلى تحسين و تطوير في أداء الكفاءات البشرية ، وبالإضافة إلى ذلك هناك أثار ايجابية أخرى مرافقة لهذا التحرير.

1–توسيع قاعدة الخيارات للمستهلكين :

إن تحرير التجارة في قطاع الخدمات يساعد بشكل مباشر على خفض أسعار الخدمات المقدمة للإفراد تزامنا مع جودتها، بالإضافة إلى تنوع الخدمات يساعد على وجود قاعدة أوسع للاختيار بين البدائل المتعددة للخدمة الواحدة، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن كبير في ظروف العرض للعديد من المنتجات الأخرى ، سواء كانت تلك المنتجات سلعا أو خدمات[1].

2–تخفيض الفقر:

إن الانتقال المؤقت للعمالة أو بالأحرى الهجرة ، لها تأثير على الفقر في الدول النامية ، إن الطبقة الأفقر بإمكانها الاستفادة من خلال الانتقال إلى شغل المناصب و الأعمال التي تم تركها من طرف المهاجرين أو بسبب إمكانية نيلهم لفرصة الهجرة ، وسوف يتجهون للتعلم أكثر، أما العلاقة الثانية بين الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين والفقر فهو من خلال التحويلات، بحيث أنها إذا زادت عموما في النشاط الاقتصادي ، فالفقراء سوف يستفيدون عموما في المدى الطويل من هذه التحويلات[2].

من خلال دراسة ل :والمسلي (Walmsley) وينترز (Winters) (2003) وجد أن هناك زيادة في حصة الدول المتقدمة في الحركة المؤقتة للعمالة المؤهلة وغير المؤهلة للداخل تعادل 3% من القوة العاملة وهذا سوف يولد زيادة في الرفاهية تقدر بحوالي 156 مليار دولار أمريكي ، وفي دراسة أخرى في سنة 2005 أكدت هذه النتائج وبينت أن المقيمين الدائمين في الدول المتقدمة سوف يمثلون اكبر المستفيدين بدخل حقيقي يزيد عن 200 دولار أمريكي للفرد ، مقارنة بـــ24 دولار أمريكي للفرد في الدول النامية[3].

قدرت التحويلات إلى البلدان النامية، والتي تشمل التحويلات من المهاجرين الدائمين والمؤقتين في جميع القطاعات الاقتصادية في حدود 206.3 مليار دولار أمريكي سنة 2006 أو ما يمثل أكثر من 40 ٪ من إجمالي مساعدات التنمية الخارجية، بالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة الدخل ، في بنغلاديش وليسوتو على سبيل المثال

---

[1]. مروة نبيل سويلم، مروة عادل سعد، عزة شعبان إبراهيم ،**اثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع السياحة المصري** ،مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مصر،2006، ص 20.

[2] .L Alan Winters ,**The Temporary Movement of Workers to provide Services** , A handbook of International Trade in Services , OXFORD university Press ,New York,2007 ,p496.

[3]. Joy Abrenica , Christother Findlay, Aik hoelim ,**Trade in services and poverty reduction**, Combridge university press. New York, 2009,p254.

فالتحويلات المالية مثلت بالفعل جزء كبير من تدفقات رأس المال بحيث شكلت التحويلات 27٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، كما تم تسجيل 2.9مليار يورو محولة من المغاربة والمصريين في الخارج في عام 2002 والتي تمثل أكبر مصدر للنقد الأجنبي لكلا البلدين[1].

الشكل رقم (12): اكبر الدول النامية المستقبلة للتحويلات المالية سنة 2001

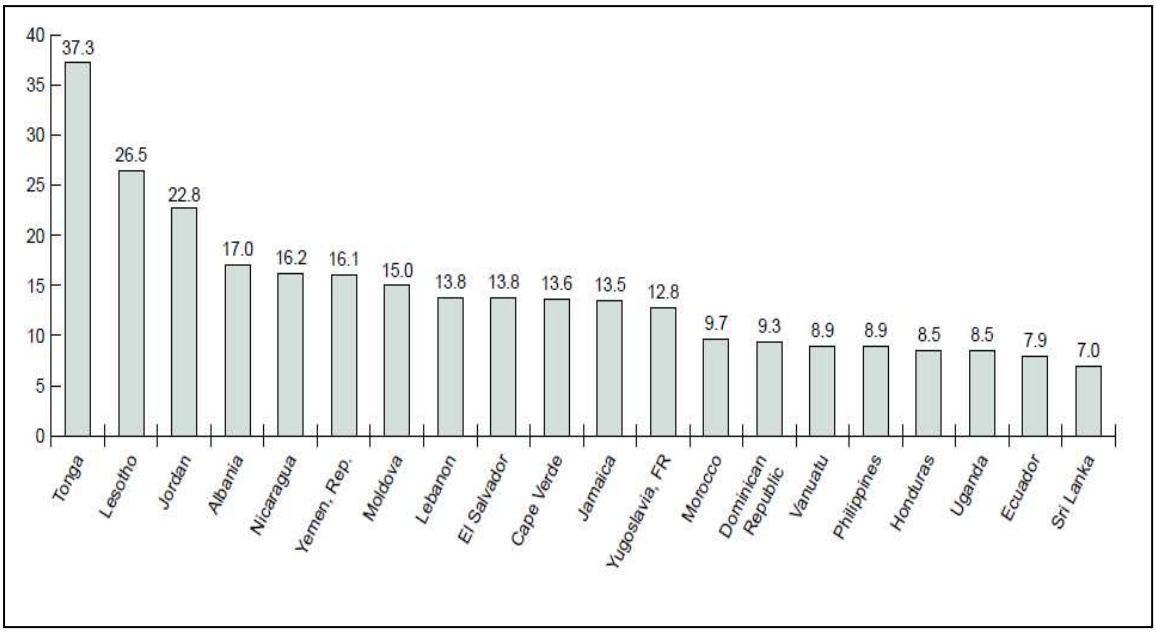

Source : Dilip Ratha ,Warkers Remittances **:An important and stable source of external development finance** ,p159 ,Disponible sur le sit :
www. repository,STCloudstate.edu/econ_seminar.[18/06/2013]

من خلال الشكل رقم:(13) يتضح أن اكبر مساهمة للتحويلات من الخارج في الناتج الوطني الخام كانت في صالح تونقا (Tonga) بنسبة 37.3% متبوعة ب (Lesotho) بنسبة 26.5%، وجاءت الدولة العربية الأردن في المرتبة الثالثة بنسبة 22.8% ، وتدل هذه النسب المعتبرة على الأهمية البالغة لليد العاملة التي تعمل في الخارج وتأثيرها في دفع عجلة التنمية من جهة وتحقيق الرفاه من جهة أخرى.

ثانيا– الآثار السلبية

بالرغم من الآثار الايجابية الناتجة عن عملية التحرير؛ إلا أن هذه العملية تبقى تواجه بعض الانتقادات خاصة بالنظر إلى الآثار الاجتماعية السلبية التي لا تتوافق وأهداف التنمية المستدامة.

1–التأثير على أسعار الخدمات المقدمة للفقراء:

يمكن لفتح الخدمات الأساسية أمام المنافسة الأجنبية أو المحلية من أن تكون لديها أثار سلبية على الفقراء والتي كثيرا ما يستشهد بها كسبب لاستمرار الاحتكارات العامة.ومع ذلك، فان أكثر الحلول هو وضع اللوائح

[1]. Joy Abrenica , Christopher Findlay , Aik oelim ,op cit,p255

لأغراض الاجتماعية، إذا كان البلد المنتج هو اقل كفاءة نسبيا في توفير الخدمة فان تحرير المنافسة الأجنبية من المرجح أن تؤدي إلى انخفاض في الأسعار المحلية وتحسن في الجودة. ولكن هناك تغيير، ففي كثير من الأحيان، أسعار ما قبل التحرير لا تكون محددة عن طريق السوق ولكن يتم تحديدها إداريا وتظل منخفضة لصالح فئات معينة من المستخدمين النهائيين أو أنواع من المنتجات الخدمية. وهكذا، فان أسعار المكالمات الهاتفية المحلية ،وسائل النقل العام يمكن أن تبقى منخفضة. و بالتالي فان هيكل الأسعار غالبا ما يستمر من خلال الإعانات المتضمنة في الاحتكارات العامة أو من خلال الدعم المالي الحكومي.

قد يهدد هذا التحرير هذه الترتيبات. فالقضاء على القيود المفروضة على الدخول يعني وضع حد للإعانات لأنه لم يعد ممكنا تحقيق منافع من قطاعات السوق. قد يركز الداخلين الجدد إلى قطاعات السوق الأكثر ربحية كالمناطق الحضرية بحيث أن تكاليف الشبكات هي أقل والدخل يكون أعلى. كما أن الخصخصة قد يعني نهاية الدعم الحكومي. والنتيجة هي أنه على الرغم من أن القطاع يصبح أكثر كفاءة، ومع تراجع متوسط الأسعار، إلا انه في الواقع أن الأسعار بالنسبة لبعض المستخدمين النهائيين قد تزيد في الواقع مع تناقص إمكانية الوصول إليها[1].

2- هجرة الأدمغة:

تعتبر هذه الظاهرة من أهم الآثار الاجتماعية، والتي تنتج من انتقال الأشخاص ذوي الخبرات (اليد العاملة المؤهلة) أو التي تحتاج إلى مستوى معين من التأهيل، أو العمال المؤقتين إلى أسواق عمل أجنبية، وقد تسارعت هذه الظاهرة بفعل تحرير تجارة الخدمات خاصة من خلال النمط الرابع (الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين)، وبالتالي فقد أصبح فقدان هذه اليد العاملة المؤهلة اكبر تهديد تعاني منه القطاعات الخدمية [2].

في بعض الدول مثل (Niue) فقد فقدت معظم القوة العاملة إلى نيوزلندا أين معظم تلك اليد العاملة كانت تهدف إلى تطوير قدراتهم المهنية والتدريب ولكنها لم تعد إلى بلدها الأصلي وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأجور في نيوزلندا، ولكن ما يلاحظ أن الأجور التي يتقاضاها هؤلاء المغتربين تكون ادني من تلك التي يتقاضاها العمال المحليين، وهذا ما يخلق نوع من عدم الرضا والإحساس بالتمييز العنصري، وكمثال آخر، في ناورو (Nauru) فان عملية توظيف الأجانب تعتبر مكلفة على اعتبار أن ا عملية إيوائهم تكون على مستوى الفنادق الحكومية، كما أن أفراد عائلاتهم لا يعتبرون جزءا من عملية التوظيف مما يخلق نوع من الانفصال داخل العائلات وهو ما يعتبر أهم قضية اجتماعية[3] .

---

[1]. Aaditya Matto ,Robert M.Stern ,**The Framework of Trade in Services**,A handbook of International Trade in **Services** , OXFORD university Press ,New York,2007 ,p 15.

[2]. VituLink Consultancy ,Inc & ECORM International ,Inc USA ,**Study on Social Impact Assessment (CIA) of Liberalising Trade in Services (TIS) and Temporary Labour Mobility among Forum Island Countries (** FICs),2012,p 83 . Disponible sur:WWW. *www.forumsec.org[le 15/05/2013]*

[3] .VituLink Consultancy ,Inc & ECORM International ,Inc USA,Ibid,p53

ويمكن جمع هذه الآثار في الجدول التالي :

الجدول رقم (13):الآثار الاجتماعية السلبية لتحرير تجارة الخدمات

الأثر	أمثلة
1- التهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني	•التهديد من ظروف استغلالية عامل والأجور •التوزيع غير العادل للثروة الفرص المنافع والامتيازات. •الممارسات التجارية غير العادلة •انخفاض في القوة العاملة الريفية
2- التهديدات إلى الشركات المحلية /المحلية	•الخوف من زيادة المنافسة التجارية وتشريد قوة العمل المحلية •نقص الأيدي العاملة الماهرة •التهديد من ظروف استغلالية عامل والأجور
3- الثقافة والهوية	•زيادة تآكل الثقافة التقليدية •التعرض لآثار سلبية من وسائل الإعلام الاجتماعية •التغيرات في السمات الثقافية على الأسر تحت ضغط من التفاعل الاجتماعي والثقافي
4- البيئة	•الضغط على البيئة والإيكولوجيا •زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر مما تسبب في الضغط على البيئة والصحة والبنية التحتية •تدمير البيئة وتدهور الموارد الطبيعية •المخاطر من الضرر البيئي والتلوث

Source: VituLink Consultancy ,Inc & ECORM International ,Inc USA,op.cit,p12

الفرع الثاني: الآثار البيئية

هناك ثلاث مستويات لدراسة تأثير تحرير الخدمات التجارية على البيئة

* التأثير الكبير للمنشاة والآثار التراكمية من المصادر غير المحددة Large impact per facility and cumulative impacts from non-point sources

* التأثيرات المباشرة وغير المباشرة Direct and Indirect effects

* أثار المنبع والمصب Upstream and Downstream effects

أولا– التأثير الكبير للمنشاة والآثار التراكمية من المصادر غير المحددة : جايمس سالزمان (James Salzman) في كتابة " ماوراء المدخنة : حماية بيئية في اقتصاد الخدمات"، " Beyond the smokestak : Environmental Protection in the Service Economy" قام بدراسة نوع الآثار التي يمكن أن يخلفها قطاع الخدمات على البيئة، من أهم الفروق الرئيسية التي وقف عليها هو بين الآثار المباشرة للمنشاة او المرفق والآثار التراكمية على البيئة، فأعطى تسمية " خدمات المدخنة" بالنسبة للخدمات التي لها حجم وتأثير كبيرين على البيئة، تتضمن هذه الخدمات : خدمات النقل الجوي ، خدمات النقل البري ، هذه الخدمات تتميز بتأثيرها الواضح في تلويث الهواء . من جهة أخرى سالزمان ميز جيدا الخدمات الصناعية التي تؤدي إلى آثار معتبرة على البيئة، أين يكون الأثر الناتج عن عارضي الخدمات الفردية بمستوى ضعيف بحيث يمكن اهماله، ولكن اجتماع مقدمي هذه الخدمات وتراكمها يؤدي إلى تعظيم هذا الأثر، وبالتالي فلهذه الخدمات اثر بيئي تراكمي مباشر،كمثال على ذلك العدد الضخم لمحطات خدمات السيارات في مناطق معينة والتي يمكن لها التأثير الأساسي على إمدادات المياه الجوفية في تلك المناطق، بحيث أن التأثير الفردي الناتج من تسربات الخزانات و الزيوت والمذيبات والمواد الخطيرة الأخرى لا يكون ذو تأثير قوي[1]، ويمكن تمثيل هاذين الأثرين بالشكل التالي:

[1]. Dale Andrew, **Services Trade Liberalization Assessing The environmental Effects** ,OECD Trade Directorate, Washington, D.C,2000,p21.

الشكل رقم (13): تأثيرات خدمات المدخنة والخدمات التراكمية

المرجع :من إعداد الطالب بالاعتماد المرجع James Salzman,**Bayond The Smockstack environmental protection in The Service Economy** ,47 UCLA Law Review 411,Wachington .1999,p447 .

يظهر الشكل أن الخدمات التجارية، والتأمينات، والخدمات المالية ذات اثر بيئي ضئيل، كما أن أثرها التراكمي، أي مجموع هذه الخدمات، يعتبر كذلك ضعيف؛ في حين أن بعض الخدمات، كسلاسل الوجبات الخفيفة تعتبر ذات اثر بيئي ضعيف، بينما تراكم هذه الخدمات تؤدي إلى اثر بيئي مرتفع (مستوى عالي)، بينما الخدمات الأخرى، كالخدمات البريدية، خدمات الناتجة عن الوسائل الإلكترونية، يكون لها اثر بيئي مباشر، بالنسبة لكل نمط على حدا، ذو مستوى عال، وفي نفس الوقت اثر تراكمي عال (مجموع اثار هذه الخدمات).

ثانيا– الآثار المباشرة وغير المباشرة: Direct and Indirect effects

الآثار غير المباشرة هي الآثار الناتجة من تقديم الخدمات المهنية، كالخدمات الاستشارية،الخدمات المحاسبية، الخدمات الهندسية،كما أن الآثار البيئية في قطاع الخدمات يجب أن تدرس خلال دورة حياة عرض الخدمة، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار على المدى الطويل و المدى القصير، وكمثال على ذلك الآثار المباشرة الناتجة عن تقديم الخدمات السياحية (تعرية التربة الناتجة عن استعمال المحميات الوطنية).

ينبغي تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة، ففي مثل بعض الخدمات: كالخدمات الهندسية، والاستشارية، والبنكية ، بالرغم من أنها ترتكز على الجانب المعرفي " شيء معنوي"، أو تسهيل تقديم بعض المعطيات للمستهلك . إن أي اثر على البيئة الناتجة عن تصرفات المستهلكين تعتبر اثر غير مباشر لتقديم هذه الخدمة، كمثال خدمات تصميم المباني، لها تأثير بيئي ضعيف على طول مدة استعمالها، وبالتالي لها تأثير ايجابي وتأثير غير مباشر من

طرف مقدم هذه الخدمة وهو المهندس المعماري،كما أن الآثار البيئية لمدخلات القطاع الخدمي في عمليات تصنيع السلع يمكن تقديرها باستعمال منهجية الآثار الغير مباشرة[1].

ثالثا– أثار المنبع والمصب Upstream and Downstream effects

وهي المقاربة الثالثة لتقييم الآثار البيئية الناشئة عن توفير الخدمات في الاقتصاد الوطني، منذ أواخر 1999، في إطار بحث بعنوان " مصادر من اجل المستقبل "، تم الإعلان عن ثلاث أوراق عمل فيما يخص الآثار البيئية الناشئة عن الخدمات الخاصة بالرعاية الصحية، وخدمات الطعام والمواد الغذائية تجارة التجزئة والخدمات السياحية.

تهدف هذه الأوراق في فهم أفضل لكيفية تأثير الأنشطة الحساسة لقطاع الخدمات على البيئة، وبالتالي إمكانية تنفيذ استراتيجيات تسيير مناسبة، لهذا الغرض،RFF (مصادر من اجل المستقبل) وضعت منهجية التي تحدد ثلاثة أنواع مختلفة من التأثيرات ، التأثيرات المباشرة وتأثيرات المنبع والمصب.

إذا كانت الآثار المباشرة بسيطة وواضحة، فإن النوعين الآخرين يبدوا أنهما أكثر إثارة للاهتمام وقيمة من وجهة نظر صانعي السياسات.وفقا للتعريف RFF، فان آثار المنبع هي تلك الناجمة عن تأثير مقدم الخدمة على مواصفات المنتجات أو الأداء بيئي، في حين آثار المصب هي الناتجة عن تأثير مقدم الخدمة على سلوك العملاء أو على أنماط الاستهلاك[2].

كما أن (OCDE) اقترحت مقاربة تحليلية أخرى من اجل تقدير الآثار، وقد ركزت على المستويات التالية:[3]

– آثار الحجم، والتي تشير إلى الآثار البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتولد عن طريق التجارة، وهذا ما قد يمكن من زيادة المصادر الخاصة بحماية البيئية،من خلال زيادة أو تخفيض في مستويات التلوث الهوائي أو المائي أو على مستوى التربة أو بالأحرى هي الآثار المسجلة على مستوى التنوع البيولوجي (Biodiversity)، والتي يمكن أن تقود إلى مستويات عليا أو دنيا لاستعمال المصادر الطبيعية.

– آثار هيكلية وهي التي تشير إلى التغير في نماذج الإنتاج والاستهلاك على مستوى الاقتصاد الجزئي، هذه الآثار كذلك تتضمن تغييرات في نماذج الاستثمار وفي التكلفة الهيكلية للقطاعات الخدمية، وتتضمن الزيادة أو النقصان في تكلفة المواد الأولية، الطاقة، العمل، رأس المال. وأخيرا، الأخذ بعين الاعتبار التغير في التوزيع الجغرافي للإنتاج.

[1] .Dale Andrew, **Services Trade Liberalization Assessing The environmental**, op.cit ,p24
[2] .Dale Andrew, **Services Trade Liberalization Assessing The environmental**, Ibid ,p25
[3] .Karel Mayrand ,Marc Paquin , op.cit, p21.

– الآثار التكنولوجية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار تأثير تحرير تجارة الخدمات على عمليات أو طرق الإنتاج المستخدمة في عرض الخدمات، والمتضمنة إمكانية الحصول الميسر على التكنولوجيات البيئية .

المطلب الثالث : متطلبات تحرير تجارة الخدمات في ضوء تحقيق التنمية المستدامة

إن تحرير تجارة الخدمات يختلف عن تحرير تجارة السلع، وان كانت الدول في سبيل حماية اقتصادياتها المحلية وصناعتها الناشئة، وخاصة في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات تقوم بمجموعة من الإجراءات الحمائية تتفاوت ما بين قيود كمية وسعرية أو بينهما معا و هذا في حالة تجارة السلع، فان الأمر يختلف في حالة الخدمات ومن اجل الوصول إلى تحقيق نتائج ايجابية والوصول إلى مستويات مقبولة من التنمية من خلال عملية التحرير فعلى هذه الدول وضع مجموعة المحاور التي تندرج ضمن المتطلبات الأساسية لهذه عملية.

الفرع الأول : تفعيل عملية التحرير

بحيث تتضمن هذه العملية العناصر التالية:

1- شروط قطاعية مسبقة للتحرير :

إن الشروط المسبقة لأي تحرير ناجح في القطاعات الخدمية تختلف على نحو كبير فيما بينها، فالتكوين المؤسسي الذي يحكم كل قطاع خدمي يعين إلى حد كبير جاهزيته للتحرير، فمثلا في حالة الاستقرار الاقتصادي الكلي للقطاع المالي تبقى القواعد الرئيسية التي تحكم أداء البنوك وتنفيذ التنظيمات الاحترازية الفعالة كعنصر ضروري للتحرير الناجح، ومثل هذه الشروط المسبقة تختلف في حالة تحرير النقل مثلا، وهو القطاع الذي يتطلب نوعا آخر من أطر العمل المؤسسية الملائمة وبمعنى آخر ، أن الشروط المسبقة للتحرير تتحدد بنوعية القطاع، وهي متصلة بصورة رئيسية بالتنظيمات، وهذا اختلاف كبير ورئيسي بين تحرير السلع والخدمات، بحيث قد لا يكون لهذا البعد المؤسسي وخصوصية القطاع دور كبير في القطاع السلعي .

2- اختيار القطاع:

ثمة مسألة مرتبطة أخرى، وهي المركزية بالنسبة لأي إستراتيجية لتحرير التجارة في الخدمات تتعامل مع اختيار القطاعات التي ينبغي تقديمها أولا للتحرير، بغض النظر عن وجود إطار تنظيمي فعال، هناك أولويات ينبغي أخذها بعين الاعتبار، هناك معايير مختلفة يجري الاختيار على أساسها، مثلا، يمكن أن يكون تركيز محاولات التحرير على الخدمات التي تؤمن إما مدخلات وسيطة لبقية الاقتصاد (كقطاعي النقل والاتصالات)، وإما قطاعات محددة يرغب البلد في تعزيزها (كالخدمات السياحية، والمهنية)، وإما على قطاعات أدت الحماية فيها إلى كلفة اللاكفاءة على المجتمع (كالتأمين)[1].

[1].أحمد فاروق غنيم وكندة محمَّديَّة،**التنظيمات المحلية وأهميتها لتجارة الخدمات : حالة البلدان العربية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،2012، ص. 92-93.

كما يمكن للمفاوضات التجارية أن تخطو خطوات اكبر إذا ما دخل في التفاوض عدد اكبر من القطاعات في آن واحد، ومن ثم، تكون هناك إمكانية للأخذ والعطاء. كما ولابد أن تضمن لجنة الخدمات ضرورة أن تحظى القطاعات ذات الأهمية النسبية بالنسبة للدول النامية بالاعتبار في التفاوض[1].

3- التحرير التدريجي:

يجب أن تتم عملية التحرير بالتدرج وبدرجات متباينة وذلك لتقليل تكلفة الإصلاحات التجارية اللازمة، مما يضمن عدم تعرض الاقتصاد لصدمة كبيرة ويساعد على تخفيض إجمالي تكلفة التعديلات. مع الإشارة إلى أهمية التزام الحكومة بالإصلاح التجاري لتشجيع الشركات والأسر على البدء في التكيف مع عملية التطوير على المدى القصير قبل الوصول إلى مرحلة التحرير النهائي والكلي[2].كما يتطلب التحرير في الخدمات أيضا، تحديد اختيار صيغ العرض والحواجز التي ينبغي إزالتها، وهذه مسالة تختلف حسب القطاعات ، فضلا على انه يجر وراءه إجراءات تنظيمية عدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وبعناية، فضلا على تضمن " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في قواعدها انعكاسا لطبيعة القطاعات الخدمية و المرونات المطلوبة من حيث تحريرها وفي هذا الصدد، من المهم أن نذكر أهمية مسالة تحديد وإجراء الالتزامات في أي اتفاقية لتجارة الخدمات.

4-التحرير الإقليمي والإصلاح التنظيمي والتقارب:

يتطلب التحرير الإقليمي الناجح للتجارة في الخدمات تقاربا تنظيميا بين الشركاء التجاريين، وقد اثبت البرهان العملي أن القوانين والتنظيمات والسياسات المختلفة بين بلدين تترابطان عكسيا مع تجارتهما. إن عدم تجانس القوانين والتنظيمات يزيد في العديد من الحالات من تكاليف دخول الموردين الخدميين لدى ولوجهم الأسواق الإقليمية، والتي تقلص بدورها التجارة الإقليمية البينية، إن مجالات التعاون التنظيمي الذي يبدوا واعدا بالنسبة للاتفاقيات التجارية الإقليمية بحيث تشمل المعايير المرتبطة بالخدمات والرخص والمواصفات أو المؤهلات التعليمية أو المهنية، كما يمكن تحقيق التقارب التنظيمي من خلال اتفاقيات اعتراف مشتركة. غير انه حتى تكون هذه الاتفاقيات فعالة فهي تتطلب بعض التناغم (تبني قواعد الشريك التجاري) السبق ، ونقل مشترك لسلطات الاعتراف وإجراءات التحقق ذات مصداقية[3].

---

[1]. بهاجيرات لال داس، تعريب رضا عبد السلام، السيد احمد عبد الخالق، **اتفاقات منظمة التجارة العالمية– المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة**–،دار المريخ للنشر، الرياض،2005.ص138.

[2]. عامر عبد اللطيف، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011، ص107.

[3]. أحمد فاروق غنيم وكندة محمَّديَّة، مرجع سابق، ص111.

الفرع الثاني: إصلاح التنظيمات المحلية

بحيث يكون الهدف من إصلاح التنظيمات المحلية يتضمن النقاط التالية:

1- التنظيم بغرض تعزيز التنافس:

يعتبر تعزيز التنافس هدفا رئيسيا لتنظيم أي قطاع خدمي ، والاستنتاج الرئيسي المستخلص من المراجع التجريبية الخاصة بتحرير القطاع الخدمي أو خصخصته هو أن المنافع الناجمة المؤدية إلى تحقيق رفاهية اكبر تنبع من زيادة مستوى التنافس وليس فقط .بمجرد تغير في الملكية من كونها عامة إلى كونها خاصة. وتكتسب هذه المعاينة أهمية كبرى بالنسبة إلى عملية تحرير أي قطاع خدمي ما، فالأثر السلبي لمحاولة التحرير أو الخصخصة ينبع من انعدام الشروط التنظيمية الضرورية لتحويل محاولات كهذه إلى اثر رفاه ايجابي، والحلول دون تشكل سلوك ضار بالمنافسة، ومثل تلك الشروط الوقائية تشمل إطار عمل مؤسسي راع للتنافس يحكم السوق، فضلا عن قواعد وتنظيمات شفافة وإيجاد علاقة واضحة بين كل من الحكومة ومحركي السوق.

2- التنظيم من اجل تقليص التكاليف :

ثمة في معظم البلدان النامية حاجة إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بالتنظيمات المحلية المطبقة حتى حدودها الدنيا، وذلك من اجل إجراء إصلاح الخدمات، وتندرج هذه التكاليف تحت ثلاث أنواع، وهي تحديدا التكاليف الإدارية، تكاليف المطاوعة، وتكاليف التشوهات. فالتكاليف الإدارية فهي تلك التي تنشئها مباشرة الحكومة أو الوكالة التنظيمية، وتمول من خلال الرسوم المفروضة على الصناعة أو من خلال الموازنة العامة، وأما تكاليف المطاوعة فيقصد بها تكاليف العمليات المالية والتحويلات الإجمالية المفروضة على العملاء المنظمين بفعل التنظيمات المحلية.

أما تكاليف التشوهات فهي تلك التكاليف التي تتسم بأثر سلبي على الابتكار أو التنافس الذي يمكن لمثل هذه التكاليف أن تولده عندما يطبق أي تنظيم بسبب مختلف الضغوط الممارسة المرتبطة بمجموعات العمل، ومع أهمية معالجة تكاليف التنظيمات والتصدي لها، فمن الضروري أن نلاحظ أيضا بعض الإجراءات التنظيمية التي قد تكون مكلفة، كتقويمات الأثر البيئي أو الشروط المفروضة على المؤسسات التعليمية، مع كون هذه كلها ضرورية في سياق معالجة المقلقات البيئية والتعليمية . وبالتالي، فإننا وفيما ما نزال نعالج جانب الكلفة في التنظيمات، فان ثمة حاجة إلى موازنة تكاليف كهذه مع الأهداف الإجمالية التي تخدمها التنظيمات نفسها[1].

3- معالجة لإخفاق السوق :

يتحدد إخفاق السوق عن أربع أنواع من المشكلات، والتي تتطلب التدخل و الإصلاح وتتمثل هذه المشكلات في: المعلومات الغير متناضرة، والعوامل الخارجية، والفراغ التنظيمي ففي النوع الاول من المشكلات خاصة في

[1]. احمد فاروق غنيم ، كندة محمدية، مرجع سابق، ص ص.87-88.

الخدمات الوسيطية، كالخدمات المالية و الخدمات القائمة على الكثافة المعرفية كخدمات الاتصالات، ففي حالة القطاع المالي على سبيل المثال، يصعب على المستهلكين الحكم على وضع البنوك أو المؤمنين الماليين، فاستقرارا البنوك وشركات التامين مسألة حاسمة وبالغة الأهمية بالنسبة إلى الزبائن والاقتصاد ككل، وأما التنظيم فهو ضروري حيث يمكن أن تؤدي الخدمات في احد الأسواق إلى كارثة في السوق بأكملها، والأمر نفسه ينطبق على مجموعة كبيرة وواسعة من الخدمات المهنية القانونية والمحاسبية. كما يتشارك عدد من الخدمات العامة بميزة الاحتكار الطبيعي او احتكار القلة، بما في ذلك احتكار قطاع المياه والكهرباء والنقل، بحيث ان مثل هذه الخدمات تتطلب شبكات توزيع متخصصة، والتي تتميز باحتكار عدد محدود من مقدمي هذه الخدمات، وبالتالي فعند فتح هذه القطاعات للخصخصة فقد تنشأ حاجة ماسة للتنظيمات من اجل تعزيز التنافس وتفادي اي اساءة في استخدام الاحتكار والهيمنة من طرف هذا العدد المحدود[1].

4- إصلاح أسواق العمل من اجل إمكانية خلق مناصب عمل في قطاع الخدمات:

إن السياسات والتنظيمات القانونية المرتبطة بأسواق العمل يمكن أن تسبب تأخير في ابتكار خدمات جديدة، فمن خلال عمل منظمة التعاون والتنمية يتبين وجود صلة قوية بين العمالة في قطاع الخدمات ومعدل التوظيف الكلي بحيث يلاحظ أن البلدان التي تتميز بارتفاع نسبة اليد العاملة في القطاع الخدمي هي تلك الدول التي تتميز بمشاركة مرتفعة في نسبة العنصر النسوي، إن نمو الخدمات هو أمر حاسم من اجل تحسين معدل النشاط، خاصة في ابتكار مناصب الشغل الضرورية لجذب أنواع أخرى من اليد العاملة كمثال على ذلك العمال بالتوقيت الجزئي، و في العمل الليلي وكذلك العمال ذوو المهارات المتدنية[2].

5- جعل التنظيم على أساس الاهتمامات التوزيعية والمساواة :

على التنظيم بوجه عام أن يحافظ دائما على التوازن بين الكفاءة على الجبهة الاقتصادية، وبين المساواة والوصول الشامل على الجبهة الاجتماعية، ففعالية التنظيم والتنافس المستحث سيعينان إلى حد بعيد حجم الأرباح الناجمة من عملية الإصلاح وتوزيعها، أما التنظيم غير الفعال فسيتمخض عنه على الأرجح انتقال الأرباح إلى المحتكرين وعن سلوك السعي إلى الريعية، أما الأرباح الكامنة المتوقعة من الكفاءة على الجبهة الاقتصادية – كالأسعار الأكثر تدنيا، والجودة العالية بالنسبة إلى المستهلكين، فضلا عن المنافع التي سوف يحصل عليها مستخدموا القطاعات الخدمية المعنية– فلا يتوقع أن تترجم إلى الواقع المادي في ضوء تنظيم لا يتسم بالكفاءة . علاوة على ذلك، فالمرجح أن ينجم عن تنظيم غير ذي كفاءة ضعيف التنفيذ انعدام في المصداقية، بحيث يمكنه أن ينتهي

[1] أحمد فاروق غنيم ،كندة محمَّديَّة، مرجع سابق ، ص ص.84-85.

[2]. **Les Services et la Croissance Économique – Emploi, Productivité et Innovation** –OCDE, 2005,p16 . Disponible sur le site : www.oecd.org/fr/**economie**/34752900.pdf, *[le 15/05/2013]*.

بدوره إلى تقييد الدخول والمنافسة والى استشارة مطالب المستثمرين بعائدات أعلى لتغطية المجازفة التنظيمية والخسارة الضمنية في كفاءة الإنتاج.

بيد انه ثمة حاجة إلى التنظيم لأغراض المساواة والوصول الشامل – إلى جانب التنظيم من اجل الكفاءة الاقتصادية– ولا سيما عندما تأخذ بعين الاعتبار الخدمات الضرورية والتي تشكل إتاحة الوصول إليها وتوفرها بأسعار معقولة أمر مهم بالنسبة للطبقات الفقيرة، فمثل هذه التنظيمات يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بواجبات الدولة والتزاماتها المندرجة تحت اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، فعلى سبيل المثال توجب الالتزامات المندرجة تحت بنود منظومة حقوق الإنسان الدولية، في بعض الحالات، ضرورة التنظيم بغرض حماية استخدام الآليات كإعانات الدعم المالي ما بين القطاعات لضمان عدم معاناة الفقراء و المهمشين من التمييز في وصولهم إلى الخدمات في الأسواق المحررة[1].

[1]. أحمد فاروق غنيم ،كندة محمَّديَّة، المرجع سابق، ص 87.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تبين أن تجارة الخدمات أصبحت تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية لا يقل أهمية عن التجارة في السلع. وإذا كانت الدول المتقدمة قد حققت مكاسب اقتصادية من خلال تحريرها لقطاعاتها الخدمية، فإن الدول النامية عرفت آثار اقتصادية متباينة باختلاف مستويات التنمية بين الدول و القطاعات الخدمية المحررة، فبعض الدول النامية كدول جنوب ووسط أمريكا بينما في دول الشرق الأوسط نجد أنها قد استطاعت أن تحقق نموا معتبرا ما بين 2005-2011 في مجال خدمات النقل و الأسفار، في حين أن معظم الدول الإفريقية بقيت تشهد نموا متباطئا، على غرار مجموع الدول العربية ككل.

استطاعت تجارة الخدمات أن تلعب دورا أساسيا في تكوين الناتج الوطني الخام، وفي خلق فرص للتوظيف، كما أن آثارها البيئية في بعض القطاعات تكاد أن تكون معدومة، وبالتالي فهي تلعب دور مهم في دعم تحقيق التنمية المستدامة، كما أن تجارب بعض الدول النامية أثبتت أن تحرير القطاعات الحساسة كالقطاع المالي قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية، بالنظر إلى ارتباطه الكبير بالأزمات من جهة، وللطبيعة الهشة التي تميز هذه الاقتصاديات من جهة أخرى مما يجعلها غير قادرة على المنافسة، على الرغم من بعض المزايا التي يمكن تكتسبها والمرتبطة بنقل التكنولوجيا لهذا القطاع القائم على المعرفة .

الفصل الثالث:

تحرير قطاع الاتصالات وأثره على التنمية المستدامة في كل من الجزائر ومصر

تمهيد

يشهد قطاع الاتصالات نمو متسارعا في مختلف الدول وعلى اختلاف مستويات تنميتها، وخاصة مع الاتجاهات الحديثة التي يسلكها الاقتصاد العالمي والقائمة على المعرفة، وقد أصبح من الواضح اثر هذه القيمة المعرفية كقيمة مضافة في الاقتصاد، خاصة مع تنامي حركية التجارة الالكترونية عالميا والتوسع في استعمال الخدمات الالكترونية في مختلف المستويات التنظيمية داخل المؤسسة وبالأخص على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو من خلال تسوية المعاملات الدولية. وعلى غرار غالبية الدول تسعى الجزائر و مصر إلى تطوير قطاع الاتصالات ليتماشى مع الحاجات الداخلية والخارجية، كما أن أهداف الألفية الإنمائية تستدعي المضي قدمنا في سبيل تحسين و رفع بعض المؤشرات التي تعكس مدى رفاهية الأفراد، كما أن اللحاق بركب الدول المتقدمة استدعى كلا من الجزائر ومصر إلى تحرير هذا القطاع للمنافسة، بالنظر إلى محدودية الموارد والكفاءات في هذا القطاع من جهة، كما أن تجارب العديد من الدول أثبتت نجاعة هذا الخيار من جهة اخرى.

ومن اجل الإحاطة بمختلف النقاط تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

1- لمحة عن الاقتصاد الجزائري والمصري.

2- واقع قطاع الاتصالات الجزائري والمصري.

3- تأثير تحرير قطاع الاتصالات على التنمية المستدامة

المبحث الأول :لمحة عن الاقتصاد الجزائري والمصري

تعتبر الجزائر ومصر من أهم الدول العربية في شمال إفريقيا بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي التي تحتله كل دولة على حدة، بحيث تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا إلى أوربا، بحيث يساهم ذلك في رفع معدلات التجارة الخارجية مع الدول الأوربية خاصة مع دول الاتحاد الأوربي، في حين تعتبر مصر حلقة الوصل بين ثلاث قارات: إفريقيا، واسيا، وأوربا، كما تعتبر من اكبر الوجهات السياحية العالمية سواء على المستوى العالمي، أو على المستوى القطري وما يرتبط بذلك من عائدات مالية بالعملة الصعبة تساهم في تمويل العجز الذي يعاني منه عموما الاقتصاد المصري .

المطلب الأول:الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

رغم أن بعض الدول العربية انتعاش في الأداء الاقتصادي خاصة في سنة 2010، بعد الانكماش الذي حصل في العالم على إثر الأزمة الاقتصادية والمالية، إلا أن هذا الانتعاش كان مقترنا بارتفاع في أسعار المواد الأولية والطاقوية، وبالتالي فتأثير الأزمة وتبيعاتها كان أكثر حدة في مصر منه في الجزائر.

الفرع الأول: الخصائص الاجتماعية

أولا– المساحة والسكان:

تبلغ مساحة الوطن العربي 14.2 مليون كم²، وقد بلغ عدد سكانه في عام 2011 حوالي 362 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كانت عليه في سنة 2010، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع جميع أقاليم العالم الرئيسية، وقد تمكنت بعض الدول العربية من بينها الجزائر ومصر من تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني في حدود 2.27 و 1.99 على الترتيب وذلك بحكم سياستها الخاصة بتنظيم الأسرة[1].

تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم²، أي ما يمثل 16.773% من مساحة الوطن العربي، وقد بلغ عدد سكان الجزائر في نفس السنة حوالي 36.692 مليون نسمة أي ما يمثل 10.13% من سكان الوطن العربي؛ في حين تبلغ مساحة مصر 1.009.450 كم² أي ما يمثل 7.1088 % من مساحة الوطن العربي وقد بلغ عدد سكانها في سنة 2011 حوالي 80.472 مليون نسمة، أي ما يمثل 22.22 % من سكان الوطن العربي' وفي ما يلي تطور عدد سكان الجزائر، ومصر حسب الجدول التالي:

[1]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص36

الجدول رقم (14) : عدد سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012 (مليون نسمة)

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	75.229	76.925	78.685	80.472	84.1
الجزائر	34.591	35.268	35.978	36.692	*37.1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Population Reference Bureau, **Fiche de Données sur la Population Mondiale 2011**, disponible sur le site www.prb.org, P 06.

*IOM, International Organization For Migration,**Country Fact Sheet** ,Algeria ,Aout 2012,p3.

الشكل رقم (14): تطور عدد سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012

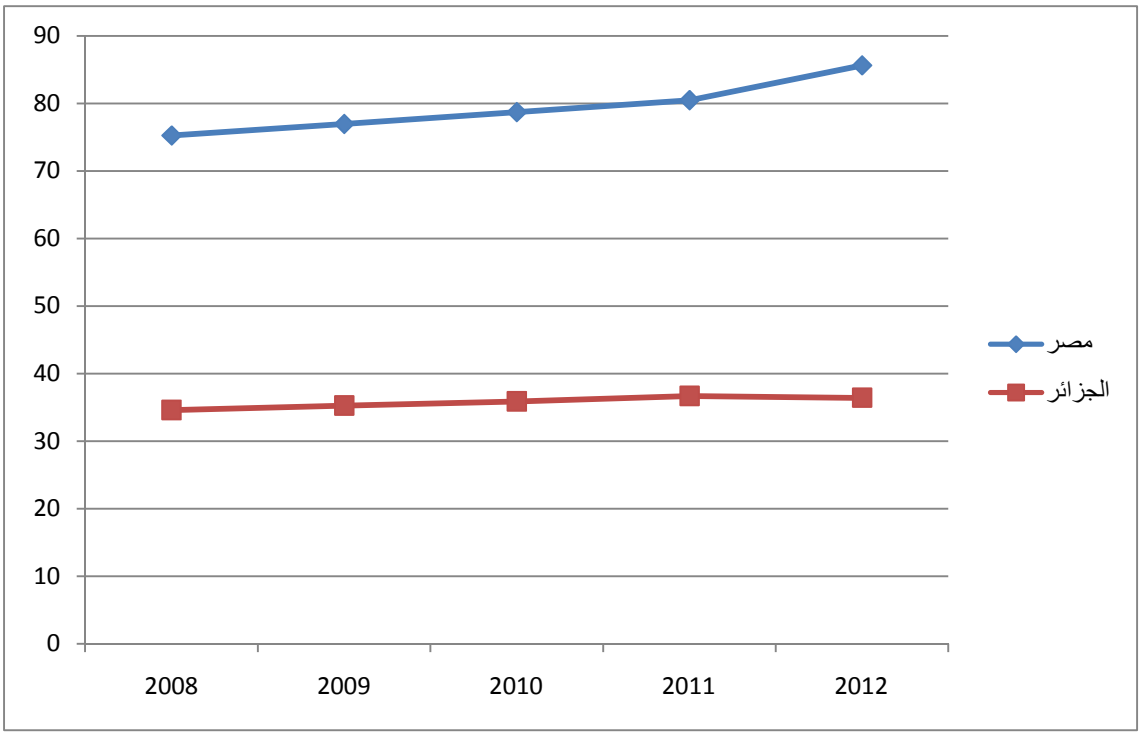

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14)

من خلال معطيات الجدول ومن خلال المنحنى البياني يتبين أن عدد سكان مصر هو تقريبا في حدود ضعف سكان الجزائر خلال الفترة 2008-2012، كما أن تطور معدل النمو يبدوا أكثر بطء في للجزائر منه في مصر ، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (15): تطور معدل نمو سكان الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011
مصر	2.2	2.236	2.220	4.31
الجزائر	1.88	1.97	1.946	1.099

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : إحصائيات الجدول رقم (13)

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن معدل نمو السكان في الجزائر اقل مما هو عليه في مصر، طول فترة الدراسة، بحيث انتقل هذا المعدل من 1.88% خلال الفترة (2008-2009) إلى 1.099 خلال الفترة (2011-2012)، أي أن هناك انخفاض في معدل النمو، وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (2008-2012) حوالي: 1.72%؛ في حين، انه في مصر، انتقل هذا النمو من 2.2% خلال الفترة (2008-2009) إلى المعدل 4.31% خلال الفترة (2011-2012) ، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـــ 2.7415 خلال نفس الفترة، أي خلال الفترة (2008-2012)، وترجع أسباب هذا التطور الايجابي في معدلات نمو السكان إلى الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة، بحيث وضعت الجزائر البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها، وطب المواليد حديثي الولادة والرامي خاصة إلى تحسين التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد لتقليص نسبة وفـــيات الأمهات والمواليـــد بداية بنســـبة 05% لتصل سنة 2008 إلى 30%.[1] كما قامت مصر بوضع برامج من اجل توفير الرعاية الصحية لما قبل الولادة، التي يقدمها متدربون متخصصون، من الأمور الهامة من أجل مراقبة الحمل وتقليل المخاطر بالنسبة للأم والطفل أثناء فترة الحمل والولادة. هذا، وقد ازداد الارتفاع في نسبة النساء اللائي يتلقين رعاية صحية في مصر أثناء فترة الحمل حوالي73,8 % في عام 2008.[2]

أما في ما يخص ارتفاع معدلات نمو السكان في مصر، فحسب احد الدراسات الميدانية التي تم أعدادها من طرف احد الخبراء الدوليين في تنظيم الأسرة، و فيها حلولا بديلة التي جاءت بعنوان «المشكلة السكانية بين الرؤية والحل»، يقدم ورؤية مختلفة.. وتفرغ لدراسة ما أطلق عليه "فوضي الإنجاب في مصر"، ووجدت

[1]. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة، **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** – بيجين+15، متوفر على الموقع الالكتروني: http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/algeria_formated.doc ، [لوحظ بتاريخ: 2013/06/06]

[2]. تقرير *صندوق الأمم المتحدة للسكان*، **السكان والتنمية في مصر**، ، متوفر على الموقع الالكتروني : http://egypt.unfpa.org/Arabic/...6e6c.../indicateursAR ، [لوحظ بتاريخ: 2013/06/06]

الدراسة أن فقدان المشاركة الشعبية للمجتمع المصري في تدعيم البرامج السكانية، كان من أهم عوامل الانفجار السكاني[1].

ثانيا– مؤشرات التنمية البشرية:

أظهرت الاتجاهات طويلة الأجل في معظم البلدان العربية منذ عام 1970 تقدما كبيرا في الدخل والصحة والتعليم، وهي الأبعاد التي يقيسها دليل التنمية البشرية، فمن بين الدول العربية التي حققت الأداء الأفضل منذ ذلك الحين حتى سنة 2010، نجد عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، تونس والمغرب[2]

أما تطور دليل التنمية البشرية لكل من الجزائر ومصر يمكن استظهاره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16):تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر ومصر خلال الفترة:2007-2012

السنة / البلد	2007	2010	2011	2012
الجزائر	0.691	0.625	0.680	0.691
مصر	0.664	0.661	0.661	0.662

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013بعنوان **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،2013، ص161.

من خلال الجدول رقم (16)، يتبين أن الجزائر سجلت تطورا أحسن في مستوى التنمية البشرية، بحيث انه رغم التراجع المسجل بعد سنة 2007 من 0.691 إلى القيمة 0.625 سنة 2010 إلا أنها سجلت فيما بعد مستويات أعلى، بحيث أنها حسب دليل التنمية البشرية 2013 تحتل المرتبة 93 ، في حين أن مصر تحتل المرتبة 112 من بين 185 دولة، بحيث تشير بعض المؤشرات الفردية، كمتوسط العمر عند الولادة إلى 73.4 سنة في الجزائر مقابل 73.5 سنة بالنسبة إلى مصر، كما يبلغ متوسط سنوات الدراسة في الجزائر القيمة 7.6 سنوات في حين في مصر يبلغ هذا المتوسط 6.4 سنة[3].

[1]. مصطفى سامي، **فوضى في الإنجاب في مصر**،مقال منشور في يومية الأهرام المصرية، العدد 17، 2010، متوفر على الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg . [لوحظ يوم : 2013/10/09]

[2].تقرير التنمية البشرية 2011 بعنوان:" **الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،2011، ص24.

[3]. تقرير التنمية البشرية 2013 بعنوان **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، مرجع سابق، ص157.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية

بلغ نمو الاقتصاد الجزائري حوالي 2.6% في سنة 2011، في الوقت الذي بلغ فيه معدل التضخم حدود 3.9% أما عجز الموازنة فكان في حدود 3% من الناتج الوطني الخام، في حين بلغ رصيد الحساب الجاري بحوالي 9.3% من الناتج الوطني الخام في نهاية ديسمبر 2011، كما أن قيمة الاحتياطات الرسمية بلغت 182.2 مليار دولار أمريكي، نشير هنا إلى أن قطاع المحروقات يبقى يشكل 98 % من الصادرات و70% من مخصصات الموازنة بالرغم من تدني الإنتاج الخاص بهذا القطاع من 43 مليون طن إلى 32 مليون طن خلال الفترة 2007-2011، كما أن المعدل العام للبطالة خلال 2011 بلغ 10% والذي يبقى مرتفعا بين فئات الشباب .بمعدل 21.5 % بالنسبة للفئات العمرية التي تتراوح مابين15 و 24 سنة[1].

في حين أن المؤشرات الاقتصادية في مصر تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 1.8% في سنة 2011، معدل التضخم كان في حدود 11.8%في سنة 2011، أما عجز الموازنة فكان في حدود 8.5 %من الناتج الوطني الخام، رصيد الحساب الجاري سجل عجزا بـــ4.1% من الناتج الوطني الخام، معدل البطالة ينتشر خاصة بين فئة الشباب بحيث سجل معدل 11.8% وخاصة بالنسبة للفئات العمرية بين 15-19 سنة[2].

الجدول رقم (17): **أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ومصر خلال الفترة** 2008-2012

السنة	2008		2009		2010		2011		2012	
البلد	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر
نمو GDP الحقيقي	2.4	7.2	2.4	4.7	3.3	5.1	2.8	1.8	3.1	0.8
نمو GDP الحقيقي للفرد	-	5.3	-	2.9	1.8	3.4	1.4	0	1.7	0.9-
معدل التضخم	4.5	11.7	5.7	16.2	3.9	10.1	4.1	11.8	4.3	10.8
توازن الميزانية	6.0	6.8-	6.9-	6.6-	1-	8.1-	-1.7	9.4-	-4.3	8.5-
الحساب الجاري ك% GDP	20.3	0.5	0.4	-2.4	7.6	-2	9.3	-4.1	5.2	-1.3

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع :

- African Development bank ,Egypt,2012-2013 Interim Strategy Paper,2012
- African Development bank,Algeria,2012-2013 Interim Strategy Paper,2012

من خلال تحليل معطيات الجدول يتبين، أن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تصب في صالح الجزائر، فمعدل نمو الناتج الوطني الخام في الجزائر، فبعد ثباته عند 2.4 بين سنتي 2008-2009، شهد تحسنا وارتفع هذا المعدل

[1]. African Economic Outlook 2012 ,Algeria 2012,.Disponible sur le site :www. www.afdb.org. [le :12/04/2013]
[2]. African Economic Outlook 2012 ,Egypt 2012,.Disponible sur le site :www.africaneconomicoutlook.org [12/04/2013]

ليبلغ 3.1% في سنة 2012، أما في مصر فهناك تسجيل لتراجع سنوي من 7.2% سنة 2008 إلى 4.7% سنة 2009 مع تسجيل لنمو سنة2010، حيث وصل هذا النمو إلى 5.1% أما أدنى قيمة له فتم تسجيلها سنة 2012 عند 0.8% ،أما معدلات التضخم في الجزائر على العموم تتميز بالثبات بحيث تم تسجيل معدل تضخم في حدود 4% خلال 2008، 2011، 2012 مع تسجيل أعلى قيمة سنة 2005 بـــ 5.7%، أما مصر فمعدلات التضخم فمرتفعة جدا بالمقارنة بالجزائر خلال فترة الدراسة، وتم تسجيل أعلى قيمة في سنة 2009 بحيث بلغ هذا المعدل 16.2% كما أن المؤشرات الأخرى تعكس نفس الشيء، فالحساب الجاري في الجزائر يمثل قيم موجبة بنسبة من الناتج الداخلي الخام، في حين انه في مصر يمثل قيم سالبة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب، التي تعكس هذا الاختلاف في الأداء الاقتصادي لكلا البلدين، ولعل أهمها:

1- وترجع أسباب ارتفاع معدلات التضخم عموما، إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، حيث ارتفع المؤشر الدولي لأسعار الأغذية خلال عام 2011 إلى 24%، وارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي، واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل[1].

2- ترجع أسباب التحسن المستمر في النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي في الجزائر عموما، وكغيرها من الدول العربية المصدرة للبترول إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصلت قيمة الصادرات البترولية في الجزائر خلال ثلاثة أشهر الأولى لسنة 2013 حوالي: 617 مليون دولار أمريكي[2].

3- تراجع معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي في مصر يعود إلى تراجع الخدمات السياحية بفعل الأزمة المالية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معظم السائحين القادمين إلى مصر، ينحدرون من المنطقة الأوربية، التي تأثرت اقتصادياتها كثيرا بالأزمة المالية لسنة 2008. إلا أنه نتيجة لهذه الأزمة تراجعت عائدات السياحة في ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات البنك المركزي المصري من 10826.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2008/2007 إلى 10487.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2009/2008.[3] كما وسجلت معدل نمو لم يتجاوز 1.8% خلال سنة 2011 كنتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها التي أدت بعضها إلى توقف الإنتاج وإغراق المؤسسات وانخفاض الصادرات والاستثمارات وتفاقم البطالة[4].

---

[1]. التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2012، مرجع سابق، ص25.

[2]. وزارة التجارة الجزائرية، **إحصائيات التجارة الخارجية 2013**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mincommerce.gov.dz، [لوحظ يوم:2013/04/23]

[3]. محيا زيتون، **آثار الأزمة المالية/ الإقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة،2010، ص29.

[4].التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2012، مرجع نفسه، ص 22.

المطلب الثاني: واقع تجارة الخدمات في الجزائر ومصر

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في دعم الاقتصاد المحلي في كل من الجزائر ومصر، إلا أن تركيبة الاقتصاد الجزائري والمصري تتباين بالنظر إلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري باعتبارها من اكبر الدول العربية المصدرة للمحروقات في حين أن الاقتصاد المصري يعتبر اقتصاد صناعي وخدمي نسبيا ما.

الفرع الأول: العضوية في منظمة التجارة العالمية

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ سنة 1964 في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية " الجات"، كما وتحظى الجزائر بدعم المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يدعم الموقف التفاوضي الجزائري، في مفاوضات عرفت تباطئ كبير منذ إيداع أول طلب لها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1987، ثم في سنة 1996 مع تقديم أول مسودة تجارية، ليتم بعد سنتين الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف[1]، وفي سنة 2001 تلقت الجزائر ما يربو عن 1200 سؤالا من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر، ومن قبل حوالي 40 دولة اغلبها عضو في الاتحاد الأوربي الذي يسيطر على 65 من حجم المبادلات الخارجية الجزائرية[2]. وقد تم في آخر الجولات من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة تحديد شروط دخول الممولين الأجانب لـــ 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاع فرعي، التي شكلت محور المحادثات[3].

في حين تعتبر جمهورية مصر العربية طرفا متعاقدا في اتفاقية الجات وبصفة كاملة عام 1970، وأصبحت عضوا كاملا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من 30 جوان 1995، بحيث شاركت مصر في جولة الاورغواي للمفوضات التجارية متعددة الأطراف منذ انطلاقتها في سبتمبر عام 1986، وحتى نهايتها في جنيف في 15 ديسمبر 1993، واختتامها رسميا على المستوى الوزاري في مراكش في 15 افريل 1994، وقد تمثلت مواقف مصر في هذه المفاوضات في تقديم المقترحات بالتنسيق مع عدد من الدول النامية ذات الظروف والمصالح المتشابهة خاصة في مفاوضات الزراعة والدعم، والمنسوجات والملابس والخدمات[4].

---

[1]. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص 11.

[2]. عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005، ص 61.

[3]. وزارة التجارة الخارجية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، متوفر على الموقع الالكتروني:
www.mincommerce.gov.dz، [لوحظ يوم: 2013/04/23]

[4]. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية** – حالة الجزائر ومصر–، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010،ص 277.

كما أن الطرف المصري قد تقدم بالتزامات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وكانت القطاعات الخدمية المفتوحة في هذا الإطار على النحو التالي: البناء والخدمات الهندسية، السياحة والسفر، الخدمات المصرفية، سوق المال، التامين وإعادة التأمين، النقل البحري والخدمات المساعدة[1].

الفرع الثاني:مكانة قطاع الخدمات في هيكل الاقتصاد الوطني

سجلت الجزائر أداء اقتصاديا معتبرا في السنوات الأخيرة، حتى سنة 2010، ويبقى الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على قطاع المحروقات، لذلك فهو يبقى عرضة للصدمات الخارجية، بلغ متوسط معدل نمو الناتج الوطني الخام 3.4%، الذي تبع الأداء الجيد لقطاع المحروقات بالإضافة إلى المساهمة المعتبرة لقطاع الخدمات كقطاع البناء، قطاعات الأشغال العمومية (BTP)، أما المساهمة الضعيفة فكانت من جانب قطاع الزراعة، إن أهمية وقيمة الخدمات تعتمد على الاستثمارات العمومية الضخمة التي تم برمجتها، بحيث أن قطاع البناء والتشييد قد سجل في سنة 2010 مساهمة فعلية في الناتج الوطني الخام في حدود 10%، مسجلا بذلك نمو في حدود كذلك 10% خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى سنة 2010[2].

أما في مصر فقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 16.1% من الناتج المحلي الخام خلال السنة المالية 2012/2011، متبوعا بقطاع الصناعات الإستخراجية بنسبة 13.7%، ثم قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري بنسبة13.2 %،[3]وتعد السياحة من أهم قطاعات الاقتصاد المصري نظرًا لأنها من أهم مصادر النقد الأجنبي خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010، كما تعتبر من أهم مصادر الدخل القومي حيث تجذب السياحة لمصر نحو 12.5 مليار دولار سنويا وتمثل نحو 12% من الناتج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى استيعاب قطاع السياحة لنحو 1.4 مليون عامل من العمالة المباشرة ونحو 4 مليون عامل من العمالة غير المباشرة[4].

---

[1]. محسن احمد هلال، **التجارة في الخدمات – اهتمامات الدول العربية–**، المؤتمر العربي الأول لتحرير تجارة الخدمات،أيام 12-13 أكتوبر بيروت، لبنان، 2004، ص4.

[2]. African Development Bank Groupe , Dialogue note 2011-2012,Disponible sur le site : www.afdb.org [08/06/2013].

[3] . African develoment bank ,egypt-2012-2013 Interim Strategy Paper ,Regional Department North (ORNA),p 13 , Dispinible sur le site : www.afdb.org[le :08/06/2013].

[4]. منى بدران وآخرون، **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص17.

الجدول رقم (18): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012

السنة	2008		2009		2010		2011		2012	
البلد	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر
الخدمات	31	49	31	49	35.4	48.5	30.2	45.8	*30.2	**47.9
الصناعة	62	13	62	14	56.6	37.5	61.6	14.4	*60.9	**14.7
الزراعة	7	38	7	37	7.9	14	8.1	39.5	*8.9	**37.4

Sources :

.UNICTAD,Handbook of International stastics 2012.
http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx
*http://www.gfmag.com/gdp-data-country-reports/332-algeria-gdp-country-report.html
**https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

تبين معطيات الجدول أن الصناعة هي القطاع المسيطر في تكوين الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر طيلة فترة الدراسة، رغم سيطرة قطاع المحروقات، متبوعا بقطاع الخدمات، مع مساهمة بسيطة لقطاع الزراعة، أما الاقتصاد المصري فقد شهد سيطرة قطاع الخدمات، ثم يتلوه قطاع الزراعة، ثم أخيرا قطاع الصناعة.

ويمكن تمثيل الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في تكوين الناتج الوطني الإجمالي من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (15) :مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر خلال الفترة :2008-2012

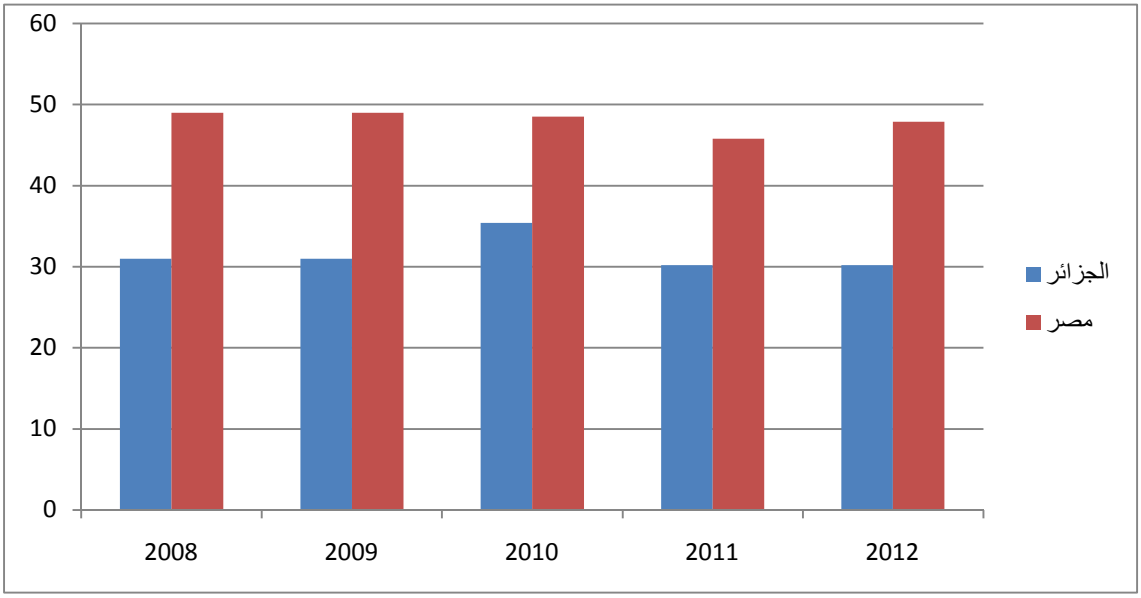

المرجع : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18)

من خلال الشكل رقم (15) يظهر أن هناك تذبذب في المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في تكوين الناتج الوطني الخام طول فترة الدراسة، مع ملاحظة التفوق المعتبر لقطاع الخدمات المصري في تكوين الناتج الوطني الإجمالي مقارنة بقطاع الخدمات الجزائري، ويمكن إرجاع أسباب هذا الضعف المسجل في قطاع الخدمات الجزائري، مقارنة بقطاع الخدمات المصري إلى:

1- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، بحيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بصورة شاملة على قطاع المحروقات، بحيث يشكل هذا الأخير حوالي نصف مخرجات الاقتصاد الجزائري، وثلث أرباع حصيلة الضريبة على المداخيل، وحوالي 98% من الصادرات[1]. وتشير إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2013، أن الصادرات خارج المحروقات، تشكلت أساسا في المواد المصنعة التي مثلت 2.11% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 429 مليون دولار، وتأتي المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 0.71%، أي ما يعادل 144 مليون دولار، تليها المواد الخام بنسبة 0.16% بـــ31 مليون دولار، ثم في الأخير، مواد التجهيز الصناعي ومواد الاستهلاك الغذائي التي بلغت على التوالي: 7 مليون، و6 مليون دولار.

2- عدم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير قطاع الخدمات من خلال البرامج التنموية التي تم تسطيرها، بحيث تشير المعطيات الرقمية، مثلا، إلى تخصيص نسبة 1.2% فقط من الاعتمادات المالية لتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 (**انظر الملحق رقم:02**)

3- نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات، بحيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2009، أن عدد المشاريع الموجهة لقطاع الخدمات بلغ 85 مشروع من بين 451 مشروع، أي ما يمثل تقريبا 18% فقط، في حين كانت اغلب الاستثمارات موجهة لقطاع الصناعة، بما في ذلك المحروقات ب 257 مشروع، أي بنسبة 56%، أما باقي الاستثمارات فهي موجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية والنقل[2].

[1]. Ricardo Hausmann, and others, **Export diversification in Algeria, Trade competitiveness of the middle east and North Africa, The World Bank** ,Washington,D.C,2010, p65.

[2]. نسرين برجي، مبارك بوعشة، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31 ، 2012، ص68.

الفرع الثالث: هيكل تجارة الخدمات

حسب إحصائيات 2012، جاءت مصر في المرتبة العاشرة ضمن قائمة الشركاء التجاريين للجزائر التي تزعمها الاتحاد الأوروبي بحجم معاملات يقدر بـــ 44813 مليون اورو (**نظر الملحق رقم:04**)، وفي الوقت نفسه، احتلت الجزائر المرتبة السابعة عشر في ترتيب الشركاء التجاريين لمصر، الذي تصدره كذلك الاتحاد الأوروبي، بقيمة معاملات بلغت 23548 مليون اورو(**انظر الملحق رقم: 03**)،أما قيمة المعاملات بين الجزائر ومصر فقد بلغت حوالي 946 مليون اورو. وفي الوقت الذي سجل فيه الميزان التجاري الجزائري فائض بحوالي 26242 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2011، وفائض يقدر بحوالي 27180 مليون دولار خلال سنة 2012[1]،يبقى ميزان الخدمات يعاني العجز، بحيث قدر هذا العجز بـــ 7677 مليون دولار أمريكي، و كما أن الميزان التجاري المصري سجل عجزا في سنة 2011 في حدود 23.5 مليار دولار[2]، وعجزا ب 6.9 مليار دولار في سنة 2012،[3] فقد سجل ميزان الخدمات المصري في سنة 2011 فائضا يقدر ب 5187 مليون دولار.

ويمكن توضيح أهمية المبادلات في تجارة الخدمات في كل من الجزائر ومصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19):تطور المبادلات الخدماتية خلال الفترة 2008-2011 (**و: مليون دولار**).

السنة	2008		2009		2010		2011	
البلد	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	الجزائر	مصر
صادرات	3490	24912	2983	21520	3566	23807	3857	19140
واردات	11082	11615	11679	13935	11906	14718	11534	13962
ميزان الخدمات	7592-	13297	8696-	7585	8340-	9089	7677-	5187

Source : UNICTAD ,Handbook of International Statistics 2012, United Nations, NewYork and Geneva ,2012,pp.274-275

ويمكن تمثيل هذه المعطيات من خلال الشكل التالي:

[1].Direction Générale des Douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'algerie**,Centre National de l'Informatique et des Statistiques,Algerie, 2012 ,p1.

[2]. البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الثاني والخمسون – العدد03، 2012/2011، ص 71.

[3]. البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الثالث والخمسون- العدد 01، 2013/2012، ص 66.

الشكل رقم (16): تطور ميزان الخدمات الجزائري والمصري خلال الفترة :2008-2012

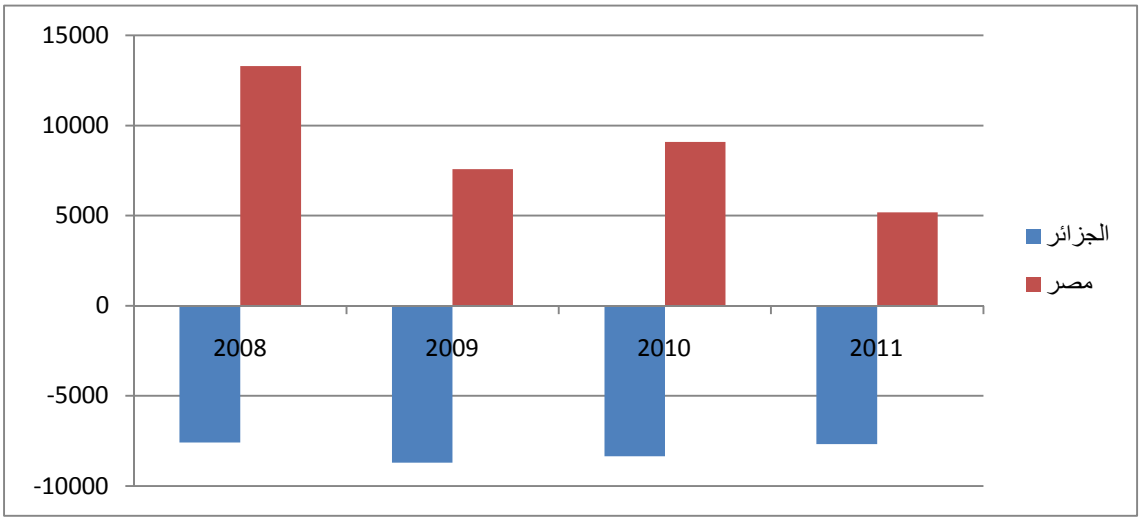

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19)

من خلال الشكل البياني، يتضح أن ميزان الخدمات في الجزائر سجل اكبر عجز له خلال سنة 2009 بحيث بلغت قيمة الواردات 11679 مليون دولار دولار مقابل 2983 مليون دولار، أي أن نسبة تغطية الواردات لا تتعدى 26 %، أما ميزان الخدمات المصري فقد سجل اكبر حصيلة للصادرات بـــ 24912 مليون دولار مقابل 11615 مليون دولار من الواردات خلال سنة 2008 مع تسجيل تراجع هذه الصادرات إلى 21520 مليون دولار في سنة 2009 كنتيجة للازمة المالية، التي شهدها العالم في سنة 2008.

كما تشير معطيات السنوات اللاحقة (بعد سنة 2008)، إلى تراجع ميزان الخدمات في كل من الجزائر ومصر، بحيث استمر ميزان الخدمات الجزائري في تسجيل قيم سالبة، بحيث بلغ هذا العجز في سنة 2011 قيمة – 7677 مليون دولار، أي نسبة تغطية الواردات لا تتعدى 34%، لكن مع تسجيل تحسن مقارنة بسنة 2009، التي شهدت اكبر قيمة للعجز.

في حين، أنه في مصر، ورغم تسجيل ميزان الخدمات لفائض، إلا أن هذا الفائض سجل انخفاضا مستمرا، بحيث بلغت قيمة هذا الفائض 5187 مليون دولار سنة 2011، مقارنة 13297 سنة 2008. و يمكن ربط هذا التراجع في ميزان الخدمات المصري إلى التراجع المسجل في القطاع السياحي، المرتبط أساسا بالأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها مصر،

المبحث الثاني: واقع قطاع الاتصالات الجزائري والمصري

شهد قطاع الاتصالات تغيرات وتطورات مستمرة تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة العالمية خاصة مع التسارع المضطرد في التقنيات والتكنولوجيا وخاصة عند الحديث عن القفزة النوعية التي حدثت بالانتقال من النظام التناظري إلى النظام الرقمي وما أحدثه من ثورة في هذا القطاع، وتسعى كل من الجزائر ومصر كعينة من الدول العربية إلى الوصول إلى أفضل الاستراتيجيات لمواكبة هذا التحول والتغير الجدري في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول:لمحة على قطاع الاتصالات

بالنظر إلى الأهمية البالغة لقطاع الاتصالات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، وحتى الإقتصاد الوطني ككل، فقد كان من الضروري وضع وسن القوانين من اجل تنظيمه وفق المتطلبات الآنية والمستقبلية للاقتصاد.

الفرع الأول: نبذة تاريخية

بقي قطاع البريد والاتصال في الجزائر يشتغل ككيان واحد حتى سنة 2000، وبموجب القرار2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 م والذي من خلاله تم العمل باستقلالية قطاع البريد والمواصلات، حيث تم بموجه إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد، هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. لتصبح بعدها اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي، تنشط في مجال الاتصالات. فبعد أزيد من عاميين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 2000/03، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت العام 2003 م.

وفي 01 جانفي 2003 كانت الانطلاقة الرسمية مع اتصالات الجزائر، حيث كان على اتصالات الجزائر و إطاراتها الانتظار حتى هذا التاريخ لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته مند الاستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لا يرحم، فيه المنافسة شرسة و البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة[1].

أما في مصر فقد بدأت مسيرة الاتصالات منذ زمن بعيد، وبالتحديد في عام 1854 عندما تم إدخال خدمات البرق في الإسكندرية، وفي معظم الفترة التي تلت هذا التاريخ تولت الدولة إدارة الاتصالات في مصر. في عام 1982 أنشئت الهيئة القومية للاتصالات في جمهورية مصر العربية،وأخذت الهيئة القومية اختصاصات تطوير

[1].وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الجزائرية، متوفر على الموقع الالكتروني:www.mptic.dz ، [لوحظ يوم: 2013/06/22].

قطاع الاتصالات كما أخذت احتكاراً كاملاً لحركة الاتصالات الوطنية والدولية، وفي أبريل 1998 أخذت عملية تحويل الهيئة إلى شركة مساهمة خطوة أخرى إلى الأمام، وذلك بإنشاء الشركة المصرية للاتصالات كشركة مساهمة، في السنة نفسها دخلت المنافسة في مجال خدمة الهاتف المحمول بدخول شركتين جديدتين إلى السوق.

والقانون الذي أنشئت بموجبه الشركة المصرية للاتصالات، أي القانون رقم 19 الصادر في 26 مارس 1998، هو القانون الذي أنشئ بموجبه أيضاً جهاز تنظيم مرفق الاتصالات بوصفه سلطة تنظيمية مستقلة. وقد خضع القطاع لمزيد من الإصلاح في 1999، عندما تم نقل مسؤولية الاتصالات، التي كانت ضمن اختصاصات وزارة النقل والاتصالات، إلى وزارة جديدة هي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[1].

الفرع الثاني:تنظيم وإصلاح قطاع الاتصالات

قامت الجزائر بهدف عصرنة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويره، بالقيام بإصلاحات جذرية، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، وقد جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لهذا المبدأ،تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية وثانيهما بالاتصالات.

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات vsat وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية. كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في2004. وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة. أما فيما يتعلق بتأهيل مستوى الشبكة الوطنية للاتصالات فقد ارتكزت على محورين رئيسين هما:[2]

- عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات التي تضم مليوني مشترك في الهاتف الثابت، وذلك بإدخال مكثف للتكنولوجيات الجديدة CDMA.IDR.SDH.ATM بالرقمنة الكاملة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة،

[1].Tim Kelly and Guy Girardet of th ITU& Magda Ismail, **Internet On The Nile : Egypt. case study**, ITU ,March 2001, P9,10.

[2]. بوباح عالية، **دور الانترنيت في مجال تسويق الخدمات**، رسالة مقدمة لنيل لشهادة الماجستير،تخصص تسويق ،مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،2011/2010، ص 147.

مثل الانترنيت، الحوسبة التامة للتسيير التقني والتجاري والمالي.

- رفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات، لا سيما بإنجاز البرامج التالية:[1]

✓ إنجاز شبكة تراسل وطنية ذات ألياف بصرية يقدر طولها بـــ15.000 كم على حلقتين. ويعتمد خط الاتصال الأساسي للإنترنت backbone الرئيسي على سرعة قدرها 10 جيقا بايت و2.5 جيقابايت.أما الخطوط الدولية، فتعتمد أساسا على كابل بحري بألياف بصرية تقدر سرعته بـــ10.5 جيغابايت ويربط بين الجزائر واسبانيا. وسترفع هذه السرعة إلى 40 جيغابايت.

✓ تشغيل أرضية انترنيت ذات 100.000 مشترك مع إمكانية توسيعها إلى 1.5 مليون مشترك، حيث توفركل الخدمات العادية mail.web.ftp وكذا الخدمات المميزة confèrences.audio vidèos voix sur IP علما أنه يوجد 65 موفر خدمات الانترنيت من بينهم 5 عموميين فقط في2001 .

✓ تشغيل شبكاتVSAT وINMARSAT الأولى وكذا توسيع خدمة اللاسيلكي البحري 20 محطة ساحلية وتكييفها مع النظام العالمي للإغاثةSMDSM.

✓ إضافة 500.000 خط جديد في شبكة الهاتف النقال GSM التابعة لـــ اتصالات الجزائر ثم مليون خط إضافي جديد مع توسيع شبكة تراسل المعطيات للتكفل بسرعة بحاجيات الهيئات الاقتصادية والمالية، مثل شبكات البنوك وغيرها.

✓ وضع دعامات ذات طاقة عالية 2 ميقابايت في متناول كل موفر خدمات الانترنت إذا رغب ذلك.

من جهة أخرى، أدخلت الجزائر خدمات الهاتف النقال عبر الساتلGMPCS THURAYA واعتبارا للبرنامج الفضائي الذي تنوي الجزائر تنفيذه قامت الحكومة بإنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية التي تعنى على الخصوص بدراسات جدوى حول الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات والبث الإذاعي.

أما في مصر فتشرف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على قطاعي الاتصالات والإنترنت، وقد تم إنشاء هيئة مستقلة للأعمال التنظيمية وهي جهاز تنظيم مرفق الاتصالات بموجب المرسوم الجمهوري رقم 101 المؤرخ في 4 أبريل 1998، كما واجه الجهاز بعض الصعوبات في تثبيت شخصيته المستقلة عن الشركة المصرية للاتصالات، كما أن النص الأولي لمشروع القانون (المؤرخ في:3 يونيو 2000)، هو أن يكون الجهاز مسؤولاً عن نشر قائمة المشغلين المرخص لهم وتحديد الشروط لمنح الترخيصات.

وبدأت الحكومة في برنامج لتحرير السوق تدريجياً بخطوات أولى نحو تحرير سوق خدمات الهاتف المحمول والإنترنت لتمتد هذه الخطوات بعد ذلك إلى سوق الخدمات الأساسية والشبكة الأساسية للإنترنت.

---

[1]. وشام بن رياش، **إعادة تأهيل الموارد البشرية ساعة الإصلاحات – حالة قطاع الاتصالات في الجزائر–**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 افريل 2004، ص ص. 164-165.

وفي ديسمبر 1999 أنشئت أربع مجموعات لصياغة التغييرات اللازمة لإصلاح القطاع :

- ✓ مجموعة قانونية لصياغة قانون اتصالات جديد لمصر في ذلك الوقت، وقد تم إعداد مشروع القانون بحلول يونيو 2000. ويوصي بزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص.
- ✓ مجموعة فنية تهدف إلى تقييم البنية التحتية الحالية ووضع خطة رئيسية متكاملة.
- ✓ مجموعة الأعمال التجارية، وهي تعد توصيات التسعير والتسويق للخدمات الحالية والجديدة. وسيساعد القطاع الخاص في توصيل هذه الخدمات الجديدة إلى المستعملين النهائيين. ومن أمثلة المبادرات الناجحة التي تمخضت عنها أعمال هذا الفريق مشروع النفاذ إلى الإنترنت بأسعار عالية، تشمل الأعمال الجارية، وتعريف إطار منح التراخيص وصياغة النماذج التجارية.
- ✓ مجموعة رابعة معنية بتنمية الموارد البشرية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويتوخى هذا القانون تحرير القطاع بالتدريج، ومن الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه تخفيض سعر الخطوط الدولية المستأجرة للنفاذ إلى الإنترنت بنسبة 30 % وتخفيض السعر المرتفع للنفاذ إلى الإنترنت بنسبة 50% اعتباراً من 01 أكتوبر 2000[1].

الفرع الثالث: استراتيجيات تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

في الوقت الذي يعرف فيه العالم تحولات كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت الجزائر مطالبة بالارتقاء حسب وتيرة هذه التغييرات للتوافق مع مستوى متطلبات هذه التكنولوجيات الجديدة و لتجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية في خدمة التنمية الاقتصادية.

وقد بدأت الجزائر جهودها الرامية لتجسيد مجتمع معلوماتي منذ مطلع سنة 2000، مركزة على مجال البريد والاتصالات، إلا أنها لم تضع خطة وطنية شاملة ذات رؤية متعلقة بالتكنولوجيات الحديثة حتى ديسمبر 2008، وتتضمن إستراتيجية الجزائر الالكترونية 13 محورا رئيسيا، ترتكز خاصة على ثلاث مواضيع رئيسية هي: الإدارة الالكترونية، المؤسسة الالكترونية، المواطن الالكتروني.وقد تم تحديد لكل محور رئيسي مجموعة من الأهداف الرئيسية، والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على فترة 5 سنوات (2009-2013)[2]، وتأتي هذه المحاور كما يلي:[3]

- **المحور الأول**: تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة؛
- **المحور الثاني**: تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات؛
- **المحور الثالث**: تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات

---

[1].Tim Kelly and Guy Girardet of th ITU& Magda Ismail ,op.cit,p22

[2]. سمية دمش، **التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 248.

[3]. وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، **الجزائر الالكترونية**، ديسمبر 2008، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mptic.dz

- **المحور الرابع**: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي
- **المحور الخامس**:تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع
- **المحور السادس**: تطوير الكفاءات البشرية
- **المحور السابع**: تدعيم البحث -التطوير والابتكار
- **المحور الثامن**: ضبط مستوى الإطار القانوني
- **المحور التاسع**: الإعلام والاتصال
- **المحور العاشر**: تثمين التعاون الدولي
- **المحور الحادي عشر**: آليات التقييم والمتابعة
- **المحور الثاني عشر**: الإجراءات التنظيمية
- **المحور الثالث عشر**: الوسائل المالية

وضعت مصر مجموعة من الاستراتيجيات في سبيل تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تقوم على مجموعة من المحاور؛تطوير البنية الأساسية وتنمية المهارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام هذه التكنولوجيا في القطاع التعليمي وتطوير المحتوى الإلكتروني وتحسين صادرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي ما يلي، ابرز محاور هذه الاستراتيجيات:[1]

في مجال البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد طبقت الحكومة عدداً من السياسات التي استهدفت تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتركيز على تحرير قطاع الاتصالات من خلال تخصيص ثلاثة تراخيص لمشغّلي الهواتف المحمولة، وإتاحة وصلات الألياف الضوئية العريضة النطاقات عالية الجودة في المدن الرئيسية ومجمعات الأعمال، مثل القرية الذكية.

وفيما يتعلق باستخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، أطلقت مصر عدة مبادرات منها، المبادرة المصرية للتعليم، ومبادرة شبكة المدارس الذكية(التي تمثل أقل من 5 %من جميع المدارس)، ونوادي تكنولوجيا المعلومات .وقد نجحت هذه المبادرات في الارتقاء بمستوى التعليم والتوسع في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية .وبالرغم من ذلك فإن التحدي لايزال ماثلاً في ظل استمرار تزايد النمو السكاني وعدد المدارس الذي يصل إلى حوالي 52 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية بالإضافة إلى نحو12 مليون طالب.

في مجال توفير المحتوى الإلكتروني باللغة العربية على شبكة الإنترنت وعلى وسائل الاتصالات الأخرى (كأجهزة المحمول)، حيث قامت الحكومة المصرية بإطلاق عدة مبادرات، منها مبادرة المحتوى الإلكتروني

[1]. الاونكتاد، **استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات–مصر- UNCTAD/DTL/STICT/2011/6**، الأمم المتحدة،نيويورك، 2011، ص ص.1-2.

العربي للكتب والبرمجيات وتطوير المحتوى الثقافي والتعليمي ومحتوى الحكومة الإلكترونية .ومن هذا المنطلق، تمتلك مصر فرصة لم تستغل بالشكل الكافي بعد، من حيث إمكانية إنتاج هذا المحتوى محلياً وتصديره للأسواق الأخرى الناطقة بالعربية.

المطلب الثاني: تحرير قطاع الاتصالات

سمح انفتاح الاقتصاد الجزائري والمصري على الأسواق الخارجية في قطاع الاتصالات إلى دخول المتعاملين الاقتصاديين الأجانب خاصة في مجال الهاتف النقال بحيث بقيت بصفة عامة باقي وسائل الأخرى في وضع شبيه بالاحتكار وقد أدى هذا الوضع إلى تحسن كبير في هذا السوق مع توسع المنافسة والعروض .

الفرع الأول: المشهد التنظيمي لقطاع الاتصالات

تباين المشهد التنظيمي لسوق الاتصالات في مصر والجزائر بين وضعيي الاحتكار والتحرير، كما أن مستوى التحرير ينعكس على مستوى المنافسة، من خلال كونها منافسة جزئية أو تامة، وقد شهد سوق الهاتف الثابت نوع من الاحتكار الحكومي فيما تم تحرير سوق الهاتف النقال والانترنيت، أما وضعية بعض باقي أنماط الاتصال الأخرى فيمكن إسقاط الضوء عليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): المشهد التنظيمي لقطاع الاتصالات في الجزائر ومصر

البلد / شبكة الاتصال	الجزائر	مصر
(WLL) Wireless local loop	**منافسة جزئية**	**احتكار**
DSL	**منافسة تامة**	**منافسة تامة**
VSAT	**منافسة جزئية**	**منافسة تامة**
GMPCS	**منافسة جزئية**	**منافسة تامة**
Fixed Wireless Broadband	**منافسة جزئية**	**معلومات غير متوفرة (N/A)**
Internet services	**منافسة تامة**	**منافسة تامة**
Data	**منافسة تامة**	**منافسة تامة**

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني :

http://www.itu.int/ITU-D/icteye/DisplayCountry.

بالرغم من الأهمية النسبية لوسائل الاتصال المختلفة، يبقى قطاع الهاتف الثابت والنقال، بالإضافة إلى خدمات الانترنيت من أهم وسائل الاتصال المستعملة من طرف الأفراد، والمؤسسات،وما تشهده من انتشار واسع بسبب تزايد المنافسة، وتحرير معظم الأسواق الدولية في هذا المجال.

الجدول رقم (21): المشهد التنظيمي لخدمات الهاتف الثابت والمحمول والانترنيت في الجزائر ومصر

وسيلة الاتصال	هاتف ثابت		هاتف نقال		انترنيت	
البلد	المشهد التنظيمي	عدد مقدمي الخدمة	المشهد التنظيمي	عدد مقدمي الخدمة	المشهد التنظيمي	عدد مقدمي الخدمة
الجزائر	احتكار	01	تنافسي	03	تنافسي	21
مصر	احتكار	01	تنافسي	03	تنافسي	166

المصدر: بالاعتماد على: الاتحاد الدولي للاتصالات، **اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية**، جنيف،2012، ص3،5.

من خلال الجدول رقم (21)، يتبين أن سوق الهاتف النقال تميز بالاحتكار في كلا البلدين؛ في حين أن سوق الهاتف النقال، وسوق الانترنيت يخضع للمنافسة، كما عدد مقدمي خدمة الهاتف النقال يتساوى في كلا البلدين، بدخول ثلاث مقدمين لأسواق البلدين؛ في حين أن هناك تباين كبير في عدد مقدمي خدمات الانترنيت بين الجزائر ومصر.

الفرع الثاني: السوق الهاتفية

وتضم هذه السوق: سوق الهاتف الثابت، وسوق الهاتف النقال.

أولا–سوق الهاتف الثابت :

يعتبر سوق الهاتف الثابت في الجزائر سوقا متراجعا و متأخرا بالنسبة للدول العربية الأخرى، ونسبة انتشاره تعتبر هي الأضعف بالمقارنة مع بقية الدول العربية التي تشهد نفس الظروف الاقتصادية، حيث كانت هذه النسبة في سنة 1997 في حدود 4.79 % فقط[1]، وتبقى اتصالات الجزائر هي الناشط الرئيسي في سوق الهاتف الثابت في الجزائر، وقد تعزز هذا السوق الثابت بدخول ثاني متعامل للهاتف الثابت، وذلك خلال سنة 2005، وهذا المتعامل عبارة عن الشركة ذات الأسهم algérien des Telecommunications Consortium (CAT)،ذات الإسم التجاري" لكم "المكونة من الشريكين ومجمع أوراسكوم تليكوم، Egypt Consortium telecom وقد بلغت قيمة التصريح الذي حصلت عليه الشركة قيمة 65000000 دولار أمريكي، وهكذا فتح قطاع الهاتف الثابت بموجب المرسوم التنفيذي رقم:05-174 في 30ربيع الأول 1426الموافق ل9 ماي 2005، والذي جاء لترسيم حصول (CAT) على تصريح يضمن لهذه الأخيرة استغلال الشبكة العمومية للهاتف الثابت[2].

1. Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, Rapport Annuel 2003,P 78.
2. Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, Rapport Annuel 2005, P 47

وبدأت الشركة عملياتها مطلع2006، حيث عرضت شبكتها الخاصة للهاتف الثابت والانترنت عبر الجزائر . وقدمت خدمة محلية ووطنية ودولية باستعمال شبكة لاسلكية من الجيل الثالث تعتمد على NGN، تكنولوجيا شبكة الجيل الجديد، لكن" لكم" لم تنجح في استقطاب أزيد من 20 ألف زبون، وحتى هذه الشريحة بدأت تشتكي من قلة جودة الاتصال والخدمات .كما أن الشركة لم تنجح في تنفيذ التزامها بخصوص التغطية الوطنية المنصوص عليها في إطارها العملي مما دفع إلى تدخل هيئة تنظيم البريد والاتصالات .

إن اختيار نوع التكنولوجيا المستعملة هي التي قضت على شركة" لكم"، حيث اعتبر المساهمون المصريون أن قرارهم لم يكن صائبا عندما اختاروا النظام اللاسلكي الصيني WLL والذي أظهر أنه بطيء جدا وغير قادر على تقديم خدمة انترنت موثوقة[1].

أما في مصر فتعتبر الشركة المصرية للاتصالات هي بلا منازع أكبر شركة في سوق الشركة الاتصالات المصرية، وهى أيضا أكبر شركات الاتصالات في الدول العربية من حيث عدد الخطوط الهاتفية المشغلة، وفى بداية عام 2006 كان لدى الشركة 12800000خط بكثافة تليفونية 100/14,7 مواطن مقارنة 11مليون خط بداية عام 2005 وتحتكر الشركة المصرية للاتصالات جميع خدمات الخطوط الهاتفية الثابتة المحلية في البلد. كما تحتكر وهو الأمر الحاسم هنا، جميع الإرسال الدولية و الخدمات الصوتية الدولية[2].

الجدول رقم (22): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008- 2011

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011
الجزائر	3069140	2576165	2922731	3059336
مصر	11852539	10 312 559	9 618 123	8991983

المصدر: - سلطة الضبط للبريد والمواصلات، **"مرصد السوق الهاتفية الثابت 2012،2011،2010،2009 "**

متوفرة على الرابط:

- الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.ntra.gov.eg

ويمكن تمثيل معطيات هذا الجدول من خلال المنحنى التالي:

[1]. بوباح عالية، مرجع سابق، ص 147.

[2]. Sahar Tohamy,***Case Study of Egypt's Service Liberalization*** .service Barries and Implémentation of the GATS Agreement ,ECES , 2000, P 13,14

الشكل رقم (17): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر ومصر خلال الفترة: 2008-2012

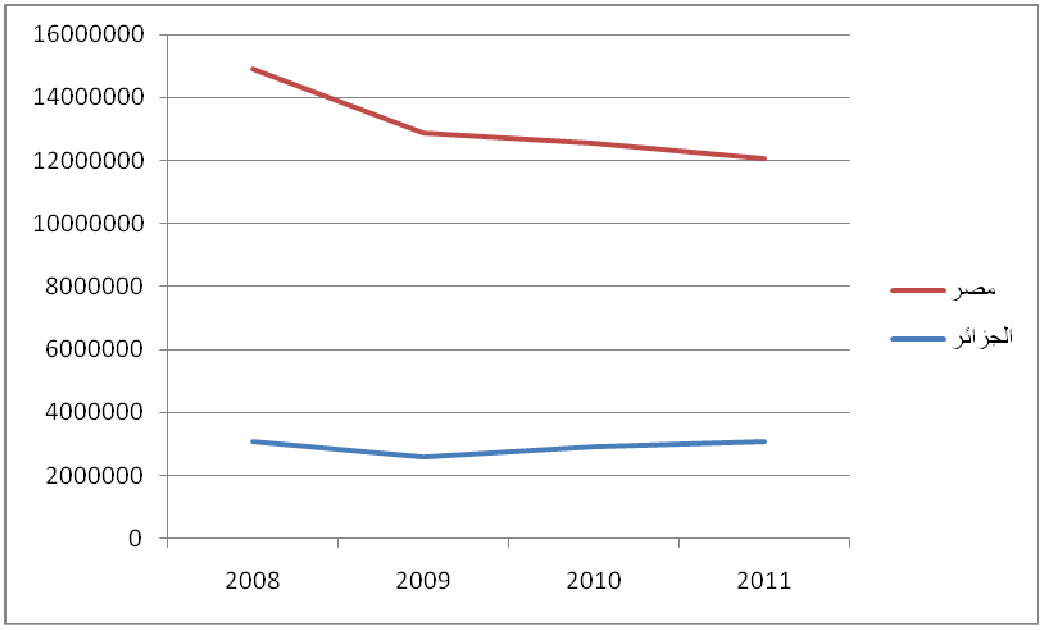

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22)

من خلال المنحنى يتضح أن حجم اشتراكات الهاتف الثابت في مصر اكبر من حجم الاشتراكات في الجزائر بحيث يمثل المشتركين في الجزائر حوالي ربع (¼) العدد في مصر في سنة 2008، وهذا شيء طبيعي نظرا للإختلاف الكبير في عدد السكان ، غير أن عدد المشتركين بدأ بالتراجع خلال 2009 بالنسبة لكلا البلدين، غير أن التراجع المستمر في عدد المشتركين في مصر خلال سنة 2010، قابلته زيادة مستمرة في عدد المشتركين في الجزائر بسبب الإقبال المستمر على إدخال الانترنيت ذات النطاق العريض.

ثانيا–سوق الهاتف النقال :

في الجزائر بالإضافة إلى شركة اتصالات الجزائر المختصة في توفير خدمة الهاتف الثابت ومن اجل ضمان تغطية اكبر للسوق، وتحدي المنافسة بعد دخول المتعامل المصري " اوراسكوم " دعمت هذه الأخيرة بمؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال المعروف بالاسم التجاري " موبيليس ".

1- موبيليس:

هي شركة ذات أسهم برؤوس أموال عمومية، تتعامل في سوق الشبكات وخدمات الاتصال، أنشأت في أفريل 2002بموجب القانون 2003/3 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات.

قدر رأس مال الشركة سنة 2004 بـــ 100 مليون دج موزعة على 20000 سهم تبلغ قيمة كل واحد منها 5000دج، وقد دخلت اتصالات الجزائر السوق فعلا إبتداءا من 01 جانفي 2003، وقد قامت مؤسسة

اتصالات الجزائر بوضع برنامج لتطوير شبكة الاتصال خلال الفترة 2004-2008 باستثمار تقديري بلغ 203976 مليون دج أي ما يعادل25 مليار دولار .

وتعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال فرع من المؤسسة اتصالات الجزائر بصفة تملكها ل 100 من الأسهم، ونالت هذه الأخيرة استقلاليتها في أوت 2003[1].

2-مؤسسة اوراسكوم تيليكوم الجزائر :

تم تأسيسها في 2001 تحصلت على المرتبة الأولى في مجال الهاتف النقال بأكثر من 14 ألف مشترك سنة 2008 أي 56 من سوق الهاتف، كما يمثل رقم أعمالها 66 من الدخل الإجمالي في مجال الهاتف النقال ، وقد فازت بالرخصة الثانية في مجال الهاتف النقال من نوع GSM في 11 جويلية 2001، وهذا بعد رسو المزاد عند 737 مليون دولار أمريكي، وقد احتفظت الشركة بتسمية " جازي " التجارية من اجل تمثيل شركة GSM التابعة لشركة اوراسكوم تيليكوم في الجزائر، حيث تم استلهام العلامة التجارية " جازي" من اسم البلد " الجزائر" إضافة إلى صفة الجزاء التي تعني " مكافأة"، وقد بدأت مسيرة اوراسكوم اتصالات الجزائر جيزي في استغلال السوق في 15 فيفري 2002 أي 07 أشهر من حصولها على الرخصة، ولدى انطلاقه سنة 2002 قدر الاستثمار الشامل للمشغل بـــ1.9 مليار دولار حيث يتضمن هذا الرقم سعر الرخصة الذي يعادل 737 مليون دولار وكذلك قيمة العتاد المتعلق بشبكات التغطية. أما فيما يخص المساهمين في هذه المؤسسة فهم كالآتي : اوراسكوم تيليكوم القابضة (SAE) بنسبة : 49.60%، سيفيتال(SPA) بنسبة :3.19 % ، موقا القابضة (LTD) بنسبة: 8.24%، اوراتال (LTD) بنسبة :31.6%، صندوق الخفيضة الإفريقي Aig Africain Structure بنسبة :7.91%[2].

✓ **الوطنية للاتصالات الجزائر: " WTA"**

تم تأسيس" الوطنية للاتصالات "بالكويت سنة 1999م، و هي الشركة الخاصة الأكبر في الكويت برأسمال يقدر بأكثر من 10 ملايير دولار، و قد عرفت الوطنية نموًا كبيرًا في الشرق الأوسط و كذا دول شمال أفريقيا، بعد خمس سنوات من إنشائها أصبحت الوطنية تشغل أكثر من نصف سوق الهاتف النقال في الكويت، حيث يوجد في الكويت أكثر من 78 % من السكان مشتركون في خدمة الهاتف النقال.

[1]. كوسة ليلى، **واقع وأهمية الإعلان في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،2008/2007، ص 191.

[2]. محمد سارة، **الاستثمار الاجنبي في الجزائر– دراسة حالة اوراسكوم –** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير– تخصص قانون اعمال – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري، قسنطينة ،2010/2009، ص 66.

و قد تحصلت الوطنية للاتصالات الجزائر "WTA" على رخصة الهاتف النقال في الجزائر في 02 ديسمبر2003، بفضل مناقصة بقيمة 421 مليون دولار، و في 25أوت 2004 قامت الوطنية بالطرح التجاري لعلامتها" نجمة "[1].

الجدول رقم (23):تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة: 2008-2012

السنة / الشركة	2008	2009	2010	2011	2012
موبيليس	7 703 689	10 079 500	9 446 774	10 515 914	10 622 884
اوراسكوم"جيزي"	14 108 857	14 617 642	15 087 393	16 595 233	17 845 669
الوطنية تيليكوم	5 218 926	8 032 682	8 245 998	8504779	9 059 150

المصدر: سلطة الضبط للبريد و المواصلات،" **مرصد السوق الهاتفية النقالة:2012،2011،2010،2009** "

ولتوضيح أكثر هذا التطور في عدد المشتركين يمكن الاستعانة بالمنحنى التالي:

الشكل رقم (**18**): تطورعدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة: **2008 الى 2012**

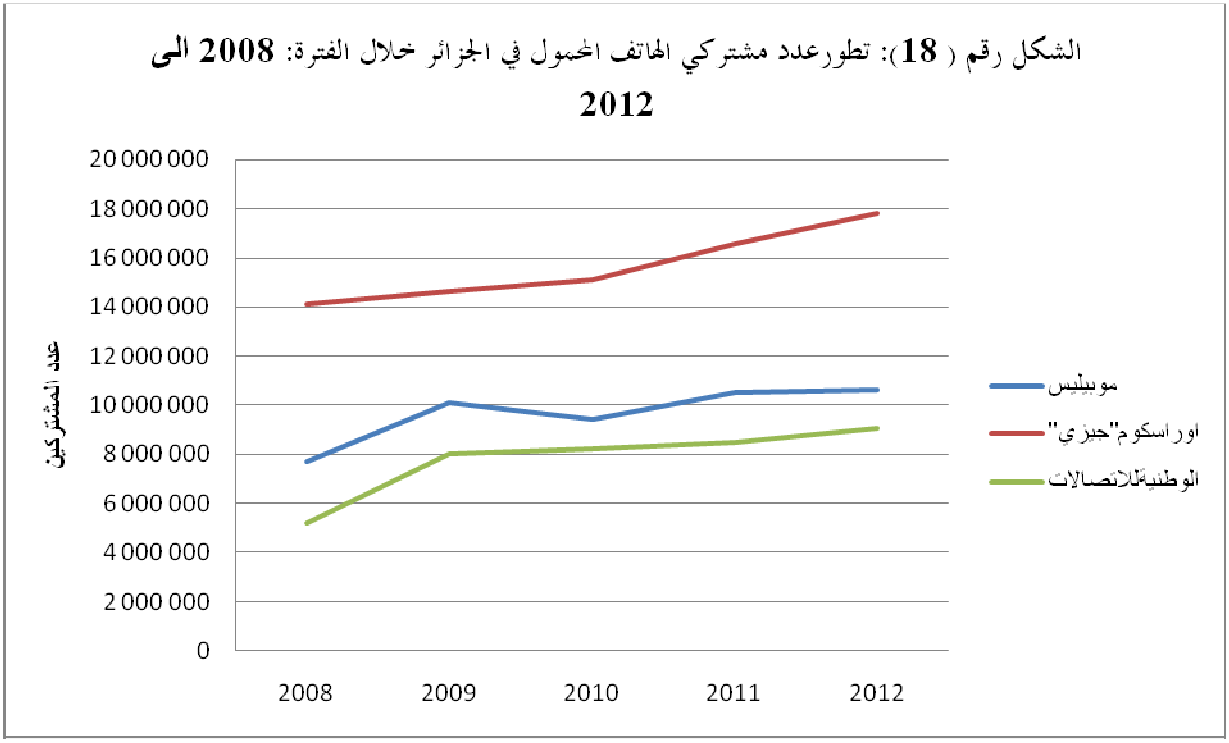

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23)

1. Nedjma , "Historique", Disponible sur le site :http://www.nedjma.dz/watweb/history.do [le 10/03/2013]

من خلال المنحنى البياني يتبين أن حصة الأسد من الاشتراكات في خدمة الهاتف النقال بحوزة المتعامل المصري جيزي اوراسكوم ثم يأتي في المرتبة الثانية المتعامل المحلي الجزائري موبيليس الذي شهد تراجع في عدد المشتركين خلال المرحلة 2009-2010، أما الوطنية للاتصالات فقد سجلت المرتبة الدنيا في عدد الاشتراكات، مع ملاحظة النمو السريع لعدد المشتركين خلال المرحلة 2008-2009، ثم نمو ايجابي متباطئ خلال الفترة 2009-2011.

أما في مصر فقد بدأ العمل بنظام الهاتف المحمول بنظام G.S.M 900 بالتعاون مع شركة الكاتيل الفرنسية، والشركة المصرية للاتصالات TE، لتغطي القاهرة الكبرى والإسماعيلية والأقصر وأسوان وشرم الشيخ والغردقة والطرق الصحراوية بين الإسكندرية والقاهرة، والقاهرة والإسماعيلية. ويقدم الهاتف المحمول إلى جانب الخدمات الصوتية خدمات الفاكس والاتصال بشبكة الانترنيت والبريد الالكتروني والأعمال المحاسبية وإظهار رقم الطالب[1]. وأبرز المتعاملين الاقتصاديين يضم : **موبينيل، فودافون، اتصالات مصر**.

1-مصرفون : Vodafone

في عام 1998 دخلت فودافون مصر(مصرفون) للاتصالات/كليك جي ا سام (Click GSM) سابقا سوق الاتصالات المصرية بوصفها المشغل الثاني للمحمول، وجاء ذلك من خلال ائتلاف بين فودافون العالمية، وشركة اير تاتش (Air Touch) وبعض الشركاء المحليين والدوليين، وفي عام 1999 استحوذت مجموعة فودافون على حصة اير تاتش، كما استطاعت في عام 2002 أن تستأثر بحصة الشريك الفرنسي الدولي فيفالدي (Vivendi)، وفي يناير / كانون الثاني عام 2002، تغيرت العلامة التجارية للشركة من كليك جي ا سام إلى فودافون مصر، ومنذ عام 2007 أصبحت بنية المساهمين في فودافون مصر تتكون من مجموعة فودافون بنسبة 54.93%، الشركة المصرية للاتصالات بنسبة 44.94%، ونسبة ضئيلة تقدر ب0.13% للتداول الحر[2].

2-شركة موبنيل : **Mobinile**

هي الشركة الرئيسية في تشغيل الهاتف المحمول في مصر، وبنهاية عام 2000م، تجمع لديها حوالي 1,2 مليون مشترك وأصبحت بذلك تستحوذ على حوالي 55% من السوق، بحيث لم يكن لديها سوى 83500 مشترك عندما أنشأت فى عام 1998م عن طريق شراء عمليات الشركة المصرية للاتصالات فى النظام العالمي للاتصالات المتنقلة ،و الشريك الرئيسي في شركة موبنيل هو شركة أورانج التي تملك أغلبية أسهمها شركة فرانس تليكوم الحائزة لنسبة 71,25% من موبنيل بعد أن أشترت في يناير 2001 حصة موتورولا التي تبلغ

[1]. محمد جمال الدين درويش، ***مصر ومجتمع المعلومات***، متوفر على الموقع الالكتروني : www.infoegypt .com،[لوحظ يوم: 2013/06/12]

[2]. ابي الومي، نهاد الغمري، **تقرير فودافون مصر الاستدامة 2013**، متوفر على الموقع الالكتروني :www.vodafone .com،[لوحظ يوم : 2013/07/24]

ربع الأسهم،أما النسبة الباقية وهى 28,25% من الأسهم يملكها اتحاد يتألف من شركة أوراسكوم للاتصالات و شركتين محليتين هما سيستيل وروووف عبد المسيح الوكيل المحلى لشركة الكاتل، وعندما حصلت موبنيل على أصول الشركة المصرية للاتصالات فقد استطاعت أن تبدأ بوضع متميز فى السوق و قدرت قيمة الشركة في 2001م بمبلغ ملياري دولار أمريكي في بورصة الأوراق المالية في القاهرة[1].

3-اتصالات مصر :Etisalat egypt

اتصالات مصر هي شركة تابعة لشركة اتصالات الإماراتية، وهي المزود الوحيد لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الإمارات العربية المتحدة ، من 1976 حتى وصول ديو تلكوم (Du (telco)) في فيفري 2007، وأول مشغل شبكة 3.5G، كما أن اتصالات مصر هي واحد من 15 مزود الخدمة التابع لشركة اتصالات في الشرق الوسط، واسيا وأفريقيا، مجموعة اتصالات حاليا وصلت إلى أكثر من واحد مليار مشترك، كما غطت خدماتها أكثر من 130 مليون مشترك، بما في ذلك عدد المشتركين في الخطوط الثابتة، الانترنيت، الهاتف المحمول، والتلفزيون من كل الشركات التابعة لها. في نوفمبر 2007، اتصالات رفعت المستوى إلى 3.75G وهو مصطلح تسويقي يتعمل لـــ (HSUPA) أي " Hight Speed Uplink Packet Access" وصول حزم الوصلة الصاعدة عالية السرعة"، كما أن اتصالات مصر هي المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي يقدم سرعة تنزيل أعلى من 7.2 ميقابايت/ الثانية، كما أن اتصالات مصر بسرعةG2،3 G،وبشبكتها عالية الجودة تغطي 99% من سكان مصر، كما أنها تعتبر المتعامل والمشغل الوحيد في مصر الذي يحتوي على بوابة دولية حصرية، مما يسمح للمستهلكين لهذه الخدمات من التمتع بأسعار تنافسية دولية اتجاه جميع انحاء العالم[2].

الجدول رقم (24):تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2008-2012 (مشترك)

السنة / الشركة	2008	2009	2010	2011	2012
اتصالات	3560171	6672540	8647824	13848640	23270023
موبينيل	20101190	25354209	30224888	32913737	33773216
فودافون	17611112	23325484	31788293	36662768	39755562

– **المصدر**: الجهاز القومي لتنظيم لتنظيم الاتصالات

ويمكن تمثيل تطور مشتركي الهاتف المحمول من خلال المنحنى التالي :

[1]. Tim Kelly and Guy Girardet of th ITU& Magda Ismail, Op .Cit,P. 11

[2] .الموقع الرسمي لاتصالات مصر، متوفر على الموقع الالكتروني: www.etisalat.com.eg *[لوحظ يوم: 2013/09/11]*

الشكل رقم (19): تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2008-2012

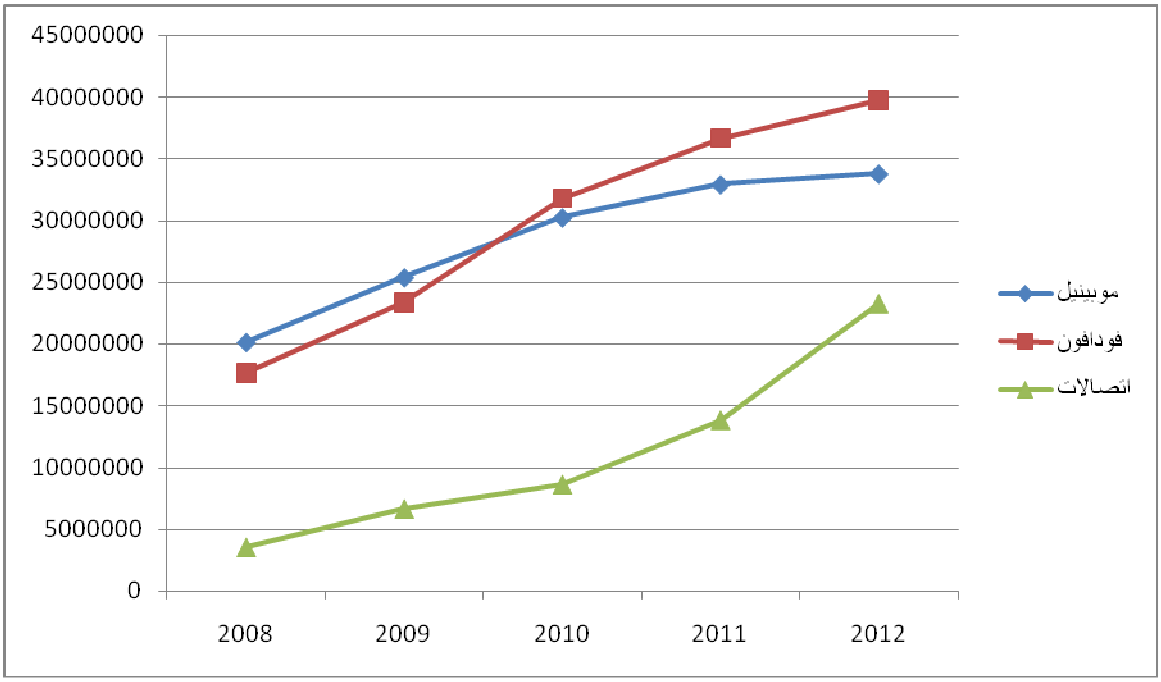

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم : (08)

من خلال المنحنى يتضح أن السيطرة على سوق الهاتف النقال في مصر كانت بحوزة شركة موبينيل سنة 2008، واحتلت فودافون المرتبة الثانية، وجاءت شركة اتصالات الكويتية في المرتبة الأخيرة، ولكن الفترة اللاحقة ما بين سنة 2009-2010 شهدت تراجع في مشتركي المتعامل موبينيل مع تفوق لشركة فودافون بحيث بلغ عدد مشتركيها 31788293 مشترك، مع بقاء اتصالات في المرتبة الثالثة، ولكن مع تسجيل نمو ايجابي(في حدود 40% خلال الفترة :2011-2012)، في حين بلغ معدل نمو مشتركي المتعامل موبينيل 2.54% خلال نفس الفترة أي 2011-2012، أما فودافون فقد بلغ معدل نمو المشتركين فيه حوالي 7.77%.

أما المقارنة بين تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر ومصر فيمكن تمثيلها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة :2008-2012

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	41272473	55352233	70661005	83425145	96798801
الجزائر	27031472	32729824	32780165	35615926	37527703

المصدر : - سلطة الضبط للبريد والمواصلات

- الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

ويمكن توضيح اتجاه تطور عدد المشتركين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (20): تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012

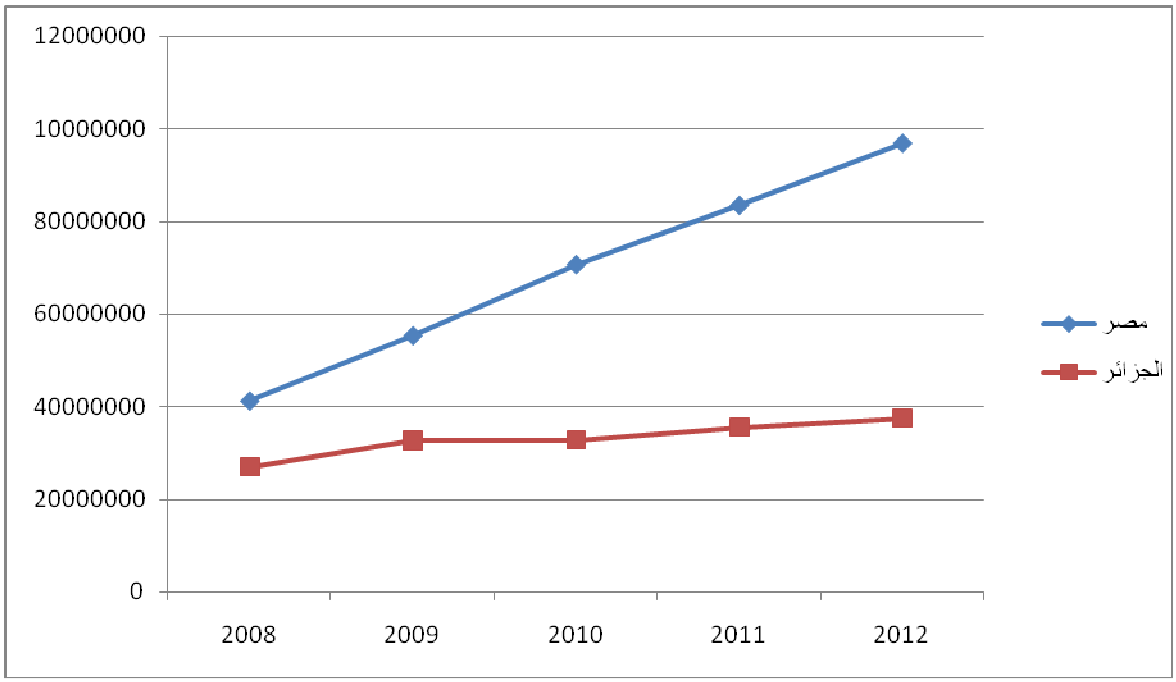

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

من خلال الشكل البياني، يتبين أن معدل النمو في عدد المشتركين في مصر أسرع منه الجزائر وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (26):تطور معدلات نمو مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة: 2008-2012 (%)

السنة / البلد	2009- 2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011
مصر	25.43	27.65	15.30	13.81
الجزائر	21.08	0.1596	7.96	5.09

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

تبين معطيات الجدول التباين الكبير في معدلات نمو المشتركين في الهاتف النقال بين الجزائر ومصر، كما تشير هذه المعطيات إلى التراجع المستمر في معدلات النمو، حيث تراجع هذا المعدل في مصر خلال الفترة من 2008 إلى 2012 من 25.43% إلى 13.81%، كما شهدت الجزائر تراجع هذا المعدل من 21.08% إلى 5.09%.

الفرع الثالث: خدمة الانترنيت

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي أنشئ في شهر أفريل من سنة 1986من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت مهمته الأساسية يوم ذاك، العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الإنترنت، ففي نفس السنة، كانت الجزائر مرتبطة بالإنترنت عن طريق إيطاليا بخط سرعته KO 9.6، و هي سرعة جد ضعيفة، و قد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى ب: ريناف (RINAF) ،بحيث تكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.

في سنة 1996، وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف حرف ثنائي في الثانية، يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس؛ وتم في نهاية 1998، ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة واحد ميغابايت في الثانية، وفي شهر مارس 1999 أصبحت الإنترنت في الجزائر بقوة 2 ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن(الجزائر العاصمة، سطيف، ورقلة، وهران، تلمسان) والمربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة.

وقد قدر عدد الهيئات المشتركة في الإنترنت سنة 1996، أي بعد سنتين من دخول الإنترنت إلى الجزائر 130هيئة، وفي سنة 1999 قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة بـــ 800 هيئة[1].

بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998، المعدل بمرسوم التنفيذي آخر يحمل رقم 2000-370 بتاريخ 14 أكتوبر 2000، الذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الإنترنت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في لإعلام العلمي والتقني، مما زاد في عدد مستخدمي الشبكة، ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة سنة 1998، وارتفعت عدد مقدمي خدمة الانترنت إلى 18 شركة بحلول مارس عام 2000[2].

أما في مصر فيمكن تعقب أول استعمال للإنترنت من خلال الوصلة التي بدأتها شبكة الجامعات المصرية في أكتوبر 1993 عن طريق وصلة أولية بمعدل 9,6 كيلوبت/ثانية بالشبكة الأوروبية الأكاديمية والبحثية (EARN).

---

[1]. بوباح عالية، مرجع سابق، ص 138.

[2]. **الاتصالات والانترنيت**، دراسة حول الجزائر على موقع المبادرة العربية، متوفر على الموقع الالكتروني:http://old.openarab.net،[لوحظ يوم:2013/08/25]

ومن الأحداث الرئيسية التي ولدت الوعي في الدوائر الحكومية بإمكانات الإنترنت عقد المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة من 5 إلى 13 سبتمبر 1994 والذي حضره حوالي 15 000 شخص. وكان من شروط استضافة المؤتمر أن تتيح الحكومة المصرية توصيل بمعدل 64 كيلوبت/ثانية بالإنترنت طوال انعقاد المؤتمر. وأقيمت الوصلة اللازمة عن طريق خط مستأجر إلى مونبلييه بفرنسا لمدة تسعة أيام وكلفت الحكومة المصرية 450 ألف دولار أمريكي.

وبعد هذه المناسبة قررت الحكومة أن تسمح لمركز المعلومات ودعم القرار وللمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامجيات بفتح حسابات إنترنت مجانية للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة في إطار حملة طويلة الأجل ممولة من الحكومة. وهدف هذه المبادرة هو تعزيز الوعي بالإنترنت وزيادة عدد المستعملين في قطاعات من قبيل التجارة والصناعة والرعاية الصحية والسياحة والخدمات الاجتماعية ، وكان هناك حدث تاريخي آخر وهو القرار الذي اتخذه رئيس الشركة المصرية للاتصالات في ديسمبر 1995 بتطبيق سياسة الباب المفتوح أمام خدمات الإنترنت التجارية. وأعلنت الشركة المصرية للاتصالات أنها ستنشئ بوابات للإنترنت وستسمح لاثنتي عشرة شركة لبدء العمل كمقدمي خدمات الإنترنت.

وفي أكتوبر 1996 واجهت الإنترنت نكسة أبطأت من انتشارها عندما نشرت الصحافة المصرية سلسلة من المقالات السلبية ادعت فيها أن الإنترنت تستعمل لنشر مواد هدامة، ودفع ذلك بعض الدوائر الحكومية إلى المطالبة بتعيين هيئة رسمية لتنظيم الإنترنت في مصر، وهكذا تشكلت جمعية الإنترنت المصرية على أساس أن تكون هي الهيئة التنظيمية في مسائل الإنترنت. وتشكلت هذه الجمعية بموجب القانون 32 لعام 1994 ويدير الفرع المصري من جمعية الإنترنت مجلس إدارة يشمل 15 عضواً تنتخبهم الجمعية العامة لجمعية الإنترنت. وساعدت هذه الجمعية على وضع مدونة أخلاقية لاستعمال الإنترنت وحددت قواعد العمل للعلاقات التجارية بين مقدمي خدمات الإنترنت من ناحية والشركة المصرية للاتصالات من ناحية أخرى[1]، وهكذا، تضافرت الخطوات السابقة لتكون محصلتها توافر الوصول ذي الترددات واسعة النطاق في مصر منذ عام 1998، وذلك من خلال الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN) من جانب آخر، ظهر خط المشترك الرقمي (DSL) في مصر في أعقاب تجزئة شبكة الحلقات المحلية عام 2002، حيث سُمح لمزودي الخدمة الحاصلين على الترخيص اللازم بالاشتراك في هذه الشبكة إلى جانب المصرية للاتصالات بهدف تقديم خدمات البيانات ذات الترددات واسعة النطاق.

[1] .Tim Kelly and Girardet and Magda Ismail ,op.cit ,p 10.

كما شهد العام ذاته إطلاق مبادرة "الإنترنت المجاني" التي أتاحت الاتصال المجاني بالإنترنت من جميع أرجاء البلاد دون أية قيود، حيث توفر المبادرة الوصول السهل والمناسب إلى خدمة الإنترنت بتكلفة المكالمات الهاتفية المحلية دون فرض أية رسوم إضافية نظير الاشتراك.

ومع تنامي الحاجة إلى بناء "مجتمع إلكتروني" والانضمام إلى مجتمع المعلومات العالمي، شرعت مصر في إطلاق مبادرة طموحة لتوفير خدمات الترددات واسعة النطاق بهدف زيادة عدد المستفيدين منها. وقد ركزت هذه المبادرة التي تمتد لثلاث سنوات على زيادة استخدام خطوط المشتركين الرقمية غير المتماثلة (ADSL)، وتوفير النقاط الساخنة التي تستخدم تقنية البث اللاسلكي فائق الدقة والسرعة (WiFi) في الأماكن العامة، إضافة إلى توزيع ونشر تقنية الشبكة اللاسلكية بعيدة المدى (WiMAX)، وتشجيع إنشاء شبكات الاتصال المحلية اللاسلكية (LANs) في المناطق السكنية[1].

والجدول الموالي يوضح تطور نسبة النفاذ الى الانترنيت لكل 100 ساكن

الجدول رقم (27): تطور نسبة النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر ومصر خلال الفترة:2008- 2012 (%)

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	10.18	11.23	12.5	14	15.23
مصر	18.1	25.69	31.42	39.83	44.7

المصدر: بإحصائيات البنك الدولي، متوفر على الموقع الالكتروني: http://search.worldbank.org. [لوحظ يوم:2013/05/12]

من خلال معطيات الجدول يتضح أن هناك نمو ايجابي في معدل النفاذ إلى خدمات الانترنيت في كل من الجزائر ومصر، بحيث أن نسبة الاستفادة من خدمات الانترنيت في مصر أعلى من الجزائر، ففي كل 100 نسمة في الجزائر خلال سنة 2012 لا يستفيد من خدمات الانترنيت إلا حوالي 15 شخص في حين أن هذا المعدل مرتفع نوعا ما في مصر، إذ انه في كل 100 نسمة هناك حوالي 44 شخص يستفيدون من خدمة الانترنيت .

ويرافق هذا التطور في نسب النفاذ، انخفاض في سلة الأسعار النفاذ إلى خدمة الانترنيت .

[1]. وزارة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام المصرية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.mcit.gov.eg [لوحظ يوم: 2013/06/03]

الجدول رقم (28): تطور سلة أسعار النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر ومصر خلال الفترة 2008-2012 (**دولار / شهريا)**

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011
الجزائر	17.3	15.4	14.8	17.8
مصر	8.3	8.2	8	8

Source : the world bank, **The little data book on Information and Communication Technology**:2012,2011,2010.

من خلال الجدول رقم (28) يتبين أن أسعار النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر أعلى من مصر، بحيث كانت تم تمثل الضعف سنة 2008، لتبقى هذه النسبة في نفس المستوى، أي في حدود الضعف حتى سنة 2011.

ويمكن إرجاع ضعف معدلات النفاذ إلى الانترنيت في الجزائر إلى ارتفاع أسعار التجهيزات المستعملة مقارنة بالمستوى المعيشي للفرد، ناهيك عن كون الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة لا يمثل سوى 1% من الناتج الداخلي الخام، أما على مستوى المؤسسات، فان الربط بالانترنيت مازال يعرف تأخرا محسوسا بسبب غياب برامج صريحة في هذا المجال، وكذلك تخلي الحكومة عن التكفل بالانترنيت عكس معظم دول العالم، مما استدعى البنك العالمي للمساهمة بمبلغ 9 ملايين دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في الجزائر العاصمة مما يسمح للمؤسسات بالتزود ببنك للمعلومات، بالإضافة إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع، وغياب المراجع والمناهج العلمية التربوية التي تساعد على نشر ثقافة الانترنيت[1].

[1]. عبد المالك حداد، **واقع قطاع الاتصالات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**، متوفرة على الرابط: **www.chihab.net** [لوحظ يوم :2013/06/22]

المطلب الثالث : تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مع تزايد الأهمية النسبية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف الاقتصاديات العالمية، كان لابد من وضع معايير تعكس مدى التطور الذي يشهده هذا القطاع بالأخذ بعين اعتبار أن التوجهات الحالية للتجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بدأت تتجه نحو هذه القطاعات الخدمية.

الفرع الأول: مؤشرات التنافسية

هناك عددا من المؤشرات الرئيسية التي يمكن استخدامها لقياس مدى استعداد الدولة أو المجتمع لتطوير الانجازات التي يحققها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لصالح المجتمع ولتطور هذا القطاع وهي :

- مؤشر جاهزية الشبكات الرقمي The Networked Readiness Index
- مؤشر الرقم القياسي للنفاذ الرقمي.
- مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتICT Use Index[1].

1- مؤشر جاهزية الشبكات (مؤشر الاستعداد الشبكي)

يعتبر من أهم المؤشرات، وقد تم وضع تقرير سنوي في هذا المجال والذي جاء كثمرة تعاون بين المنتدى الاقتصادي العالمي (WAF) ومنظمة INSEAD، كما يهدف هذا التقرير إلى قياس المحركات والدوافع الأساسية لتطوير القطاع ومدى أثرها الاقتصادي والاجتماعي، ويعد أداة لصانعي القرارات لمتابعة نقاط قوة وضعف الاقتصاد على المستوى الوطني إضافة إلى إجراء المقارنات لنفس الغاية، حيث تمثل الدول المشاركة في التقرير وعددها 142 دولة لعام 2012 ما نسبته 98 % من الناتج الإجمالي العالمي بحسب التقرير[2].

ويعتمد هذا المؤشر على نوعين من البيانات :[3]

- ✓ **المعلومات الكمية:** وهي المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية للدول المشاركة، وعلى الأخص تكنولوجيا المعلومات، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال البيانات الإحصائية المتوفرة لدى البنك الدولي، واتحاد الاتصالات الدولي، واليونسكو.
- ✓ **المعلومات النوعية:** وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على اراء، وملاحظات متخذي القرار، ورجال الأعمال في الدول المشاركة بتقرير التنافسية العالمي، والذي يتم توزيعه و جمعه سنويا من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

---

[1]. أيمن النحراوي، **لوجستيات التجارة الدولية**،ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008،ص 155.

[2]. مديرية السياسات والاستراتيجيات، **ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات**، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردن،2011-2012، ص 02.

[3].مديرية السياسات والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 04.

يعرف مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي The Networked Readiness Index بـــ" مدى استعداد الدولة أو المجتمع للمشاركة والاستفادة من تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" ويرتكز المؤشر على ثلاث قواعد رئيسية:[1]

- وجود فاعلين رئيسيين ومؤثرين في بناء المجتمع الرقمي والاستفادة منه وهم الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات؛
- بيئة اقتصادية وتشريعية يؤدي من خلالها الفاعلون الرئيسيون أدوارهم المحددة؛
- مدى استعداد وإمكانات الفاعلين الرئيسيين لاستخدام والاستفادة من تطورات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يأخذ هذا المؤشر القيم من 1-7 بحيث تعبر القيمة 1 عن مستوى متدني، أما 7 فتمثل مستوى متطور، ونفس الشيء بالنسبة للمؤشرات الفرعية، بحيث يضم هذا المؤشر (الاستعداد الشبكي) مؤشرات فرعية، وهي:

- محور البيئة التكنولوجية (Environment Component Index)؛
- محور الجاهزية التكنولوجية: (Readiness Component Index) ؛
- محور الاستخدام: (Usage Component Index)؛
- محور الأثر

وفي ما يلي شرح لمحتوى هذه المؤشرات:

1- محور البيئة التكنولوجية (Environment Component Index)

حيث يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال[2]، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[3]

✓ **مؤشر الأعمال والابتكار** (Besiness Environment and Innovation Sub index):

ويقيس هذا المؤشر نوع الشروط الموضوعة بإطار الأعمال من اجل تحسين الشراكة، الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعلقة بتيسير تنفيذ الأعمال (يتضمن وجود الإجراءات الإدارية الغير ضرورية التي من شانها التأخير في الحصول على النتائج، وكذلك التكاليف الضريبية الباهظة)، كما يقيس هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى توفر الشروط التي تسمح بالابتكار، وحجم الدعم المقدم للشركات في مجال البحث والتطوير، ونوعية مؤسسات البحث العلمي، ومدى توفر العلماء والمهندسين أو القوى العاملة المؤهلة.

---

[1]. أيمن النحراوي، مرجع سابق،ص 155.

[2]. مديرية السياسات والاستراتيجيات، ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2007-2008، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأردن، 2007، ص 5.

[3] .Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio,**The Global Information technology report,2013** , World economic forum,INSEAD , Geneva, 2013, p07

✓ **مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية** (Political and Regulatory Environment Sub index):

ويقيس مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه القوانين والأنظمة المطبقة على تطوير وتسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعبء الأنظمة الإدارية، ونوعية النظام القانوني، ومدى وجود أو تطور القوانين ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية، والتوقيع الالكتروني، ومدى وجود منافسة فاعلة بين مزودي خدمات الاتصال عبر الانترنت بشكل يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية، ومدى وجود قيود على ملكية المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، وفعالية النظام الضريبي، وحرية الصحافة.

2- محور الجاهزية التكنولوجية:

حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية :[2]

✓ **مؤشر بيئة البنية التحتية** (Infrastructure Environment Sub index):

يقيس مدى توفير بنية تحتية متطورة على انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كنوعية البنية التحتية، والوقت اللازم للحصول على خطوط هواتف جديدة، وأعداد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة.

✓ **مؤشر جاهزية القدرة على تحمل التكاليف** (Fordability Sub index):

ويقيس مدى قدرة أو جاهزية الأفراد للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها .ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمستوى الإنفاق على التعليم، ونسب الأمية،ونوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم، ومدى قدرة الفرد على دفع رسوم خدمة مزودي الانترنت.

✓ **مؤشر جاهزية المهارات** (Skills Sub index):

ويقيس مدى جاهزية أو قدرة مؤسسات الأعمال -الصغيرة والمتوسطة والكبيرة -للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويرتبط هذا المؤشر بوجود مهارات تعليمية قاعدية وهذه الاخيرة تعتمد على نوع نظام تعليمي المتوفر، مستوى تعليم البالغين، معدل التسجيل في التعليم الثانوي.

3- محور الاستخدام (Usage Component Index)

حيث يعكس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الأفراد مؤسسات الأعمال والحكومة[3]، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[1]

---

[1]. ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2007-2008،مرجع سابق، ص6.

[2] .Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio, op.cit, p7.

[3].ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2007-2008، مرجع سابق، ص7.

✓ **مؤشر استخدام الأفراد** (Individual Usage Sub index):

والذي يشير إلى مدى تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد .ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ألف نسمة، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت لكل ألف نسمة.

✓ **مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال** (Business Usage Sub index):

ويقيس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات الأعمال في الدولة لإنجاز أعمالها كأنشطة التسويق، ومستوى الأعمال المنجزة عبر الانترنت .ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كقدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا، ومدى انتشار ترخيص التكنولوجيا للحصول على تكنولوجيا جديدة

✓ **مؤشر استخدام الحكومة** (Government Usage Sub index):

ويعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الحكومية لتقديم خدماتها . ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تطور تقديم الحكومة لخدماتها عبر شبكة الإنترنت.

4- محور الأثر:[2]

تم استحداث هذا المؤشر ليقيس اثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المجتمع والاقتصاد ومدى تعزيز التنافسية ومستوى المعيشة بالإضافة إلى التحول إلى مجتمع واقتصاد تكنولوجي، ويضم هذا المحور مؤشرين

✓ **مؤشر الأثر الاقتصادي :**

يقيس هذا المؤشر اثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تنافسية قطاع الأعمال سواء من خلال الاختراعات التكنولوجية وغير التكنولوجية على شكل براءات اختراع وسلع وخدمات جديدة، بالإضافة إلى مقدار تحول لاقتصاد ونشاط يعتمد على المعرفة بشكل أساسي.

✓ **مؤشر الأثر الاجتماعي :**

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الحكومة باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بما يزيد تفاعلهم وتواصلهم وينعكس على حياتهم بشكل ايجابي، بالإضافة إلى مدى وجود الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم بشكل خاص.

[1] .Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio, op.cit, p 7.
[2]. Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio, Idem ,p7.

الشكل رقم : (**21**) مؤشر جاهزية الشبكات Networked Readiness Index (NRI)

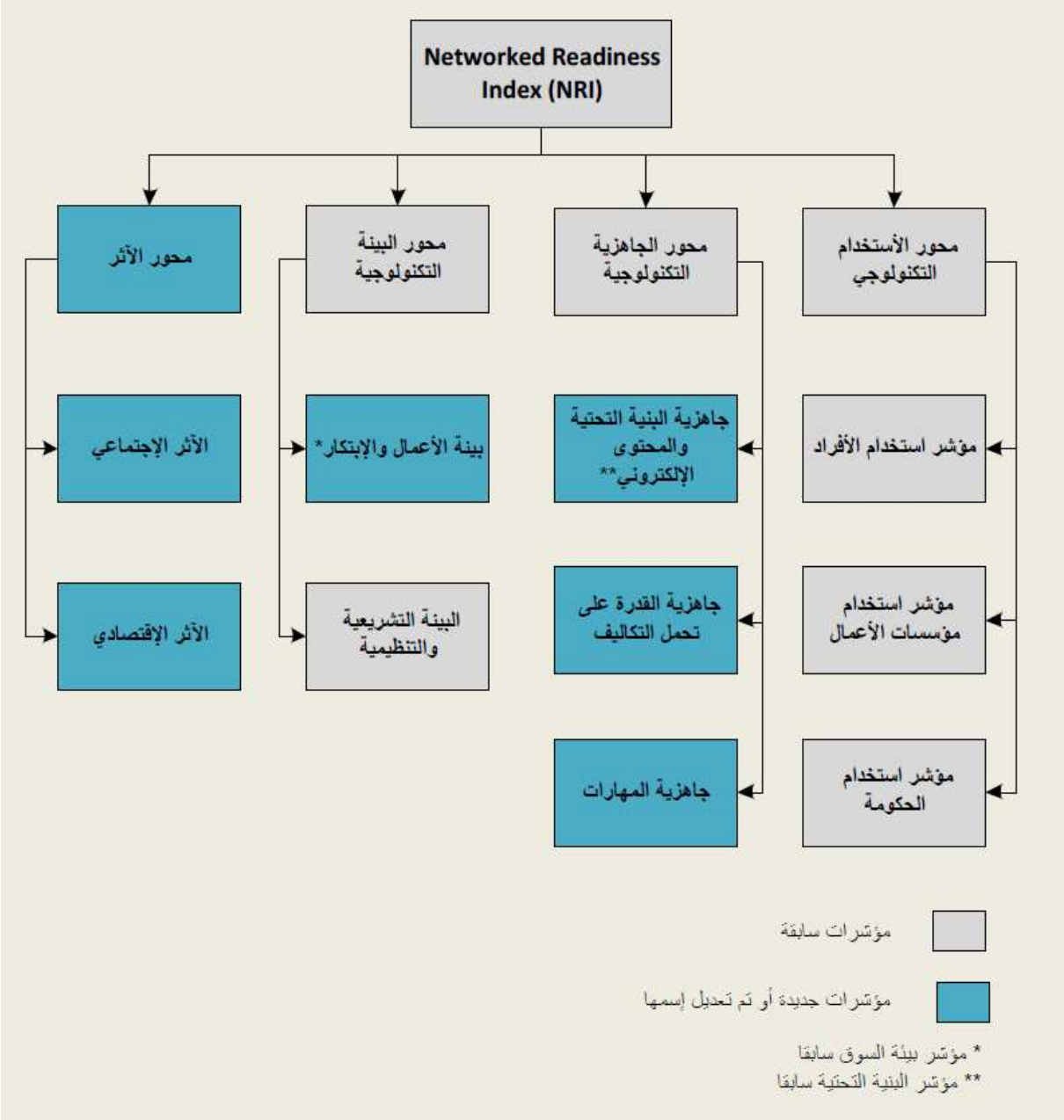

المصدر: ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2012 ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأردن، 2012، ص 03.

الفرع الثاني: إسقاط مؤشرات التنافسية على حالتي الجزائر ومصر

تصدرت فنلندا ترتيب الدول حسب مؤشر جاهزية الشبكات لعام 2013 بمعدل 5.98 بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من السويد وسنغافورة حسب تقرير التنافسية لسنة 2012، كما احتلت قطر المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول النامية والدول العربية بصفة خاصة بمعدل 5.10 وفي المرتبة 23 من بين 144 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 28 حسب تقرير التنافسية 2012، متبوعة بالإمارات العربية المتحدة بمعدل 5.07، ثم البحرين بمعدل 4.83،كما جاءت جمهورية الموريتوس في المرتبة 55 بمعدل 4.12 لتكون بذلك في مقدمة الدول الإفريقية، متبوعة بجنوب إفريقيا بمعدل 3.87 في المرتبة 70، كما جاءت كل من تشاد و سيراليون وبورندي في المراتب الأخيرة بمعدلات :2.30،2.53،2.53 على الترتيب، أما في ما يخص الدول اللاتينية ومنطقة الكراييب فقد احتلت الشيلي المرتبة 34 بمعدل 4.59 متبوعة بالباربدوس في المرتبة 39 بمعدل 4.49 ثم باناما في المرتبة 46 بمعدل 4.22 (**انظر الملحق رقم: 05**).

الجدول رقم (29): تطور مؤشر الاستعداد الشبكي للجزائر ومصر خلال الفترة : 2008-2012

السنة	2008		2009		2010		2011		2012	
البلد	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
الجزائر	3.14	108	3.05	113	3.17	117	3.01	118	2.78	131
مصر	3.76	76	3.67	70	3.76	74	3.77	79	3.78	80

Source : Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio,**The Global Information report, 2009؛2010؛2011؛2012**.

من خلال الجدول يتبين أن كل من الجزائر ومصر سجلتا تراجعا في الترتيب العالمي لتنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة 2008-2012، بحيث تراجع ترتيب الجزائر من 108 سنة 2008 إلى المرتبة 131 سنة 2012، ونفس الشيء بالنسبة لمصر التي تراجعت مرتبتها العالمية من المرتبة 76 سنة 2008 إلى المرتبة 80 سنة 2013 ؛ إلا أن المقارنة بين ترتيب الجزائر ومصر يدل على التفوق الواضح لقطاع الاتصالات المصري عن قطاع الاتصالات الجزائري، وهذا ما يمكن اكتشافه من خلال المحاور الأربعة الأساسية ومؤشراتها الفرعية.

الجدول رقم (30): ترتيب الجزائر ومصر في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات2013.

البلد	مصر		الجزائر	
القيمة/الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
محور البيئة التكنولوجية ومؤشراته الفرعية				
محور البيئة التكنولوجية	3.62	99	2.60	143
المؤشر الفرعي، البيئة التشريعية والتنظيمية	3.39	96	2.46	141
المؤشر الفرعي، بيئة السوق والابتكار	3.85	98	2.74	143
مؤشر الجاهزية التكنولوجية ومؤشراته الفرعية				
محور الجاهزية التكنولوجية	4.41	82	4	96
المؤشر الفرعي، البنية التحتية والمحتوى الرقمي	3.19	93	2.62	119
المؤشر الفرعي،القدرة على تحمل التكاليف	6.47	08	5.35	64
المؤشر الفرعي،المهارات	3.56	115	4.02	101
محور الاستخدام، ومؤشراته الفرعية				
محور الاستخدام	3.49	75	2.42	140
المؤشر الفرعي،استخدام الأفراد	3.43	69	2.46	100
المؤشر الفرعي،استخدام مؤسسات الأعمال	3.11	108	2.15	144
المؤشر الفرعي، الاستخدام الحكومي	3.92	80	2.65	139
مؤشر الأثر، ومؤشراته الفرعية				
محور الاثر	3.60	62	2.11	142
المؤشر الفرعي،الأثر الاقتصادي	3.28	67	2.08	143
المؤشر الفرعي،الأثر الاجتماعي	3.93	58	2.15	141

Source: Soumitra Dutta and Beñat Bilbao-Osorio, **The Global Information report 2013** World economic forum,INSEAD , Geneva,p12-15.

إن تحليل ومقارنة معطيات الجدول رقم (30) تبين أن:

1- محور البيئة التكنولوجية

احتلت الجزائر خلال سنة 2012 المرتبة 143 من بين 144 دولة، في حين احتلت مصر المرتبة 99 بحيث سجل المؤشرين الفرعيين في الجزائر، مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية ومؤشر بيئة السوق والابتكار القيمتين 2.46 و2.74 على الترتيب، أما في مصر فقد سجلا هذان المؤشران القيمتين:3.39، 3.85.

2- مؤشر الاستعداد الشبكي:

احتلت الجزائر خلال سنة 2012 المرتبة 96 من بين 144 دولة، في حين احتلت مصر المرتبة 88. وقد سجلت المؤشرات الفرعية في الجزائر، البنية التحتية والمحتوى الرقمي، مؤشر القدرة على تحمل التكاليف، المهارات، القيم التالية على الترتيب:2.62، 5.35، 4.03، أما في مصر فقد سجلت هذه المؤشرات الفرعية الثلاث القيم التالية على الترتيب: 6.47،3.19،3.56. وبالتالي فان التفوق الوحيد للجزائر في المؤشرات الفرعية يتعلق بمؤشر المهارات، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 101 عالميا، في حين احتلت مصر المرتبة 115.

3- محور الاستخدام:

احتلت الجزائر المرتبة 143، في حين احتلت مصر المرتبة 75. وقد سجلت المؤشرات الفرعية في الجزائر، استخدام الأفراد، استخدام مؤسسات الأعمال، الاستخدام الحكومي، القيم التالية على الترتيب: 2.46، 2.15، 2.65، في حين أن هذه القيم في مصر بلغت على الترتيب:3.11،3.43،3.92.

وكمثال رقمي عن حجم الاستخدام، فحسب إحصائيات 2010، فقد بلغت نسبة الأفراد المالكين لأجهزة الإعلام الآلي في الجزائر حوالي20 %، في حين بلغت هذه النسبة في مصر34 % [1].

4- محور الأثر:

احتلت الجزائر المرتبة 142، بينما احتلت مصر المرتبة62. وقد سجلت المؤشرات الفرعية في الجزائر، مؤشر الأثر الاقتصادي، مؤشر الأثر الاجتماعي، القيم التالية:2.08، 2.15، في حين بلغت هذه القيم في مصر القيم التالية:3.98،3.28

فقد بلغت قيمة الصادرات الخدماتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سنة 2010 كنسبة مئوية من مجموع الصادرات الخدماتية في الجزائر حوالي 3.5%، في حين بلغت الصادرات المصرية في نفس السنة حوالي4.2 % [2] .

[1].The world bank, **the little databook on information and communication technology 2012**,op cit pp.20,75

[2] Ibid,pp.20,75.

المبحث الثالث:أثار تحرير قطاع الاتصالات على جوانب التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تجسيد مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على ارض الواقع، وقد أصبح قطاع الاتصالات يلعب دورا كبيرا في دعم عجلة التنمية وذلك ليس فقط من خلال المداخيل التي يحققها والتي تؤثر مباشرة في ديناميكية الاقتصاد، بل كذلك من خلال الارتباط المباشر بينه وبين القطاعات الأخرى التي أصبحت تعتمد عليه بدرجة عالية في تسوية المعاملات سواء بين الأفراد أو بين المؤسسات والشركات وما يرتبط بذلك من أثار يتباين مداها في تحقيق هذه التنمية، ألا وهي التنمية المستدامة.

المطلب الأول:دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة الاقتصادية

يمكن رصد الدور الذي يلعبه قطاع الاتصالات من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويمكن استظهار دور قطاع الاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- المساهمة المباشرة لمتعاملي الهاتف النقال في تكوين الناتج الوطني الإجمالي.
- التاثير على باقي القطاعات الاقتصادية.

الفرع الأول:المساهمة في الناتج الوطني الخام

يلعب قطاع الخدمات دور ضعيف في المساهمة في الناتج الوطني الخام، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تطور مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الوطني الخام في الجزائر ومصر (%)

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011
الجزائر	3.28	3.67	3.52	3
مصر	3.79	4.09	4.28	4.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

- سلطة الضبط للبريد والمواصلات،" **التقارير السنوية** :2009؛ 2011**."**
- البنك المركزي المصري، "**التقارير السنوية**: 2008؛ 2009؛ 2010؛ 2011".

من خلال الجدول رقم (31)، يتبين أن مساهمة قطاع الاتصالات في الجزائر ضئيلة، بحيث سجلت الفترة: 2008-2011 تراجع من القيمة3.28 % الى القيمة 3% ، أما في مصر، فقد كانت النسبة كذلك ضئيلة، مع تسجيل تحسن، بحيث تزايدت نسبة المساهمة من 3.79% سنة 2008 إلى 4.40% سنة 2011.

في دراسات حديثة قام بها البنك الدولي وهيئات اقتصادية أخرى على 120 دولة، وجد أن هناك علاقة مباشرة بين مدى انتشار الهاتف النقال ومعدل الناتج الوطني الخام، في الدول النامية تبين أن كل زيادة

بـــ 10% في انتشار الهاتف النقال يقابلها زيادة بـــ0.81 % في معدلات الناتج (GDP) والتي يمكن أن تصل إلى أكثر من 1.2%[1].إن نتائج بتطبيق هذه العلاقة على 25 دولة تشير إلى أن الزيادة انتشار الهاتف النقال في إقليم ما بنسبة 100% يمكن أن تضيف 35 مليار دولار في الناتج القومي الخام المجمع لهذا الإقليم، أي ما يمثل زيادة ب 2 %[2]. ويظهر تأثير الهاتف النقال في الاقتصاد من خلال جانبين :

أ- التأثير على جانب العرض في الاقتصاد

تساهم مداخيل الهاتف النقال في شمال إفريقيا في سنة 2011 بحوالي بـــ 2.1 % من الناتج الوطني الخام، تؤثر مداخيل الهاتف النقال مباشرة من جانب العرض من خلال مصاريف الخاصة بمتعاملي شبكات الهاتف النقال المتعلقة بالأجور، العوائد المدفوعة، برامج المتوازية مع المسؤولية الاجتماعية للشركات، الضرائب والرسوم المدفوعة للدولة، وبطريقة غير مباشرة من خلال المبالغ المدفوعة من طرف متعاملي الشبكات (MNOs) إلى مختلف اللاعبين المحليين في النظام الموسع للهاتف النقال والذي يتضمن المقدمين الدوليين للتجهيزات، مقدمي الخدمات الشبكية (Providers of Network services)، المقدمين للدعائم الأخرى والخدمات التجارية ، وكذلك الشبكة الخاصة بنقاط البيع النظامية وغير النظامية، كالموزعين والبائعين للهاتف[3].

ب- التأثير على جانب الطلب في الاقتصاد

بالإضافة إلى الفوائد الناتجة من جانب العرض في الاقتصاد، فان استعمال الهاتف النقال يحسن في إنتاجية العمليات التجارية، وكذلك في إنتاجية الطبقة العاملة، ومن ضمن الخصائص الأخرى، فالهاتف النقال يحسن من زيادة وتدفق المعلومات، التي من شانها أن تجعل من النشاطات التجارية أكثر كفاءة،وتمكن الأفراد من الاتصال وتخفيض تكاليف وزمن الرحلات، تحسين وتطوير عمليات البحث عن العمل، وتشجيع المقاولات عن طريق إيجاد طريقة لتنفيذ الأعمال عن بعد[4] .

الفرع الثاني: تأثير قطاع الاتصالات على باقي القطاعات

بالرغم من ندرة الدراسات حول موضوع تأثير قطاع الاتصالات على القطاعات الأخرى في الجزائر، إلا أن هناك تجربة رائدة، يرجع تطبيقها إلى سنة 1975،(تاريخ إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة)، حول تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل مركز الصكوك البريدية ccp، وجاءت نتائج التجربة كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1]. Karim Yaisi**, Feature /Mobile Telecoms Market in Algeria** :The Untaped Potential of 3G ,2013 ,p 3, Disponible sur le sit : inspiremagazine.anasr.org [le: 21/07/2013]

[2]. African Mobile observatory 2011, **Driving Economic and Social Development through Mobile services**,GSM Association 2011,p19.

[3],Delloite ,**Arab State Mobile Observatory 2013**, GSMA London Office , february 2013, p22 . site:www.gsma.org [le 15/06/2013]

[4] Deloitte,Ibid,p24

الجدول رقم (32): تأثير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مركز الصكوك البريدية

السنة / العناصر	1974	1977	1995	1998	2003	2008
عدد العمليات (مليون)	24.4	33.6	97	110	130	315
الأموال المعالجة (مليار دج)	109.5	120.8	135	200	15000	24530
عدد الحسابات لغاية 12/31/س (آلاف)	452	709.1	2900	3600	7000	11032
عدد الشكاوى	15000	2000	-	-	-	1800
مدة معالجة الدفع الفوري	6-3 سا	2 د	-	-	-	1د
حظيرة الحسابات الالكترونية المصغرة	-	-	850	1500	2734	3142
عدد العمال لغاية 12/31/س	856	680	-	-	-	27986

المصدر: إبراهيمي عمر، **التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المؤسسات الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص184.

من خلال معطيات الجدول، يتبين أن هناك تطور معتبر في عدد العمليات، فخلال سنتين فقط من إدخال التكنولوجيا الحديثة، انتقل هذا العدد من 24.4 مليون عملية إلى 33.6 مليون عملية سنة 1977، أي بمعدل نمو يقدر ب 27.38%، كما انتقل هذا العدد إلى 315 مليون عملية سنة 2008، أي بمعدل نمو يقدر ب 92.25%، وقد قابل هذا النمو في عدد العمليات، نمو معتبر في قيمة الأموال المعالجة بحيث انتقل هذا العدد من 109.5 مليار دينار جزائري سنة 1974 إلى 120.8 مليار دينار جزائري، أي بمعدل نمو يقدر ب 9.35%، ثم انتقل هذا الرقم إلى 24530 مليار دينار جزائري سنة 2008،أي بمعدل 99.55 %؛ كما ترافق هذا التطور في العمليات والأموال المعالجة بالإضافة إلى تقليص المدة اللازمة للقيام بعملية الدفع الفوري من 3-6 ساعات إلى الدقيقة الواحدة، وهذا ما يعكس الكفاءة الاقتصادية لإدخال التكنولوجيا الحديثة.

ومن خلال دراسة لقياس أثر قطاع الاتصالات على الاقتصاد القومي المصري من خلال تطبيق حسابات التشابكات والمضاعفات Linkages and Multipliers على مصفوفة المدخلات والمخرجات، تم التوصل إلى تمتع قطاع الاتصالات في مصر بمضاعف طلب مرتفع نسبياً مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي حيث يصل إلى 1.23 مما يعني أن زيادة إنتاج قطاع الاتصالات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج في الاقتصاد المصري بـــ 1.23 وحدة، كما اتسم قطاع الاتصالات في مصر بمضاعف عرض منخفض نسبياً بالمقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي حيث يصل إلى 1.14 مما يعني أن زيادة عرض قطاع

الاتصالات لمدخلات القطاعات الأخرى بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج في الاقتصاد المصري بـــ 1.14 وحدة[1].

الشكل رقم: (22) التشابكات الخلفية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاعات الأخرى

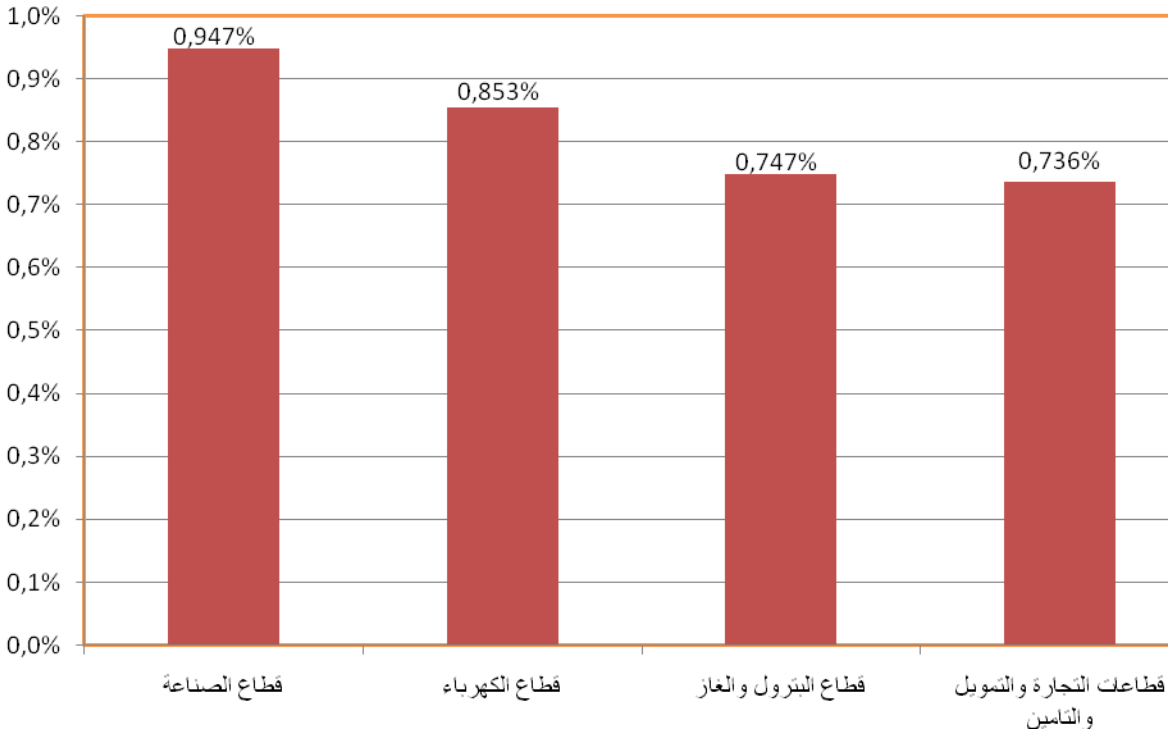

المصدر: نجوى الشناوي، **التجربة المصرية في قياس اثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخريطة الطريق للمشروع العربي لقياس الأثر**، ورشة عمل "حول مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....من الإستراتيجية إلى قياس الأثر"، شرم الشيخ، مصر،8-9 يونيو 2012.

من خلال الشكل رقم (22) يتبين أن زيادة عرض قطاع الاتصالات لمدخلات قطاع الصناعة بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج في الاقتصاد المصري 0.947 وحدة، كما أن زيادة عرض قطاع الاتصالات لمدخلات قطاع الكهرباء بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج في الاقتصاد المصري بـــ0.853 وحدة. وكذلك الحال بالنسبة للقطاعين الآخرين.

[1]. نجوى الشناوي، **تحليل الاستراتيجيات الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، مداخلة بعنوان ترقية قطاع الاتصالات في منطقة الاسكوا لمقابلة تحديات اقتصاد المعرفة ، 10-11 ماي 2011.

الشكل رقم (23) :التشابكات الأمامية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاعات الأخرى

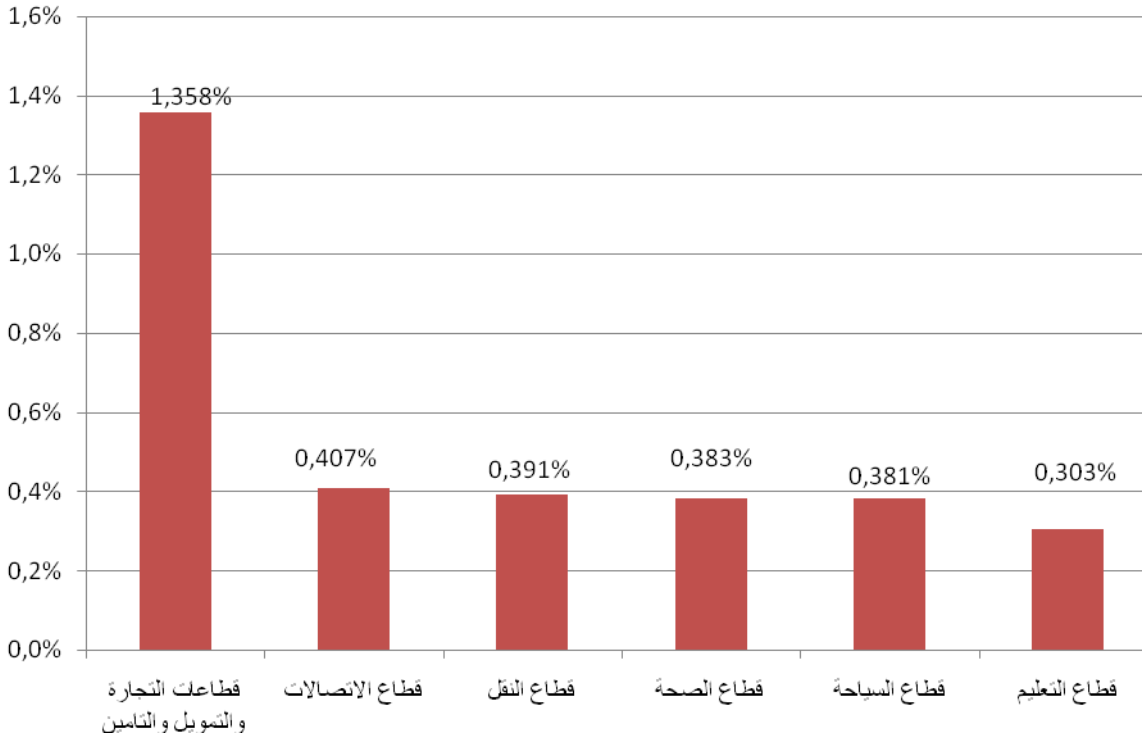

المصدر: نجوى الشناوى، ، **التجربة المصرية في قياس اثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخريطة الطريق للمشروع العربي لقياس الأثر**، ورشة عمل "حول مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....من الإستراتيجية إلى قياس الأثر"، شرم الشيخ، مصر،8-9 يونيو 2012.

من خلال الشكل رقم (23)، يتبين أن اكبر قطاع يعتمد على مخرجات قطاع الاتصالات هي قطاعات التجارة والتمويل والتامين، بحيث أن زيادة مخرجات قطاع الاتصالات في الاقتصاد بنسبة 0.407% يؤدي إلى زيادة مخرجات قطاعات التجارة والتمويل والتامين في الاقتصاد بنسبة 1.358% ، كما أن زيادة مخرجات نفس القطاع، أي قطاع الاتصالات بنسبة 0.407% في الاقتصاد، يؤدي إلى زيادة مخرجات قطاع النقل في الاقتصاد بنسبة 0.391%، ويختلف تأثير مخرجات قطاع الاتصالات على القطاعات الأخرى بنسب مختلفة، بحسب طبيعة القطاع، وكيفية ارتباطه بقطاع الاتصالات.

المطلب الثاني:دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة الاجتماعية.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الهامة التي تنتج عن تحرير قطاع الاتصالات،فهناك أثار معتبرة على المجتمع والتي من شانها إتاحة الفرصة لجميع الأفراد على اختلاف مستويات دخولهم على الاستفادة من تحرير قطاع الاتصالات ، ويمكن أن تظهر هذه المزايا على مستويات مختلفة.

الفرع الأول: التأثير على الأسعار والعمالة

ويمكن أن يظهر هذا التأثير من خلال:

1- تخفيض أسعار المكالمات الهاتفية لصالح الفئات الاجتماعية:

يؤدي تحرير قطاع الاتصالات إلى تخفيض أسعار المكالمات الهاتفية نتيجة للمنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ،بحيث تشير التقارير الإحصائية في الجزائر إلى تخفيض سعر المكالمة الهاتفية الدولية في المتعامل المحلي موبيليس كثاني اكبر متعامل اقتصادي في الهاتف النقال بنسبة 75% سنة 2004[1].

أما في مصر فقد شهدت أسعار المكالمات الهاتفية انخفاضا ملموسا، وتتنافس الشركات الثلاث على أسعار المكالمات من ناحية، ونوعية الخدمات وتطويرها من ناحية أخرى؛ وفيما يخص أسعار المكالمات التي كانت تصل في بداية استخدام الهواتف المحمولة منتصف التسعينيات إلى جنيهين ونصف الجنيه للدقيقة الواحدة، تراجعت هذه الأسعار حتى وصلت إلى 10 قروش فقط (الدولار يساوي 5,35 جنيهات)، حيث أعلنت فودافون في أحدث عروضها عن خفض المكالمات (من الساعة الواحدة حتى التاسعة صباحا) إلى 10 قروش، بعد أن أعلنت «اتصالات» عن خفض أسعار مكالماتها إلى 15 قرشا[2].

---

[1]. Mobilis , **Des services et des chiffres** , Disponible sur le :www.mobilis.dz/dossiers_presse.htm [le 21/11/2005]

[2] ."**انخفاض أسعار المكالمات في مصر بسبب المنافسة**"،صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2194 - الإثنين 08 سبتمبر 2008م،متوقرة على الرابط :http://www.alwasatnews.com [لوحظ يوم: 2013/08/12]

الشكل رقم (24): تطور أسعار المكالمات الهاتفية في دول عربية خلال الفترة 2008-2012

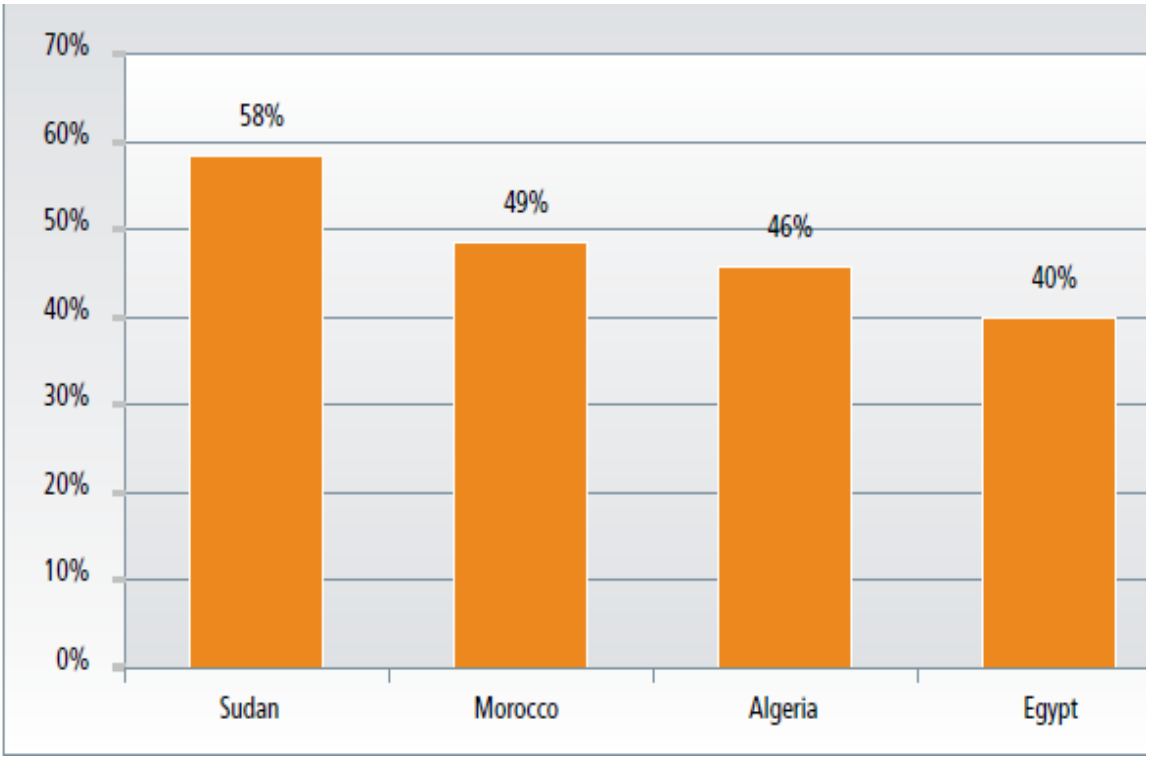

Source: Arab State Mobile Observatory 2013, , GSMA London Office , february 2013,p.17

وقد قابل هذا الانخفاض في أسعار المكالمات الهاتفية ارتفاع معتبر في معدل الانتشار وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال معدل الانتشار، حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (33): تطور معدل انتشار الهاتف المحمول في الجزائر ومصر خلال الفترة: 2008-2012(%)

السنة / البلد	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	79.04	91.68	90.30	96.52	99.28
مصر	54.77	72.13	90.44	102.76	116.94

المصدر:– سلطة الضبط للبريد والمواصلات، مرصد الهاتف النقال: 2008؛2009؛2010؛2011؛2012

– الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

من خلال معطيات الجدول يتبين أن هناك تطور معتبر في معدل انتشار الهاتف النقال، بحيث انتقل في الجزائر من 79.04% سنة 2008 إلى 99.28 % سنة 2012، ونفس الشيء بالنسبة إلى مصر، بحيث انتقل هذا المعدل من 54.77% سنة 2008 إلى 116.94%.

ويرجع هذا التطور في معدل انتشار الهاتف النقال في مصر مقارنة بالجزائر عموما إلى ارتفاع تكلفة استخدام الهاتف النقال في الجزائر مقارنة بمصر بحيث بلغت هذه التكلفة في الجزائر سنة 2011 قيمة 13.8 دولار شهريا، في حين لم تتعدى في مصر القيمة 6.6 دولار شهريا[1].

2- المساهمة في التوظيف

إن الخدمات الهاتفية للنقال تؤثر على مستوى العمالة المحلية بطرق مختلفة، والتي تتضمن العمالة المباشرة التي تتم عن طريق المتعاملين الاقتصاديين في سوق الهاتف النقال، وكذلك عمالة التي تشتغل في صناعات مرتبطة بالهاتف النقال، وكذلك دعم التشغيل المبتكر بواسطة التعهييد.[2]

وحسب تقرير الصادر من شركة فودافون مصر باعتبارها اكبر متعامل في الهاتف النقال في مصر بعنوان : "تقرير فودافون مصر للاستدامة 2013 " فإجمالي عدد الموظفين داخل الشركة قد بلغ في أواخر مارس 2013 حوالي 7328 موظف، من بينهم 2304 (موظفة)، بعد أن كان هذا العدد 4517 موظف سنة 2012، من بينهم 1460 موظفة،و 4199 موظف في أواخر مارس 2010.

في حين في الجزائر، فان اكبر متعاملين الهاتف النقال جيزي حسب تقرير سلطة الضبط (ARPT) لسنة 2010، فان عدد موظفي هذه الشركة قد انتقل من 3500 موظف سنة 2008 إلى 3471 موظف سنة 2009، ثم 3540 موظف سنة 2010[3].

وتشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أن عدد موظفي القطاع في الجزائر قد وصل في سنة 2010 إلى 140 ألف عامل، في حين أن هذا العدد حسب نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2011 الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية قد وصل في نفس السنة إلى 204.96 ألف عامل.

الفرع الثاني :المبادرات في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات

لقد برزت أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينيات من القرن العشرين إذ أوضح Sheldon أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة، كما أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا 1972 بعنوان " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال " بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن التمسك بالمبادئ التقليدية كهدف وحيد ، بل زيادة التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية جراء تزايد الضغوط في ظل النظام الدولي الجديد الذي أضحى يتخذ البعد البيئي كبعد استراتيجي وحيوي للدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي أصبحت مؤشرات الأداء الاجتماعي احد المتطلبات الرئيسية إلى جانب الأداء الاقتصادي لضمان بقاء واستمرارية

[1] . world bank, The little data book on Information and Communication Technology2012, op.cit ,pp:20,75.
[2] .Arab State Mobile Observatory 2013,op .cit,p 26.
[3] .Autorité de régulation de la poste et de la communication,Rapport Annual 2010, p58.

المؤسسة وعليه تبلورت المنطلقات الأولية لنشر الوعي الاجتماعي ضمن المحيط الاقتصادي والمحاسبي لكل دول العالم، وتجدر الإشارة إلى أن مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا أكد على ضرورة تضمين نتائج الأداء الاجتماعي في التقارير المالية، كما طبق نفس الإجراء في فرنسا إذ ألزمت المؤسسات بالإفصاح عن درجة الالتزام الاجتماعي ليتوسع هذا المفهوم بصورة اكبر ويشمل البلدان العربية وذلك بعد بروز مصطلح التنمية المستدامة[1].

تعرف المسؤولية الاجتماعية "بمثابة عقد اجتماعي مابين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع، كما تشير إلى " العلاقات المتفق عليها والالتزامات والواجبات المتصلة بالمؤثرات المشتركة في تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع[2].

وفي إطار المسؤولية الاجتماعية قامت العديد من شركات النقال بمجموعة من المبادرات، فيما يلي أهم تلك المبادرات التي تقدمت بها الشركات الرائدة، جيزي بالنسبة للجزائر، وفودافون بالنسبة لمصر.

1- شركة جيزي :

قامت الشركة المواطنة جيزي بتنظيم الأيام الطبية الجراحية بمدينة أولاد جلال ببسكرة من 12- 18 أفريل 2009 حرصا منها على صحة المواطن الجزائري وتدعيما للبحوث العلمية الطبية؛

- مشاركة شركة جيزي للشعب الجزائري شهر رمضان المعظم من خلال تقديم هدايا وجوائز قيمة للفائزين بمسابقة (ramtv)التي نظمها التلفزيون الجزائري خلال الفترة من 2007 إلى 2011؛
- تكريم أفضل نقاط البيع لشركة جيزي عبر كل ولايات الوطن؛
- نظمت شركة جيزي للاتصالات المؤتمر العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بمركز الإعلام الآلي ببن عكنون أيام 2 ،3و4 جويلية 2008، كما تم عرض خدمة جديدة والمتمثلة في خدمة blackberry؛
- رعت جيزي الشركة المواطنة الدورة الوطنية الأولى لأعوان الأمن لتنس الميدان من 22 إلى 30 ماي 2008 كما قدمت هدايا تشجيعية للفائزين بالأدوار النهائية؛
- تحت شعار جيزي "عيش كرة القدم"، هنأت شركة جيزي فريقي وفاق سطيف بفوزه بكاس العرب، وفريق شبيبة القبائل بفوزه بالبطولة الجزائرية موسم 2008، وقدمت لهم مبالغ مالية تشجيعية؛
- بغية جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر، نظمت شركة جيزي المنتدى الاقتصادي العربي للاستثمار يومي 21و22 جانفي 2008 بالجزائر العاصمة؛

---

[1]. تميزار أحمد، تميزار أحمد، **التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و العوائد المحققة من جراء تبنيها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار،14-15 فيفري 2012،ص 3.

[2]. ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية** ، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 23.

– تشجيعا للرياضة، أقدمت جيزي على رعاية الذهبية للملتقى الدولي لألعاب القوى الذي جرى بمضمار مركب 5جويلية بحضور 152 بطل إفريقي في جميع التخصصات؛

– حرصا من شركة جيزي على صحة المواطن الجزائري، رعت الأيام العلمية الطبية التي أقيمت بالمدرسة الوطنية للصحة العسكرية في 04أفريل 2007؛

– نظمت شركة جيزي بمعية جمعية مكافحة المخدرات بمدينة قسنطينة اليوم التحسيسي بمخاطر المخدرات في 05 أفريل 2007؛

– بنت شركة جيزي جسرا للتقارب بين الجزائر ومصر وذلك بتنظيمها للأسبوع الثقافي الجزائري المصري يومي 19 و20 جانفي 2006 بحضور 60 فنان مصري؛

– شيدت شركة جيزي بـــ10 زوايا بولاية أدرار، كما ساهمت في ترقية بعضها إلى مراكز دينية؛

– تبرعت شركة جيزي بـــ12 عيادة صحية متنقلة لفائدة المحرومين والساكنين بالمناطق النائية.

– كان لشركة جيزي شرف الرعاية الرسمية والوحيدة للملتقى الدولي لبناء مليون مسكن يومي 6و 7 أفريل 2005؛

– محاولة من شركة جيزي جلب المستثمر البريطاني للجزائر، قامت بتنظيم المنتـــدى الجزائـــري البريطـــاني للاستثمار في جانفي 2005[1].

أما في مصر فقد جاءت مبادرة فودافون في إطار المسؤولية الاجتماعية كما يلي :[2]

1– قوافل طبية لضعف البصر وأمراض العيون بالتعاون مع الجمعية المصرية لمكافحة العمى، قامت فودافون برعاية مبادرة "الجمعية المصرية للوقاية من العمى" منذ عام 2008 وحتى الآن واستطاعت من خلال هذه المبادرة دعم 67 قافلة طبية كل عام.. تستهدف الحملة تحسين الرعاية الطبية لمن يعانون من الإعاقات البصرية في جميع أنحاء مصر وذلك من خلال إرسال القوافل الطبية، والتي تتألف من مجموعة من العيادات المتنقلة المتخصصة في تقديم الرعاية لضعاف البصر والقائمين على رعايتهم. استطاعت فودافون دعم أكثر من 80 عيادة متنقلة على مدار العامين الماضيين، وصولاً إلى 45,000 مريض من ضعاف البصر.

2– مبادرة فودافون وبنك الطعام المصري: عقدت فودافون مصر شراكة مع بنك الطعام المصري للمساهمة في تحقيق أهداف البنك المتمثلة في التخفيف من حدة الجوع في مصر وذلك من خلال المشاركة بدعم مبادرة بنك الطعام المعروفة باسم "قرية بلا جوع"، من خلال تبني قرية الشيخ زايد في الإسماعيلية، بالإمدادات الغذائية لمدة عام؛

---

[1]. محمد فلاق،قدور بنافلة، **المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية**" جيزي، موبيليس، نجمة"– التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي"، الملتقـــى الدولي حول، منضمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، 14–15 فيفري 2012، ص 15.

[2]. الموقع الرسمي لشركة فودافون، متوفر على الموقع الالكتروني :http://www.vodafone.com.eg [لوحظ يوم :2013/08/12]

3- الاحتفال بيوم اليتيم: منذ عام 2004، بدأت فودافون تقليدًا سنويًا للاحتفال بيوم اليتيم، حيث تستضيف الأطفال والمنظمات غير الحكومية في جو مفعم بالدفء بمشاركة المتطوعين من موظفي فودافون، الذين يشاركون في هذا الحدث بمصاحبة أسرهم .هدفنا من إقامة هذا الحدث السنوي هو زيادة الوعي بأهمية الرعاية المتكاملة لهذه الشريحة المهمة من الأطفال المحرومين. وقد استضافت فودافون منذ بدء هذا التقليد السنوي 9000 طفل بمشاركة 450 متطوع

4- حملات فودافون للتبرع بالدم : منذ عام 2008، تنظم فودافون مصر حملات للتبرع بالدم مرتين كل عام ، وذلك بهدف زيادة الوعي بالأهمية القصوى للتبرع بالدم ومساهمته في إنقاذ حياة المرضى والمصابين. وأثناء حملات التبرع بالدم، يقوم موظفوها بالتبرع بالدم للمساهمة في سد احتياجات بنوك الدم والمساعدة في إغاثة حالات الطوارئ. وقد ساهمت هذه الحملات في سد احتياجات كل من معهد القلب القومي، وزارة الصحة والسكان، المراكز القومية لتقديم خدمات نقل الدم.

5- مبادرة تطوير منازل قرية الكوم الأخضر بمحافظة المنيا بالتعاون مع مؤسسة هابيتات للإنسانية:

حرصاً من فودافون على المساهمة في توفير بيئة صحية وآمنة للأسر الأكثر احتياجاً بمحافظة المنيا يقوم برنامج المسئولية المجتمعية بدعم مشروع تطوير منازل الأسر الأكثر احتياجاً في قرية الكوم الأخضر بمحافظة المنيا ، والذي يستهدف توفير الخدمات السكنية الأساسية للمواطنين وتنفذه مؤسسة هابيتات للإنسانية. تساهم فودافون في هذا المشروع في إطار إستراتيجية الشركة التي تستهدف المساهمة الجادة في تنمية المجتمع ومكافحة الفقر وتمكين الأسر الأكثر احتياجاً من العيش في حياة كريمة خاصة في المحافظات والمناطق المحرومة من الخدمات في صعيد مصر.يستهدف المشروع تلبية احتياجات الأسر من مياه الشرب النقية ودورات المياه المجهزة داخل السكن وتوفير الصرف الصحي وإتاحة مساحة أكبر للمعيشة مع فصل أماكن إقامة الأسرة عن حظيرة تربية الماشية بما يسهم في تحسين ظروفها الصحية وخاصة للأطفال.

6- خيمة رمضان الخيرية: منذ عام 2006، تقيم فودافون خيمة رمضان الخيرية سنويًا لاستضافة الأطفال الأيتام ودور الرعاية التي تحتضنهم، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدماتها للأطفال وذلك على مدار 14 يوم في شهر رمضان. هدفنا هو دعم الأطفال المحرومين وإظهار روح التراحم والتضامن معهم ومع من يقومون على رعايتهم . على مدار الأعوام الماضية، استضافت الخيمة الرمضانية 7000 طفل بمشاركة مئات من متطوعي فودافون الذين قدموا على مدار العامين الماضيين في هذا النشاط الخيري ما يقرب من 396 ساعة تطوع.

المطلب الثالث: دور قطاع الاتصالات في تحقيق الاستدامة البيئية

أصبح موضوع البيئة الشغل الشاغل لصانعي السياسات الاقتصادية بالنظر إلى تعدد المشاكل والأبعاد المحيطة بها، بما فيها الاقتصادية، والقانونية، والطبيعية والاجتماعية، وبما أن البيئة هي المحيط التي تتفاعل فيه جميع النشاطات الإنسانية بما في ذلك النشاطات الاقتصادي، وقطاع الاتصالات كغيره من القطاعات الاقتصادية له تأثير متبادل مع البيئة بحيث تشير الإحصائيات إلى انه مسؤول عن حوالي 2-3 % من الغازات المسببة للاحتباس الحراري على المستوى العالمي، كما لابد من الاستغلال الأمثل لهذا

الفرع الأول: حماية البيئة في التشريع الجزائري والمصري

اهتم كل من المشرع الجزائري والمصري بموضوع البيئة، وفي هذا الإطار صدر العديد من القوانين، التي يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال وليس الحصر.

اهتمام الجزائر بالبيئة يعتبر حديث العهد، كون الجزائر حديثة الاستقلال بالنسبة لمصر، و لم يبدأ هذا الاهتمام إلا بعد دخول الجزائر عصر التصنيع في مطلع السبعينيات، والذي تجسد بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في حماية البيئة .

وفي إطار حماية البيئة لابد من التنويه بالقانون رقم 82-10 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق لـ21 غشت سنة 1982 والمتعلق بالصيد البحري[1]، ثم بعد ذلك صدر قانون حماية البيئة رقم03-10 المؤرخ في 19 يوليو 1983 والذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة[2].

وبما أن تحرير خدمات الاتصالات يسمح بإنشاء شركات من خلال الشكل الثالث لتوريد الخدمات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد سنت الجزائر مجموعة من القوانين التي تنص على إخضاع هذه الاستثمارات لضرائب بيئية، وفي هذا الصدد نذكر:[3]

- القانون 91-25 المؤرخ في 15 ديسمبر الصادر من خلال قانون المالية لسنة 1992.
- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 الصادر من خلال قانون المالية 2000.
- القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 الصادر من خلال قانون المالية 2002.

---

[1] . فؤاد حجري، **البيئة والأمن**، سلسلة القوانين الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 13.

[2] . فؤاد حجري، المرجع نفسه، ص 294.

[3] . بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الاقتصاديات المغاربية**، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2010،ص 229.

أما مصر، فتعد من بين الدول العربية السباقة في إصدار التشريعات القانونية الخاصة بحماية البيئة، فقد أصدرت مصر في بادئ تشريعاتها الخاصة بحماية البيئة القانون رقم 35 لسنة 1946 الذي نص على صرف المياه من المحلات والمصانع في المجاري العامة، والذي تم تعديله بمقتضى القانون رقم 47 لسنة1948[1].

ولان الإسراف في استخدام مكبرات الصوت من أهم عوامل التلوث الصوتي، فقد حرضت التشريعات على تنظيم استعمال مكبرات الصوت بما تراه مناسبا لصيانة السكينة العامة وفي هذا الصدد صدر التشريع القانوني 45 لسنة 1949،كما صدرت تشريعات النظافة العامة، وكان آخرها القانون رقم 38 في سنة 1967 والمعدل بالقانون رقم 129 لسنة 1982[2]، وفي سنة 1994 تم إصدار قانون البيئة المصري رقم 4 والذي دخل حيز التنفيذ في 4 فيفري 1994[3].

ويعد هذا القانون أي 1994/4 أول قانون مصري موحد لحماية البيئة في مصر بجميع عناصرها وأنظمتها من التلوث والاستنزاف والتدهور، كما يعد أول قانون مصري ينص على تطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة البيئية، فضلا عن أخذه وتطبيقه لأهم المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن، وهو أن الملوث يدفع أو يتحمل نفقة تلويثه للبيئة، مثال ذلك ما ورد في المادة رقم 54 (...كل ذلك دون الإخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث والتعويض عن الخسائر الناجمة عنه)[4].

الفرع الثاني: مساهمات شركات الاتصالات في حماية البيئة

مع توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية بدأت مختلف الشركات العالمية بإدراج موضوع البيئة في استراتيجياتها المستقبلية، وتلعب شركات الاتصالات دورا لا يقل أهمية في إدراج موضوع البيئة في أولوياتها ففي الجزائر، إلى غاية نهاية سنة 2007، كان هناك 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة الايزو 9001 و 05 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 22000[5]، أما في قطاع الاتصالات فقد حاز اوراسكوم المتمثل في شركة شركة جيزي كأول متعامل للاتصالات في الجزائر على ايزو 14000، وقد رعت المؤتمر الدولي للطاقة والبيئة في 07 مارس2007 بنادي الصنوبر[6].

---

[1]. جميلة حميدة، **الوسائل القانونية لحماية البيئة** على ضوء التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2001، ص 56.

[2]. فارس محمد عمران، فارس محمد عمران، **السياسة التشريعية لحماية البيئة**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2005، ص ص:85،86.

[3].محمد خالد جمال رستم، **التنظيم القانوني للبيئة في العالم**، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2006، ص 267.

[4]. عمرو محمد سيد الشناوي، **تقويم الضريبة البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، مصر، 2011، ص ص:448،449.

[5]. بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة امام المؤسسات الاقتصادية مع الاشارة الى الوضع الراهن للجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 7-8 افريل 2008،ص 160.

[6]. محمد فلاق، مرجع سابق، ص 15.

أما في مصر، ونظرا لوعيها بقضايا البيئة، وضعت فودافون مصر كأولى الشركات خططها الهادفة إلى معالجة القضايا البيئية العالمية التي تواجه نظامنا البيئي الهش. وقد وجد أن الاتجاه لإدارة أكثر كفاءة للطاقة هو أكثر الوسائل الفعالة في زيادة الاستدامة البيئية والحد من تغير المناخ، وقد اتخذت فوادفون التدابير اللازمة لاستخدام أوفر مصادر

الطاقة المتجددة في مصر، وهي الشمس، حيث أن استخدام الطاقة المتجددة هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق استخدام أكثر كفاءة للطاقة.

وفي عام 2001، بدأت فودافون مصر في استخدام الطاقة الشمسية لتزويد مواقعها في المناطق النائية بالطاقة، في محاولة منها للمساعدة في تحسين الأداء البيئي والحد من انبعاث الكربون بشكل عام. وفي هذا الصدد، استطاعت فودافون تحقيق الإنجازات التالية:

– زيادة أعداد المواقع التي تعمل بالطاقة الشمسية في سيناء والساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر، ومرسى علم، وإدفو، وواحة الصحراء الغربية، من 167 موقع في 2011، إلى 200 موقع؛

– الاستغناء عن مولدات الديزل في هذه المواقع، وبالتالي تجنب أكثر من 50،000 طن من انبعاث الكربون وحماية الجغرافيا المحيطة من تسرب الوقود؛

– تحسين حياة العديد من سكان المناطق المعزولة من خلال العمل المتواصل على تحسين الطرق والمناطق النائية، وتوفير تكاليف السفر، وتعزيز السلامة على الطرق الصحراوية، والمحافظة على التواصل مع سكان تلك المناطق؛

– نفذت شركة فودافون مصر عدة مبادرات في الشبكة والمكاتب وفروع المحال التابعة لها لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وذلك بالتوازي مع التزام المجموعة تجاه مصر "بالحد من نسبة إنبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل عقدة من الشبكة بنسبة 20٪ مقابل الخط الأساسي لسنة 2011/2010، وذلك بحلول مارس 2015 للأسواق الناشئة؛"

– استخدام قواعد محطات إرسال واستقبال (BTS) أكثر كفاءة، أو الاكتفاء بشبكة اتصال لاسلكي (RAN)واحدة (لشبكتي الجيل الثاني والثالث معًا) في القواعد الجديدة والمحدّثة، وضبط عمل أجهزة التكييف على درجات حرارة أعلى، فضلا عن استخدام أنظمة التبريد الحر في 675 موقع للمحطات الأساسية (مارس / آذار2013)، حيث يستخدم التبريد الحر الهواء النقي للتقليل من الحاجة لتكييفات الهواء. وقد ساهمت كل هذه المبادرات في خفض 23٪ من استهلاك طاقة شبكة الكهرباء في شبكة الاتصال فيما بين عامي 2009 و 2013.[1]

[1]. www.vodafone.com.eg

الخلاصة

تمكنت كل من الجزائر ومصر من تحقيق تقدم في مجال تكنولوجيات الاتصال بفضل تحرير هذا القطاع أمام المنافسة الأجنبية وقد انعكس هذا النجاح من خلال الانخفاض التدريجي والملموس الذي شهدته أسعار الخدمات المقدمة، يأتي على رأسها تخفيض أسعار المكالمات الهاتفية والتي مكنت الكثير من الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الفقيرة من الاستفادة من هذه الخدمات، والتي طالما افتقدت لها، كما أنها سمحت بربط الكثير من المناطق النائية، بشبكات اللاسلكي، كون الخدمات المقدمة عن طريق الهاتف الثابت كانت محدودة بسبب استحالة ربط بعض المناطق بالشبكات السلكية، إلا إن دورها في دعم الاقتصاد الوطني تبقى متدنية، كما تم الإشارة إليها في هذا الفصل،وكما هو الحال بالنسبة للجزائر، تبقى مؤشرات هذا القطاع غير تنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى بالرغم بتقدم مصر نوعا ما، وهذا ما يحتم على كل بلد وضع استراتيجيات وطنية ملائمة والتقليص من العراقيل كما هو الحال في الجزائر ومشروع إدخال الجيل الثالث للهاتف النقال .

الخاتمة العامة

الخاتمـــة:

إن تجارة الخدمات تلعب دورا مهما في دعم عجلة التنمية، كما أنها وبالنظر لخصائص الخدمة في حد ذاتها، ذات اثر متميز على البيئة، باعتبار أن هناك مجموعة من الأنشطة الخدمية ذات العوائد الاقتصادية الهامة، مقابل أثار بيئية تكاد تكون معدومة، كما هو الحال في الخدمات المحاسبية والاستشارية. وبالتالي إمكانية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلالها، ولو أن المستوى المنتظر يختلف باختلاف مستويات تقدم الدول، فالدول النامية وتماشيا مع طبيعة اقتصادياتها الريعية في معظمها، تجعلها تركز في برامجها التنموية على القطاعين التقليديين (الزراعة والصناعة)، بالرغم من أن هناك مجموعة من الدول النامية بدأت تخطوا خطوات متقدمة في الصناعة الخدمية، على غرار الهند والصين.

إن درجة الانفتاح والتحرير تلعب دور المحدد، فالدول المتقدمة ونتيجة للميزة النسبية التي تملكها في قطاع الخدمات، خاصة توفرها على الموارد البشرية القادرة على خلق قيمة معرفية مضافة، وذلك بالضبط ما يتطلبه قطاع الخدمات، تجعل من الصعب لكثير من الدول النامية، من منافسة الدول المتقدمة باعتبار أن هذه الدول النامية تفتقر خاصة لمثل تلك البرامج الهادفة لدعم التنمية البشرية، بحيث أن معظم تركيزها ينصب على تجاوز عتبات الفقر، خاصة عند الحديث عن الدول الإفريقية. كما أن تجارب الدول النامية في تحرير بعض القطاعات الرئيسية، كالقطاع المالي أدى إلى انتقال الأزمات المالية، كما ولابد من الحديث من جهة أخرى عن العوائق التي تقف في تدفق الاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة، وبالتالي فالدور المنوط لهذه الدول هو محاولة الاستفادة أكثر من التجارب الناجحة، وإعادة النظر في القوانين واللوائح التنظيمية.

نتائج البحث

لقد تم بناء الدراسة على أربع فروض، ومن خلال معالجة الموضوع ومحاولة الوصول إلى العلاقة بين تحرير تجارة الخدمات كنمط مختلف عن تجارة والسلع والعلاقة بينه وبين التنمية المستدامة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، التي يمكن الاستعانة بها للإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في المقدمة، وبذلك يمكن الجزم على مدى صحتها من نفيها :

- تبين من خلال الدراسة أن الريادة بالنسبة لهذا القطاع تبقى في حوزة الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن بعض الدول النامية تمكنت من نيل حيز معتبر في بعض المعاملات التجارية

الدولية؛بحيث تمكنت بعضها من تحصيل مداخيل سنوية معتبرة ، وأصبحت تعتمد عليه بصفة أساسية في تمويل النفقات العمومية، وفي هذا المجال لابد بالتنويه إلى الاقتصاد المصري الذي يعتمد بصفة كبيرة على عائدات السياحة، عائدات قناة السويس.

– إن الدول التي تتمتع بقطاع خدماتي أكثر تنافسية، فهذا الأخير من شانه أن ينعكس لصالح الفئات الفقيرة، والتي تصبح بإمكانها الاستفادة من بعض الخدمات بأسعار معقولة؛ بالإضافة إلى تحسين نوعية تقديم الخدمات. ولكن هذا الانفتاح التجاري على الخدمات إن لم يكن مضبوط بقوانين ولوائح تنظيمية، فقد ينعكس ذلك على الفئات الفقيرة، خاصة في حالة سحب الدعم الحكومي لبعض القطاعات الخدمية الأساسية،

– إذا كانت معظم السلع لها أثار جانبية على البيئة خلال العمليات التجارية، فتجارة الخدمات باختلاف أنماط توريدها، سوف تكون لها آثار متباينة بحسب نمط التوريد، وبالتالي فالخدمات التي تتطلب تأسيس فروع شركات، كما هو الحال في الخدمات السياحية، سوف يكون له اثر ظاهر على البيئة، في حين أن الخدمات التي لا تتطلب مثل هذا الحضور التجاري، كما في حالة التعليم عن بعد أو الخدمات الاستشارية لن تكون لها مثل هذه الآثار.

– إن تحرير القطاع الخدمي سوف يساهم في النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج الوطني الخام،كما يساهم في التقليص من مستوى البطالة، بحيث يمكن أن يخلق نوعين من مناصب الشغل بما في ذلك، المناصب المباشرة كغيره من القطاعات وغير المباشرة ، كما هو الحال في قطاع الاتصالات وما يرافقه من مداخيل ضخمة خاصة في مجال التعهيد.

المقترحات:

من خلال الدراسة وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها تبين أن هناك علاقة وثيقة ما بين تحرير تجارة الخدمات والتنمية المستدامة، ومن اجل جعل هذه التجارة في صالح الدول النامية وفي خدمة تحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت، هناك مجموعة من المقترحات التي تصب في هذا السياق، وهي كالآتي:

– العمل على تنمية القطاع الخدماتي، والسير بالموازاة مع التطورات الاقتصادية المعاصرة، فإذا كانت الدول المتقدمة تشهد تطور متسارع لهذا القطاع، وما تعكسه تلك المداخيل السنوية، تبقى معظم الدول النامية تعتمد على مصادر الطاقة والمواد الأولية في مداخيلها؛

- تتجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من الدول النامية إلى القطاع الصناعي والصناعات الاستخراجية، كما هو الحال في الجزائر، وبالتالي ضرورة تشجيع وفتح المجال أمام هذه الاستثمارات في القطاع الخدماتي، مما قد يساهم في نقل التكنولوجيا؛

- ضرورة توسيع التعاون والاندماج الاقتصادي الإقليمي في مجال الخدمات بين الدول النامية، خاصة تلك الدول التي تتميز بتقارب ديني ولغوي، كما في حالة الدول العربية، ومحاولة الاستفادة من بعض التجارب الناجحة من تحرير بعض القطاعات الخدمية؛

- الاهتمام بالبحث العالمي، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة، كون تنمية وتطوير القطاع الخدمي يتطلب توظيف التكنولوجيا والموارد البشرية الكفؤة، والعمل على الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة، المنوط بها ترقية هذا القطاع .

آفاق البحث:

في ضوء الدراسة السابقة تبرز أهمية ومكانة القطاع الخدمي في الدول النامية، والتي تتباين أهميته النسبية من دولة لأخرى، كما أن القطاعات الخدمية بأنواعها و في حد ذاتها تختلف مكانتها داخل الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد؛ وبالتالي فان عملية التحرير تنعكس وأهمية القطاع المحرر. ومن اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والاستفادة من عملية التحرير، تبرز بعض الإشكاليات التي يمكن تناولها في البحوث والدراسات المستقبلية:

- ما هي آثار تحرير تجارة الخدمات حسب كل نمط من أنماط التوريد على التنمية البشرية؟
- ما هو آثار تنمية الصادرات الخدمية على الهيكل الاقتصادي في إطار ضوابط التنمية المستدامة؟
- ما هي انعكاسات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات على النمو الاقتصادي المستدام ؟

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب:

1- أيمن النحراوي، **لوجستيات التجارة الدولية**، ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008.

2- بهاجيرات لال داس، تعريب رضا عبد السلام، السيد احمد عبد الخالق، **اتفاقات منظمة التجارة العالمية– المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة**–،دار المريخ للنشر، الرياض،2005.

3- تيسير العجارمة، **التسويق المصرفي**، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2005.

4- ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، عمان، **2001**.

5- حميد الطائي ؛ بشير العلاق، **مبادئ التسويق الحديث**، دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6- حميد الطائي؛ بشير العلاق، **تسويق الخدمات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

7-حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000.

8- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

9- خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، **2009.**

10- رانيا محمود عبد العزيز، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

11- رعد سامي عبد الرزاق التميمي ،**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، دار دجلة، الأردن ،2008.

12- زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13- سامي احمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الجاتس**، ط 1، المكتب العربي للمعارف،القاهرة،2007.

14- سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،

15- سمير عبد العزيز، **منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية واقع– مشاكل– تحديات**، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر،2006.

16- سمير محمد عبد العزيز،**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2006.

17- سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

18- صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

19- عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2002.

20- عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

21- عادل عبد العزيز السني، **سياسات التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

22- عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

23- عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

24- عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية،2003

25- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.

26- عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات**، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

27- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن،2008.

28- عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،ط1، دار الصفا، عمان ،الأردن ،2007.

29- علي توفيق الحاج، سمير حسين عودة، **تسويق الخدمات**،ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجمع الفرعي، عمان، 2011.

30- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007.

31- فارس محمد عمران، **السياسة التشريعية لحماية البيئة**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2005.

32- فريد كورتل، **تسويق الخدمات**، ط1،دار كنوز المعرفة،عمان، الأردن، 2009.

33- فؤاد حجري، **البيئة والأمن**، سلسلة القوانين الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

34- محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **تسويق الخدمات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

35- محمد خالد جمال رستم، **التنظيم القانوني للبيئة في العالم**، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2006.

36- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، 2010.

37- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009.

38- محمد محمد علي إبراهيم، **الجات – الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

39- محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

40- مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

41- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2009.

42- نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.

43- هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات** ،ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

44- إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد، **تأثير تحرير الخدمات المصرفية على التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2011.

45- عبد الباسط وفاء، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،

46- عبد الحسين وداي العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، ط1، دار الشروق، عمان، 2001.

47- نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق مفاهيم المعاصرة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2003.

ثانيا- التقارير والمجلات:

48- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

49- أحمد فاروق غنيم وكندة محمَّديَّة، **التنظيمات المحلية وأهميتها لتجارة الخدمات: حالة البلدان العربية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،2012

50-أحمد فاروق غنيم، **تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية** : حالة الدول العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت ،2012.

51- الاتحاد الدولي للاتصالات، **اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية**، جنيف،2012.

52- الأمم المتحدة ،**دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات** ،ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد86، نيويورك،2002.

53- الاونتكاد، **تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر**، مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،نيورك، 2013.

54- الاونكتاد ، **تقرير البلدان الاقل نموا 2012 ، تسخير التحولات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الانتاجية** ، الامم المتحدة ، نيورك وجنيف ، 2012.

55- الاونكتاد، **اتفاقات الاستثمار الدولية في الخدمات**، الأمم المتحدة، نيورك وجنيف، 2005.

56- الاونكتاد، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، الأمم المتحدة، جنيف، 2012.

57- البنك المركزي المصري، **"التقرير السنوي 2008**.

58- البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي** 2009.

59- البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي** 2010.

60- البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي** 2011.

61- البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي** 2012.

62- البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الثالث والخمسون- العدد 01، 2013/2012،

63- البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الثاني والخمسون – العدد03، 2012/2011.

64- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، صندوق النقد العربي.

65- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، صندوق النقد العربي.

66- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، صندوق النقد العربي.

67- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، صندوق النقد العربي.

68- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، صندوق النقد العربي.

69-تقرير التنمية البشرية2013 **بعنوان نهضة الجنوب: تقد بشري في عالم متنوع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013.

70- تقرير التنمية البشرية2011 بعنوان" **الاستدامة والانصاف مستقبل افضل للجميع**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2011.

71- الصالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، الجزء الأول ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 07-08 افريل2008.

72- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،**الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة**، الأمم المتحدة، نيورك،2003.

73- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، **المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**، الأمم المتحدة، نيويورك 2011.

74- بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة الى الوضع الراهن للجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 7-8 افريل 2008.

75- تميزار أحمد، **التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و العوائد المحققة من جراء تبنيها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار،14-15 فيفري 2012.

76- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7-8 أفريل 2008.

77- حسين الفحل ، **الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،- المجلد 23-العدد الثاني، 2007.

78- ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7-8 أفريل 2008،ص 383.

79- زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

80- سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع التركيز على الادارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، 2006.

81- سعيد سويد النصيبي، **منظمة التجارة العالمية المبادئ والأهداف وشروط الانضمام**، ط1،بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، مجلد الاول، دبي ،2004.

82- سلطة الضبط للبريد و المواصلات،" **مرصد السوق الهاتفية النقالة**:2012،2011،2010،2009 "

83- سلطة الضبط للبريد والمواصلات، "**مرصد السوق الهاتفية الثابت**: 2012،2011،2010،2009 "

84- سلطة الضبط للبريد والمواصلات،" **التقارير السنوية** :2009، 2011."

85- سمر خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3-4 ديسمبر، 2012.

86- عبد المنعم محمد الطيب، **اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الاسلامية**،بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،23-23 ربيع الثاني 1426ه، الموافق ل31ماي-2 جوان 2005.

87- علي عبد الله احمد، **واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 10، 2007.

88- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وإبعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،7-8 افريل 2008.

89- عمرو محمد سيد الشناوي، **تقويم الضريبة البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، مصر، 2011.

90- عياش قويدر،إبراهيمي عبد الله، **"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص59.

91- محسن احمد هلال، **التجارة في الخدمات – اهتمامات الدول العربية–**، المؤتمر العربي الأول لتحرير تجارة الخدمات،أيام 12-13 أكتوبر بيروت، لبنان، 2004.

92- محمد عبيد محمد، **انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على البلدان الإسلامية**، دراسات معاصرة (13)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ،2002.

93- محمد فلاق،قدور بنافلة، **المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية" جيزي، موبيليس، نجمة"– التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي"**، الملتقـــى الدولي حول، منضمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

94- محيا زيتون، **آثار الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة،2010.

95- مديرية السياسات والاستراتيجيات، **ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2007-2008**، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأردن، 2007

96- مديرية السياسات والاستراتيجيات، **ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات** ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،2011-2012.

97- مروة نبيل سويلم، مروة عادل سعد، عزة شعبان ابراهيم، **اثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع السياحة المصري**،مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،.2006

98- مصطفى بوبكر، **البيئة والتجارة والتنافسية**، جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، العدد49، الكويت،2006.

99- مصطفى سلامة حسين، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**،بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية ، مجلد الأول ،ط1،دبي،2004.

100- منى بدران وآخرون، **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، جمهورية مصر العربية، 2013.

101- نادية أمين محمد علي، **آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية** ،بحوث مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، مجلد الأول ،ط1،دبي ،2004.

102- نجوى الشناوي، **التجربة المصرية في قياس اثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخريطة الطريق للمشروع العربي لقياس الأثر**، ورشة عمل "حول مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....من الإستراتيجية إلى قياس الأثر"، شرم الشيخ، مصر،8-9 يونيو 2012.

103- نجوى الشناوي، **تحليل الاستراتيجيات الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، مداخلة بعنوان ترقية قطاع الاتصالات في منطقة الاسكوا لمقابلة تحديات اقتصاد المعرفة ، 10-11 ماي 2011.

104- نسرين برجي، مبارك بوعشة، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31 ، 2012.

105- وشام بن رياش، **إعادة تأهيل الموارد البشرية ساعة الإصلاحات – حالة قطاع الاتصالات في الجزائر–**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 افريل 2004.

106- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **مؤشرات التنمية البشرية – المفهوم، الأساسيات، الحساب –** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية-، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،09-10 مارس 2004.

107- خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من ريو دجانيرو الى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام7-8 افريل 2008.

108- صديقي مسعود، مسعودي محمد، **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7-8 افريل 2008.

109- عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،.2009

110-كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 41، 2010.

ثالثا- الرسائل الجامعية والأطروحات:

111- آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية** – حالة الجزائر ومصر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

112- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية ، علوم اقتصادية ،الجزائر، 2006.

113- بوباح عالية، **دور الانترنيت في مجال تسويق الخدمات**، رسالة مقدمة لنيل لشهادة الماجستير،تخصص تسويق ،مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ،2011/2010.

114- بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الاقتصاديات المغاربية**، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2010.

115- جميلة حميدة، **الوسائل القانونية لحماية البيئة،دراسة على ضوء التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2001.

116- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.

117- عامر عبد اللطيف، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية**، رسالة ماجستير فرع اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، مدرسة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011.

118- عزيزة عبد الرحمن العتيبي، **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة، 2010.

119- فاطمة بوسالم، **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية**، رسالة شهادة الماجستير ، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري ، قسنطينة ،2011.

120- كوسة ليلى، **واقع وأهمية الإعلان في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ،2007/2008.

121- محمد سارة، **الاستثمار الاجنبي في الجزائر– دراسة حالة اوراسكوم** – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- تخصص قانون اعمال – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2009/2010.

122- عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة –مقاربة و تحليل مستقبلي للقيود والحدود**، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية "منظمة التجارة العالمية – فرص وتحديات- اهتمامات الدول العربية" ، بيروت، أيام 26-28 افريل 2004.

رابعا- مواقع الانترنت:

123– إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة فيها**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.dr-sand-a.com.

124-ابي الومبي، نهاد الغمري، **تقرير فودافون مصر الاستدامة 2013**. متوفر على الموقع:www.vodafone .com .

125- المنظمة العالمية للتجارة، **قطاع الاتفاقات التجارية**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.tas.gov.eg .

126- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة، **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – بيجين+15**، متوفر على الموقع الالكتروني: http://css.escwa.org. .

127- الموقع الرسمي لوزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الجزائرية، متوفر على الموقع الاكتروني : http://www.mptic.dz.

128-الموقع الرسمي لاتصالات مصر، متوفر على الموقع الالكتروني: *www.etisalat.com.eg*.

129- الاتصالات والانترنيت، دراسة حول الجزائر على موقع المبادرة العربية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://old.openarab.net.

130- احصائيات البنك الدولي، متوفر على الموقع الالكتروني: http://search.worldbank.org.

131- تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، **السكان والتنمية في مصر**، متوفر على الموقع الالكتروني: http://egypt.unfpa.org

132-وزارة التجارة الجزائرية، **إحصائيات التجارة الخارجية 2013**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mincommerce.gov.dz .

133- وزارة التجارة الخارجية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mincommerce.gov.dz.

134- محمد جمال الدين درويش، **مصر ومجتمع المعلومات**، متوفر على الموقع الاكتروني: www.infoegypt .com ،

135- وزارة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام المصرية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.mcit.gov.eg

136- عبد المالك حداد، **واقع قطاع الاتصالات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.chihab.net

137- "**انخفاض أسعار المكالمات في مصر بسبب المنافسة"**،صحيفة الوسط البحرينية – العدد 2194 – الإثنين 08 سبتمبر 2008م،متوقرة على الموقع الالكتروني :http://www.alwasatnews.com

138- الموقع الإحصائي: http://www.gfmag.com

139- الموقع الإحصائي: https://www.cia.gov

140- المكتب العربي الاقليمي للاتصالات، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.itu.int

141- الموقع الرسمي للوطنية للاتصالات نجمة، متوفر على الموقع الالكتروني:www.nedjma.dz .

142- الموقع الرسمي لشركة موبليس، متوفر على الموقع الالكتروني:www.mobilis.dz .

143- نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.lahaonline.com.

144- مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، **دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة** ، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net.

- المراجع باللغة الاجنبية

145-Tatyana, Soubotina, **beyond economic growth**, the World Bank,Washington D.C, 2000

146 Aaditya Matto ,Robert M.Stern **,The Framework of Trade in Services**,A handbook of International Trade in Services , OXFORD university Press ,New York,2007.

147-Aaditya Mattoo and Piere Sauvé, **Regionalism in Service Trade**, A handbook of International Trade in Services , OXFORD university Press ,New York,2007.

148-African Economic Outlook 2012,**Algeria2012** .Disponible sur le site: www.africaneconomicoutlook.org.

149-African Mobile observatory 2011**, Driving Economic and Social Development through Mobile Services**, GSM Association , London, 2011.

150- African Development bank **,Egypt2012-2013** Interim Strategy Paper,2012 .

151- African Development bank,**Algeria2012-2013** Interim Strategy Paper,2012.

152- African Development Bank Groupe **, Dialogue note 2011-2012**,Disponible sur le site : www.afdb.org [08/06/2013].

153- African develoment bank ,**egypt-2012-2013 Interim Strategy Paper** ,Regional Department North (ORNA . disponible sur le sit: *www.afdb.org.*

154-African Economic Outlook2012, **Egypt2012** Disponible sur le site: www.africaneconomicoutlook.org

155-Alexander Lehmann ,Natalia T.Tamiriza ,and Jaroslaw Wieczorek ,**International Trade in Services : Implication of IMF**, IMF Policy Discussion Paper , PDP/03/6, International Monetary Fund , Washington D.C, 2003.

156-André Dumas, **L'economie mondial** , 3 edition, Boeck -Laecier,Bruxelles ,2006.

157-Anthony Rosa, karen Delchetl , Mérylle Aubrun,- **giude pratique du développment durable- AFNOR ,**Saint denis , 2005 .

158-**Arab State Mobile Observatory 2013**, GSMA London Office , february 2013, p22 .Disponible sur le site : *www.gsma.com.*

159- Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, **Rapport Annuel 2003**.

160-Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, **Rapport Annuel 2005**, ARPT, Décembre 2005.

161-Bernard hoekman,Aaditya Mattoo,**Services trade and Growth**,Policy Research Working Paper ,4461,World Bank.2008.

162- Direction Générale des Douanes**, Statistiques du commerce extérieur de l'algerie,Centre National de l'Informatique et des Statistiques**,Algerie, 2012.

163-Dale Andrew, **Services Trade Liberalization Assessing The environmental Effects,** OECD Trade Directorate, Washington D.C,2000.

164-Greg McGuire, **Trade in services- Market Access Opportunities and The Benefits of Liberalization for Developing Economies**,United Nations,New York and Geneva,2002.

165-Hyun-Jeong Kim, **The shift to service economy- Causes and Effects**, Institute for monetary and economic research,the bank of Korea ,2006.

166-Jean- paul maréchal et béatrice quinolte , **Le Developpement Durable**, presses universitaire de rennes,2005.

167-jennifer A.Elliot, **An Introduction to Sustainable Development**, Routlege, London,2006.

168-Joy Abrenica , Christother Findlay, Aik hoelim ,**Trade in services and poverty reduction,** Combridge university press. New York, 2009.

169-Karel Mayrand ,Marc Paquin ,**Environmental Assessment of Service Trade Liberalisation**, UNISFÉRA INTERNATIONAL CENTRE ,Canada,2007.

170-L Alan Winters ,**The Temporary Movement of Workers to provide Services** , A handbook of International Trade in Services , OXFORD university Press ,New York,2007.

171-Les Services et la Croissance Économique – **Emploi, Productivité et Innovation** – OCDE, 2005.

172-Markus Knigge,Caroline Nuffort, **Report on Trade Environment and Trade in services**, European Commission,2005..disponible sur le sit: www.ecologic.eu .

173-Marta soprana, **service export and developing countries :competitiveness**, chalanges according to mode of supply ,world trade institute,mile11thesis, Switzerland, September,2011.

174-ODI Briefing Note , **The Contribution of Services in Development and the role of trade and liberalisation regularisation**, Session 1.2.: Trade policy,OECD ,2008.

175-Olga memedovic**, structural change in the world economy**, UNIDO, vienna,2010.

176-Olivier Cataneo,Michael Engman**, Assessing the potencial of service trade in developing countries,An overview**, New Trends and Opportunities for Developing Countries,the World Bank Washington D.C ,2010.

177-Philip Kotler, Bernard Dubois**, Marketing Management**, 12émé édition, Pearson Education,2006.

178-Sahar Tohamy, **Case Study of Egypt's Service Liberalization** .service Barries and Implémentation of the GATS Agreement ,ECES , 2000.

179-Serafino Marchese **, institutional Framework of international Trade** , The world -- Trade Organization, conference on legal and economic aspects of the world trade organization agreements,Faculty of Sharia,Dubai,2006.

180-Tim Kelly and Guy Girardet of th ITU& Magda Ismail**, Internet On The Nile** : Egypt. case study,ITU,March 2001.

181-World trade organization**, international trade statistics2012.**

182- Dilip Ratha ,Warkers Remittances **:An important and stable source of external development finance** ,p159 ,Disponible sur le sit : www. repository,STCloudstate.edu/econ_seminar.[Le: 18/06/2013].

183- Maurer, A, Magdeleine,J**, Measuring Trade in Services in Mode 4 , World trade Organisation** ,Disponible sur le sit www.unescup.org [le:17/03/2013].

184-IOM ,International Organization For Migration,**Country Fact Sheet ,Algeria** ,Aout 2012.

185- UNICTAD,World Investment Report 2013, **Global value chains : Investment and trade for development,** United Nations, New York and Geneva, 2013, p9.

186- Tendances mondiales de l'emploi 2012, Bureau international du Travail, Genève, BIT, 2012.

187- Unictad**, Handbook of Statistics 2012**, United Union, Newyork and Geneva.2012.

188- "**.Investing Cross Borders 2010"**, World Bank Group, Washington, D.C. 2010.

189- Mariama Williams, Economic Literacy Series**: General Agreement on Trade in Services**- Tourism Liberalization, disponible sur le site: www.tanzaniagateway.org.

190- James Salzman,**Bayond The Smockstack environmental protection in The Service Economy** ,47 UCLA Law Review 411,Wachington .1999.

191- Ricardo Hausmann, and others, **Export diversification in Algeria, Trade competitiveness of the middle east and North Africa**, The World Bank ,Washington,D.C,2010.

192- VituLink Consultancy, Inc & ECORM International ,Inc USA , **Study on Social Impact Assessment (CIA)of Liberalising Trade in Services (TIS)and Temporary Labour Mobility among,** Forum Island Countries (FICs),2012.

193- the world bank, **The little data book on Information and Communication Technology 2012.**

194- the world bank, **The little data book on Information and Communication Technology 2011.**

195- the world bank, **The little data book on Information and Communication Technology 2010.**

الملاحق

الملحق رقم (01): الالتزامات الافقية في جداول التزامات مصر في التجارة في الخدمات

أشكال توريد الخدمة: 1) توريد الخدمة عبر الحدود 2) الاستهلاك في الخارج 3) التواجد التجاري 4) تواجد الأشخاص الطبيعيين			
القطاع / القطاع الفرعي	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية	الالتزامات الإضافية
أولا: الالتزامات الأفقية:			
الالتزامات السارية على كافة القطاعات	3) لا توجد قيود 4) دخول الأشخاص الطبيعيين وإقامتهم بصفة مؤقتة: وفقاً لقانون العمل (القانون رقم 1981/137) ولائحته التنفيذية، يجب ألا يزيد عدد الأفراد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة في أي وحدة، بغض النظر عن عدد فروعها، عن 10% من إجمالي العاملين بالوحدة مالم يذكر خلافاً لذلك	3) تملك الأراضي: يجب الحصول على ترخيص بتملك الأراضي و/أو العقارات. ويتم بحث الطلبات الخاصة بالحصول على تراخيص على أساس تقييم المشروعات التي يطلب لها الترخيص ووفقاً لأهداف السياسة القومية. - لا يوجد التزام بتحرير تملك الأراضي و/ أو العقارات في المناطق الحرة. 4) لا توجد قيود.	

Source : http://tas.gov.eg/Arabic/WTO/Egypt%20in%20WTO/Services.

الملحق رقم (02): الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو في الفترة:2005-2009

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**1908,5**	**% 45,5**
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني .	399,5	
- البرامج البلدية التنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز	192,5	
- باقي القطاعات [1]	311,5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	**1703,1**	**% 40,5**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع الميناء	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**337,2**	**% 8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحـــرف	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية :	**203,9**	**% 4,8**
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16,3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**% 1,2**

[1] تضم هذه القطاعات قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات الهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام

المصدر: نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة 2000-2010**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، ع 12، الشلف، 2012،ص254

الملحق رقم (03):قيمة المعاملات التجارية المصرية مع اهم الشركاء التجاريين (احصائيات 2012)

EGYPT'S TRADE WITH MAIN PARTNERS (2012)

The Major Imports Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	66,078	100.0%
1	EU27	16,216	24.5%
2	China	7,048	10.7%
3	United States	4,695	7.1%
4	Turkey	3,149	4.8%
5	Russia	2,579	3.9%
6	India	2,435	3.7%
7	Brazil	2,333	3.5%
8	Kuwait	2,318	3.5%
9	Saudi Arabia	2,107	3.2%
10	Ukraine	1,615	2.4%
11	South Korea	1,546	2.3%
12	Japan	1,496	2.3%
13	Argentina	1,443	2.2%
14	Malaysia	917	1.4%
15	Indonesia	867	1.3%
16	Thailand	820	1.2%
17	United Arab Emira	647	1.0%
18	Switzerland	600	0.9%
19	Algeria	569	0.9%
20	Australia	452	0.7%
21	Canada	384	0.6%
22	Syria	326	0.5%
23	Hong Kong	303	0.5%
24	Singapore	299	0.5%
25	Zambia	284	0.4%
26	Kenya	283	0.4%
27	New Zealand	264	0.4%
28	Georgia	215	0.3%
29	Israel	173	0.3%
30	Vietnam	161	0.2%
31	Pakistan	128	0.2%
32	Sudan	114	0.2%
33	Morocco	107	0.2%
34	Jordan	101	0.2%
35	Norway	94	0.1%
36	Qatar	91	0.1%
37	Oman	88	0.1%
38	Yemen	81	0.1%
39	South Africa	76	0.1%
40	Croatia	71	0.1%
41	Lebanon	71	0.1%
42	Belarus	66	0.1%
43	Tunisia	65	0.1%
44	Mexico	55	0.1%
45	Libya	50	0.1%
46	Malawi	50	0.1%
47	Bahrain	48	0.1%
48	Iran	29	0.0%
49	Djibouti	27	0.0%
50	Liberia	24	0.0%

The Major Export Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	34,754	100.0%
1	EU27	7,333	21.1%
2	United States	2,199	6.3%
3	India	1,870	5.4%
4	Saudi Arabia	1,683	4.8%
5	Turkey	949	2.7%
6	China	938	2.7%
7	Japan	865	2.5%
8	United Arab Emira	711	2.0%
9	Lebanon	651	1.9%
10	Jordan	587	1.7%
11	Syria	571	1.6%
12	South Korea	568	1.6%
13	Libya	496	1.4%
14	Sudan	451	1.3%
15	Canada	401	1.2%
16	Iraq	397	1.1%
17	Algeria	346	1.0%
18	Morocco	317	0.9%
19	Qatar	244	0.7%
20	Russia	242	0.7%
21	Kuwait	226	0.7%
22	Kenya	202	0.6%
23	Brazil	196	0.6%
24	Singapore	174	0.5%
25	Yemen	167	0.5%
26	Tunisia	164	0.5%
27	Indonesia	158	0.5%
28	Pakistan	140	0.4%
29	Malaysia	127	0.4%
30	South Africa	123	0.4%
31	Bangladesh	116	0.3%
32	Hong Kong	109	0.3%
33	Oman	104	0.3%
34	Ukraine	99	0.3%
35	Iran	84	0.2%
36	Occupied Palestini	71	0.2%
37	Somalia	64	0.2%
38	Ghana	61	0.2%
39	Eritrea	55	0.2%
40	Uganda	53	0.2%
41	Cameroon	45	0.1%
42	Australia	45	0.1%
43	Israel	42	0.1%
44	Switzerland	40	0.1%
45	Djibouti	39	0.1%
46	Ethiopia	39	0.1%
47	Chile	34	0.1%
48	Bahrain	34	0.1%
49	Thailand	33	0.1%
50	Tanzania	32	0.1%

The Major Trade Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	100,831	100.0%
1	EU27	23,548	23.4%
2	China	7,986	7.9%
3	United States	6,894	6.8%
4	India	4,305	4.3%
5	Turkey	4,097	4.1%
6	Saudi Arabia	3,789	3.8%
7	Russia	2,821	2.8%
8	Kuwait	2,544	2.5%
9	Brazil	2,529	2.5%
10	Japan	2,361	2.3%
11	South Korea	2,113	2.1%
12	Ukraine	1,714	1.7%
13	Argentina	1,449	1.4%
14	United Arab Emira	1,358	1.3%
15	Malaysia	1,044	1.0%
16	Indonesia	1,025	1.0%
17	Algeria	915	0.9%
18	Syria	896	0.9%
19	Thailand	853	0.8%
20	Canada	785	0.8%
21	Lebanon	722	0.7%
22	Jordan	688	0.7%
23	Switzerland	640	0.6%
24	Sudan	565	0.6%
25	Libya	546	0.5%
26	Australia	497	0.5%
27	Kenya	485	0.5%
28	Singapore	473	0.5%
29	Morocco	424	0.4%
30	Hong Kong	412	0.4%
31	Iraq	400	0.4%
32	Qatar	335	0.3%
33	Zambia	312	0.3%
34	New Zealand	271	0.3%
35	Pakistan	268	0.3%
36	Yemen	249	0.2%
37	Georgia	233	0.2%
38	Tunisia	229	0.2%
39	Israel	215	0.2%
40	South Africa	199	0.2%
41	Oman	191	0.2%
42	Vietnam	176	0.2%
43	Bangladesh	139	0.1%
44	Norway	118	0.1%
45	Iran	112	0.1%
46	Mexico	84	0.1%
47	Bahrain	82	0.1%
48	Belarus	80	0.1%
49	Croatia	79	0.1%
50	Ghana	73	0.1%

Source : *trade.ec.europa.eu/doclib/html/113375.htm*

الملحق رقم (04): المعاملات التجارية الجزائرية مع أهم الشركاء التجاريين (إحصائيات 2012)

ALGERIA'S TRADE WITH MAIN PARTNERS (2012)

The Major Imports Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	42,857	100.0%
1	EU27	21,984	51.3%
2	China	4,649	10.8%
3	Argentina	1,596	3.7%
4	Turkey	1,550	3.6%
5	United States	1,168	2.7%
6	Brazil	1,003	2.3%
7	South Korea	968	2.3%
8	India	869	2.0%
9	Russia	692	1.6%
10	Japan	530	1.2%
11	Egypt	405	0.9%
12	Tunisia	394	0.9%
13	Switzerland	363	0.8%
14	Canada	359	0.8%
15	Saudi Arabia	359	0.8%
16	South Africa	326	0.8%
17	New Zealand	296	0.7%
18	United Arab Emira	277	0.6%
19	Norway	245	0.6%
20	Ukraine	224	0.5%
21	Thailand	206	0.5%
22	Indonesia	180	0.4%
23	Morocco	157	0.4%
24	Vietnam	141	0.3%
25	Mexico	141	0.3%
26	Ecuador	136	0.3%
27	Malaysia	114	0.3%
28	Jordan	110	0.3%
29	Ivory Coast	107	0.2%
30	Syria	62	0.1%
31	Uruguay	61	0.1%
32	Kuwait	58	0.1%
33	Bahrain	53	0.1%
34	Croatia	46	0.1%
35	Hong Kong	40	0.1%
36	Oman	35	0.1%
37	Tadjikistan	33	0.1%
38	Lebanon	32	0.1%
39	Guatemala	30	0.1%
40	Singapore	30	0.1%
41	Paraguay	30	0.1%
42	Serbia and Monten	28	0.1%
43	Qatar	23	0.1%
44	Pakistan	23	0.1%
45	Iran	17	0.0%
46	Colombia	16	0.0%
47	Cameroon	16	0.0%
48	Peru	14	0.0%
49	North Korea	14	0.0%
50	Cuba	13	0.0%

The Major Export Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	46,518	100.0%
1	EU27	22,829	49.1%
2	United States	7,206	15.5%
3	Canada	4,657	10.0%
4	Brazil	2,476	5.3%
5	China	1,644	3.5%
6	India	736	1.6%
7	Morocco	677	1.5%
8	Turkey	654	1.4%
9	Egypt	542	1.2%
10	Tunisia	541	1.2%
11	Saint Kitts and Ne	517	1.1%
12	Thailand	414	0.9%
13	Japan	310	0.7%
14	Cuba	252	0.5%
15	Indonesia	217	0.5%
16	South Korea	211	0.5%
17	Switzerland	131	0.3%
18	Liberia	64	0.1%
19	Mexico	51	0.1%
20	Syria	35	0.1%
21	Iraq	33	0.1%
22	Panama	32	0.1%
23	Colombia	27	0.1%
24	Bahamas	27	0.1%
25	Saudi Arabia	17	0.0%
26	Ghana	16	0.0%
27	Ukraine	15	0.0%
28	Sudan	13	0.0%
29	Niger	11	0.0%
30	Lebanon	11	0.0%
31	Guinea	10	0.0%
32	Norway	10	0.0%
33	Libya	9	0.0%
34	United Arab Emira	9	0.0%
35	Belarus	8	0.0%
36	Croatia	5	0.0%
37	Montenegro	5	0.0%
38	Uruguay	5	0.0%
39	Jordan	4	0.0%
40	Hong Kong	3	0.0%
41	Russia	3	0.0%
42	Iran	2	0.0%
43	South Africa	2	0.0%
44	Sierra Leone	2	0.0%
45	Qatar	1	0.0%
46	Mozambique	1	0.0%
47	Cameroon	1	0.0%
48	Mali	1	0.0%
49	Gambia	1	0.0%
50	Angola	1	0.0%

The Major Trade Partners

Rk	Partners	Mio euro	%
	World (all countri	89,375	100.0%
1	EU27	44,813	50.1%
2	United States	8,373	9.4%
3	China	6,293	7.0%
4	Canada	5,017	5.6%
5	Brazil	3,479	3.9%
6	Turkey	2,204	2.5%
7	India	1,605	1.8%
8	Argentina	1,596	1.8%
9	South Korea	1,179	1.3%
10	Egypt	946	1.1%
11	Tunisia	935	1.0%
12	Japan	840	0.9%
13	Morocco	833	0.9%
14	Russia	695	0.8%
15	Thailand	620	0.7%
16	Saint Kitts and Ne	517	0.6%
17	Switzerland	493	0.6%
18	Indonesia	397	0.4%
19	Saudi Arabia	376	0.4%
20	South Africa	328	0.4%
21	New Zealand	296	0.3%
22	United Arab Emira	286	0.3%
23	Cuba	265	0.3%
24	Norway	255	0.3%
25	Ukraine	238	0.3%
26	Mexico	193	0.2%
27	Vietnam	141	0.2%
28	Ecuador	136	0.2%
29	Malaysia	114	0.1%
30	Jordan	114	0.1%
31	Ivory Coast	107	0.1%
32	Syria	96	0.1%
33	Uruguay	66	0.1%
34	Liberia	64	0.1%
35	Kuwait	58	0.1%
36	Bahrain	53	0.1%
37	Croatia	52	0.1%
38	Hong Kong	43	0.0%
39	Lebanon	43	0.0%
40	Colombia	43	0.0%
41	Oman	35	0.0%
42	Tadjikistan	33	0.0%
43	Iraq	33	0.0%
44	Panama	33	0.0%
45	Singapore	31	0.0%
46	Guatemala	30	0.0%
47	Paraguay	30	0.0%
48	Serbia and Monten	28	0.0%
49	Bahamas	27	0.0%
50	Qatar	25	0.0%

Source : *trade.ec.europa.eu/doclib/html/113343.htm*

الملحق رقم (05): مؤشر الاستعداد الشبكي 2013

Rank	Country/Economy	Score	2012 rank (out of 142)
1	Finland	5.98	3
2	Singapore	5.96	2
3	Sweden	5.91	1
4	Netherlands	5.81	6
5	Norway	5.66	7
6	Switzerland	5.66	5
7	United Kingdom	5.64	10
8	Denmark	5.58	4
9	United States	5.57	8
10	Taiwan, China	5.47	11
11	Korea, Rep.	5.46	12
12	Canada	5.44	9
13	Germany	5.43	16
14	Hong Kong SAR	5.40	13
15	Israel	5.39	20
16	Luxembourg	5.37	21
17	Iceland	5.31	15
18	Australia	5.26	17
19	Austria	5.25	19
20	New Zealand	5.25	14
21	Japan	5.24	18
22	Estonia	5.12	24
23	Qatar	5.10	28
24	Belgium	5.10	22
25	United Arab Emirates	5.07	30
26	France	5.06	23
27	Ireland	5.05	25
28	Malta	4.90	26
29	Bahrain	4.83	27
30	Malaysia	4.82	29
31	Saudi Arabia	4.82	34
32	Lithuania	4.72	31
33	Portugal	4.67	33
34	Chile	4.59	39
35	Cyprus	4.59	32
36	Puerto Rico	4.55	36
37	Slovenia	4.53	37
38	Spain	4.51	38
39	Barbados	4.49	35
40	Oman	4.48	40
41	Latvia	4.43	41
42	Czech Republic	4.38	42
43	Kazakhstan	4.32	55
44	Hungary	4.29	43
45	Turkey	4.22	52
46	Panama	4.22	57
47	Jordan	4.20	47
48	Montenegro	4.20	46
49	Poland	4.19	49
50	Italy	4.18	48
51	Croatia	4.17	45
52	Uruguay	4.16	44
53	Costa Rica	4.15	58
54	Russian Federation	4.13	56
55	Mauritius	4.12	53
56	Azerbaijan	4.11	61
57	Brunei Darussalam	4.11	54
58	China	4.03	51
59	Mongolia	4.01	63
60	Brazil	3.97	65
61	Slovak Republic	3.95	64
62	Kuwait	3.94	62
63	Mexico	3.93	76
64	Greece	3.93	59
65	Georgia	3.93	88
66	Colombia	3.91	73
67	Macedonia, FYR	3.89	66
68	India	3.88	69
69	Sri Lanka	3.88	71
70	South Africa	3.87	72
71	Bulgaria	3.87	70
72	Trinidad and Tobago	3.87	60
73	Ukraine	3.87	75
74	Thailand	3.86	77
75	Romania	3.86	67
76	Indonesia	3.84	80
77	Moldova	3.84	78
78	Bosnia and Herzegovina	3.80	84
79	Seychelles	3.80	n/a
80	Egypt	3.78	79
81	Cape Verde	3.78	81
82	Armenia	3.76	94
83	Albania	3.75	68
84	Vietnam	3.74	83
85	Jamaica	3.74	74
86	Philippines	3.73	86
87	Serbia	3.70	85
88	Rwanda	3.68	82
89	Morocco	3.64	91
90	Dominican Republic	3.62	87
91	Ecuador	3.58	96
92	Kenya	3.54	93
93	El Salvador	3.53	103
94	Lebanon	3.53	95
95	Ghana	3.51	97
96	Botswana	3.50	89
97	Liberia	3.48	n/a
98	Gambia, The	3.47	101
99	Argentina	3.47	92
100	Guyana	3.45	90
101	Iran, Islamic Rep.	3.43	104
102	Guatemala	3.42	98
103	Peru	3.39	106
104	Paraguay	3.37	111
105	Pakistan	3.35	102
106	Cambodia	3.34	108
107	Senegal	3.33	100
108	Venezuela	3.33	107
109	Honduras	3.32	99
110	Uganda	3.30	110
111	Namibia	3.29	105
112	Tajikistan	3.29	114
113	Nigeria	3.27	112
114	Bangladesh	3.22	113
115	Zambia	3.19	109
116	Zimbabwe	3.17	124
117	Suriname	3.13	121
118	Kyrgyz Republic	3.09	115
119	Bolivia	3.01	127
120	Côte d'Ivoire	3.00	122
121	Gabon	2.97	n/a
122	Mali	2.97	126
123	Benin	2.97	117
124	Cameroon	2.95	125
125	Nicaragua	2.93	131
126	Nepal	2.93	128
127	Tanzania	2.92	123
128	Ethiopia	2.85	130
129	Malawi	2.83	116
130	Burkina Faso	2.80	135
131	Algeria	2.78	118
132	Libya	2.77	n/a
133	Mozambique	2.76	120
134	Timor-Leste	2.72	132
135	Mauritania	2.71	139
136	Swaziland	2.69	136
137	Madagascar	2.69	134
138	Lesotho	2.68	133
139	Yemen	2.63	141
140	Guinea	2.61	n/a
141	Haiti	2.58	142
142	Chad	2.53	138
143	Sierra Leone	2.53	n/a
144	Burundi	2.30	137

الملخص:

يحتل قطاع الخدمات أهمية كبيرة في معظم الدول المتقدمة، مع ذلك يبقى اكبر مساهم في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، في الإنتاج وفي التوظيف في بعض الدول النامية. وبالنظر إلى هذه الأهمية المعتبرة، يتعين على بقية الدول النامية أن تتعرف على الآثار المختلفة الناجمة عن تحريره، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها لا تملك سوى بعض المزايا النسبية في خدمات كثيفة العمالة، بما في ذلك العمالة منخفضة ومتوسطة المهارة والتي تتركز خاصة في بعض القطاعات الخدمية كالسياحة.

إن تحديات التنمية المستدامة تفرض دراسة جميع الفرص التي قد ترافق ظهور بعض القطاعات الجديدة، كقطاع الاتصالات وخدمات الكمبيوتر، إلا أن تصدير بعض هذه الخدمات، أو تأسيس بعض المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات أو الانتقال المؤقت للعمالة كمثال، تكون مقيدة ببعض العوائق من خلال التنظيمات المحلية، لذلك هناك مجموعة من الأسئلة لا بد وان تطرح حول كيفية الاستفادة من هذا التحرير، وتقليص المخاطر التي عادة ما تظهر، واخذ خطوات متقدمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: تجارة الخدمات، تحرير تجارة الخدمات، التنمية المستدامة

Summary of the research:

The service sector is the most important sector for the most developed economies; however it represents the largest contributor to gross domestic product, production and employment in some developing countries. Looking to this importance, developing economies must identify the effects of the liberalization of their service sectors by taking into consideration that they have only a comparative advantage in some extensive labour services as well as, they have an abundance of low and semi-skilled labour which is specifically a major input into some traditionally sector as a tourism.

The challenges of the sustainable development impose the study of all opportunities that may join the emergence of new sectors such communications and computer services. However, the export of many of these services, the establishment of some societies working in service fields or the temporary movement of labour, for examples, is limited by many restrictions through domestic regulation. Therefore, many questions have to be asked on which they will be able to benefit from this liberalization, and reducing the risks that usually emerged, and take an advanced steps for realizing the goals of sustainable development.

Key words : service trade, liberalization of service trade, sustainable development.